

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن البصري البازي النخعي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهد

للكاتب العلامة عبد القادر البغدادي صاحب خزائن العرب
الشرقي في تمام ١٠٩٣ هـ
محققه وادركه في طبعه في دار الشرح بمصر
الطبعة

در كسب
محرر الزوائد محمد بن عبد الله بن محمد

دار الكتب العلمية
بيروت



شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن البصري البغدادي المتوفى ٦٨٦هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

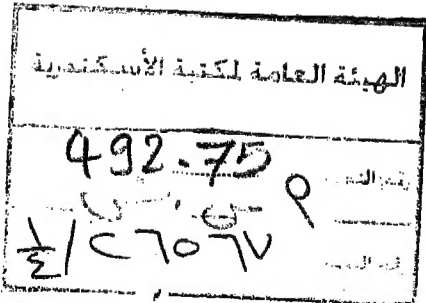
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزقواف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية



القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

مجموعات - مخطوطات

السيد الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق
غُبارَه ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأسترابادى ،
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بأبن الحاجب التى جمع فيها زبد فَن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غَيْرَ تارك مما يجب
علمه ولا يجمل بالتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظَلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً
محبوباً ، وكنزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أَخَذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملأه صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالاته وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهاجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقل ما يقال فيه إنه يُبعد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يمتقدون أن الكتاب وَعرُ المسلك ،
صعبُ المُرْتقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاه ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قَتَاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تنبث همته إلى نشره على وجه يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووُكِّلَ إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فمكننا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهمات ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقا لا يُمِلُّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطالع المحقق عبد القادر البغدادي صاحب « خزانة الأدب » ، ولب لباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب في النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأي لم نشأ أن نطيل في شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا ، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكا بأوسع ما تدر عليه العبارة ، فلم يخط أحدنا حرفا أو كلمة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فان يكن هذا العمل قد جاء وافيا بما ننا إليه ، مؤديا الغرض الذي رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهاى
والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه ، مُقَرَّباً منه ، آمين

كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

محمد الزفزاف

محمد نور الحسن

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأستراباذي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٧	أبنية الاسم الرباعي والخماسي	١	خطبة الشارح الرضى
٥٠	المزيد فيه من الأسماء وضابطه	١	« المصنف ابن الحاجب »
٥١	تفسير أبنية الرباعي والخماسي	١	تعريف التصريف
٥٢	معنى اللاحق	٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها
٥٢	فائدة اللاحق	٧	أنواع الأبنية
٥٣	دليل اللاحق	٩	حصر الأبنية المزيد فيها
٥٤	مقابل حرف اللاحق	١٠	الميزان الصرفي
٥٥	ذو زيادة الملحق	١٣	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد
٥٥	شرط اللاحق بذى الزيادة	١٤	الوزن التصغيري
٥٦	موضع حرف اللاحق	١٦	قد يجوز في الكلمة أن تحمل
٥٩	أوزان الملحق بالرباعي		زيادتها على التكرير ، والأتحمل
٦٠	أوزان الملحق بالخماسي		عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما
٦١	متى يكون أحد المثلين زائدا		إلا بثبت
٦٤	فك المثلين أمانة اللاحق	١٨	زنة المبدل من تاء الافتعال
٦٤	القياسي والسماعي من اللاحق	١٩	زنة المكرر
	(بحث)	٢١	القلب المكاني
٦٥	الأغراض التي تقصد من أحوال	٢١	أنواع القلب المكاني
	الأبنية	٢٣	علامات القلب المكاني
٦٧	أبنية الفعل الماضي المجزأ الثلاثي	٣٤	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل
٦٧	أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد		وبيان أنواع المعتل
	فيه	٣٥	أبنية الاسم الثلاثي
٧٠	تختص المقالة بباب نصر لا لداع	٣٩	رد بعض الأبنية إلى بعض
		٤٠	بيان التفريعات وأنها لغة تميم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	نوعين سماعى وقياسى وبيان	٧١	فعل (بكسر العين) ومعانيه
	المواطن التى بنقاس فيها كل منهما	٧٤	فعل (بضم العين) ومعانيه
	مع ذكر ما شذ عن القياس وما	٧٦	لم يحى أجوف يأتى من باب كرم
	قيل فى تخريج الشاذ	٧٧	لم يحى مضعف من باب كرم
١٣٤	مضارع فعل بكسر العين		إلا نادرا
١٣٥	بيان أصل القياس فى مضارع فعل	٨٣	معانى صيغة أفعل
	بكسر العين وما جاء مخالفا له	٨٦	معنى التعدية وأثرها
١٣٧	مضارع فعل بضم العين	٨٨	معنى التعريض
١٣٨	مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف	٨٨	معنى الصيرورة ومواقعها
١٤١	كسر حرف المضارعة ومواقعها	٩٠	بقية معانى صيغة أفعل
١٤٣	الصفة المشبهة بقياس أوزانها	٩٢	معانى فعل بتضعيف العين
١٤٨	الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	٩٦	معانى فاعل
	قليلة	٩٩	معانى تفاعل
١٥١	المصدر	١٠١	الفرق بين فاعل وتفاعل
١٥١	مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٠٤	معانى صيغة تفعل
	وذكر ضوابط لأوزانه بحسب	١٠٨	معانى صيغة انفعّل
	ما يدل عليه من المعانى	١٠٨	معانى صيغة افتعل
١٥٧	مذهب الفراء فى قياس المصدر	١١٠	معانى صيغة استفعل
	من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد	١١٣	معانى باقى الصيغ
	عليه	١١٣	المجرد الرباعى ومزيده
١٦٠	مصدر الفعل الثلاثى المكسور	١١٤	المضارع وأوابه
	العين	١١٧	قياس مضارع فعل بفتح العين
١٦٣	مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف	١١٨	فى الأفعال التى على زنة فعل
١٦٨	المصدر الميمى		بفتح العين ما يجب فى مضارعه
١٧٤	مجموع المصدر على زنة مفعول		ضم العين أو كسرها وهذا على
١٧٥	مجموع المصدر على زنة فاعل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	فيه من سبب الاعلال وذكر	١٧٧	مصدر الفعل الرباعي المجرد
	ما اتفق العلماء عليه من ذلك	١٧٨	اسم المرة
	وما اختلفوا فيه	١٨١	أسماء الزمان والمكان
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما	١٨٦	اسم الآلة
	حذف منه شئ قبل التصغير فاء	١٨٨	يبي على زنة مفعلة من أسماء
	كان المحذوف أو عيناً أو لاماً		الأجناس للدلالة على كثرتها
٢٢٦	حكم تصغير ما ناكه حرف علة		بالمكان
	أو همزة	١٨٩	التصغير
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير	١٩٠	معنى التصغير ، وبيان ما يدخله
	تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات	١٩١	هل يحىء التصغير للتعظيم ؟
	التأنيث وما لا يحذف	١٩٢	المقصود من التصغير
٢٤٩	حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير ،	١٩٣	ما يعمل في الاسم المراد تصغيره
	وحكم تصغير ما فيه زيادتان من	١٩٦	تمييز ما تنقلب فيه عند التصغير
	الاسم الثلاثي وليس له إحدى		الألف التي قبل النون ياء وما لا
	الزيادتين مدة قبل الآخر ، وحكم		تقلب فيه
	تصغير ما فيه زيادة من الأسماء	٢٠١	ضابط للنحاة في قلب الألف
	الرباعية الأصول		التي قبل النون ، والاعتراض
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة ، واسم		عليه
	الجمع ، واسم الجنس	٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة
٢٧٣	شواذ التصغير	٢٠٤	اختلاف العلماء في الذي يحذف
٢٧٤	تصغير إنسان		من الخناس عند تصغيره
٢٧٥	تصغير عشية	٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير
٢٧٦	تصغير مغرب		وما لا يرد
٢٧٧	شدوذ أصيلان	٢٠٦	الضابط العام لذلك
٢٧٧	شدوذ أيبنون	٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان
٢٧٧	تصغير ليلة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السب في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شدوذ رويجل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شدوذ أغيلة وأصيلية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٧٩	تصغير الصفات
	العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩١	تصغير الزمان المحدود، واختلاف	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم
	العلماء فيه		يستعمل لها مكبر
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب	٢٨٣	تصغير الترخيم
	مكانى قبل التصغير	٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥	ابن أبي عبلة : ١٣٠
ابن سيده : ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٧٠ ، ٢٤٠ ، ٤٨٠	ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٣٧ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤
١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٤	ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٢٣٦ ، ١٥٩
ابن صياد : ٢٧٤	ابن بزي : ١١ ، ١٢٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ١٥١ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ٢٦٣ ، ٢٣٦ ، ١٥٩
ابن الطراوة : ١٠٠	ابن بزرج : ٢٢٣
ابن عامر : ١٧١	ابن جماعة : ٣٨
ابن عباس : ٢٧٤	ابن جني : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٥٧ ، ١٣٣ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢٧٥ ، ٢٦٠
ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢	ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩ ، ٢٥٠ ، ٢١١
ابن القطاع : ١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩	ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤	ابن دريد : ٥٤
ابن كثير : ١٧١	ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣
ابن الكرماني : ٧٥	
ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠	
ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨	
ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣	
ابن ميادة : ٣٦	
ابن هشام : ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣	
٢٩٣ ، ٢٩٢	

أبو سهل الهروي : ١١
 أبو الطيب المتنبي : ١٨٠
 أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨
 أبو عبيد : ١٤٢٤ ، ١٢٠٢٤ ، ٢٢٥٠
 ٢٧٧ ، ٢٧٣
 أبو عبيد البكري : ٩٣
 أبو عبيدة : ١٢٣ ، ١١٢ ، ١٢٤
 ١٣٧ ، ١٦٢
 أبو عثمان المازني : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٣٣
 ٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢
 أبو علي الفارسي : ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥
 ١٣١ ، ٧٥ ، ١٨٣ ، ٢٠١
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٠
 ٢٦٥
 أبو العلاء المعري : ١٨٠
 أبو عمرو : ١٧١
 أبو عمر الجرمي : ٢١٥ ، ٢٢١
 ٢٤٢ ، ٢٩٣
 أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ، ٩٣ ، ١٢٥
 ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤
 ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
 ٢٣٥ ، ٢٤٤
 أبو القاسم السهيلي : ٧٥ ، ١٠٠
 أبو مالك : ٢١
 أبو مالك الخفاري : ٣٨
 أبو منصور : ٩٤ ، ٢٧٤
 أبو النجم : ٤٣
 أبو هريرة : ١٤٣
 أبو الهيثم : ١٥٩

ابن يعيش : ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٦
 ٢٨٥ ، ٢٨٦
 (أبو)
 أبو الأخرز : ١٦٩
 أبو الأسود الدؤلي : ٣٦ ، ١٣١
 أبو البقاء العكبري : ٢٢٨
 أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ، ٢٥١
 أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) : ٧٨
 أبو بكر بن العربي : ١٠٠
 أبو تمام : ١٨٠
 أبو حاتم : ٢٤٣
 أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨
 أبو الحسن الأشموني : ٢٢٢ ، ٢٣٠
 أبو حنيفة (الدينوري) : ١٠٠ ، ١١٢
 أبو حيان : ٣٨ ، ١١٧
 أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٩
 أبو زيد : ٧١ ، ١١٢
 ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥
 ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٩
 ١٦٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣
 ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١
 أبو سعيد السيرافي : ٤٦ ، ١٢٣
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨
 ١٧١ ، ٢٠١ ، ٢٠٥
 ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥
 ٢٤٣ ، ٢٦٨
 أبو سفيان : ٣٧
 أبو السمال : ٣٨

(المحلى بآل)

٢٣٥٠٢٣٢٠٢٢٥٠٢٠٩	الأخف : ١٠٣
٢٥٥٠٢٤٤٠٢٤٢٠٢٤١	الأخطل النصراني (التغلي) : ٤٤٠٤٣
٢٧٧٠٢٧٤٠٢٦٤	الأخفش : ١٦ : ٢٩ : ٣٠ : ٣١
الحجاج : ٩٣	٤٥٥٠٤٤٨٠٤٤٦٠٣٨
الحسن البصري : ٣٨ : ١٢٥	١٥٩٠١٢٥٠٨٤٠٦١٥٩
الحسن بن علي : ١٠١	٢٠٢٠١٧٦٠١٧٠٠٦٦٥
الحسين بن عبد الرحمن العريفي : ١٩٠	٢٦٦٠٢٦٥٠٢٠٩٠٢٠٥
الحكم بن منقذ : ١٥	٢٨٨٠٢٨٥
الخليل : ٢٩٠٢٥٠٢٢٠٢١	الأزهرى : ١١٩٠٧٥٠٣٨٠١١
١٢٧٠٨٢٠٨١٠٥٨	١٨٢٠١٧١٠١٣١
١٥٢٠١٣٩٠١٣٥	٢٧٤٠٢٦٤٠٢٠٣
٢٢٣٠٢٠٥٠١٦٥٠١٥٣	٢٨١٠٢٧٦
٢٨٢٠٢٥٨٠٢٥٣٠٢٣٥	الأسدي : ١٥٧
الدئل : ٣٦	الأصمعي : ٢٥٤٠١٥٩٠١٣٧
الرازي : ١٣٣٠١٣٨	٢٦٩٠٢٦٣
الرضي : ٢٥٠٠١٠٠٠٧٥	الأعلم الشنمزي : ٤٣ : ٩٣ : ١٥٠
الزجاج : ٢١٦٠١٧١٠١٥٧	الأندلسي (أبو علي الشلوين - أو - علم الدين الأورقي) : ٢٠١
٢٧١٠٢٦٤٠٢٣٤	٢٣٥٠٢٢٢٠٢٠٥
٢٨٧٠٢٧٢	البحري : ١٨٠
الزجاجي : ١٠٤٠١٠٠	البغدادي : ١٩١٠١٥٠٠٢٣٤
الزخشري : ٢٠٥٠١٨٧٠٨٩٠١٧	٢٢٥٠٢١٠
الستخوي : ١١٤	التبريزي : ٢٦٧
السري الرفاء : ٦٢	الجاربردي : ١٧٠١٠٠٠٨
السيد الشريف الجرجاني : ٨٩٠٧٥	الجوهري : ٧٤٠٢٠٠١٦٠١٠
الشماب الخفاجي : ٨٩٠٧٥	١١٧٠١١٤٠٨٩٠٧٨
الصاغاني : ١٨٨٠١٣٧٠١٣٣	١٢٧٠١٣٢٠١٣١٠١٢٨
الصابر : ٣٨	١٨٩٠١٨٨٠١٨٢٠١٣٩
الصمة الأصغر (معاوية بن الحرث) :	
٢٣١	

٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣
 ٢٨٧
 المجد (الفيروزبادي) : ٩٩٠ ، ١٦٠ ، ١١ :
 ٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨
 المرار الاسدي : ٢٧٣
 المرار الفقعي : ٢٧٣
 المراد بن منقذ : ٥٣ ، ١٥
 المسيب بن علس : ٨٦
 الميداني : ٢٨٣
 النابغة الذبياني : ٢٦٧ ، ١٨٠ ، ١٢٧
 الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
 ١٩٤ ، ٣٦ :
 اليزيدي : ١٧١

حرف الهمزة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ٢١٠ ، ٢٠ :
 ٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧
 أدد : ٢١٦ ، ٢٠٧ :
 أد (بن طابخة) : ٢١٧
 امرؤ القيس : ٧٧ ، ٤٦
 أنس بن زعيم الليثي : ١٣١
 أوس بن حجر : ١٩٢ ، ١٥٧
 أيوب السخيتاني : ٢٢٨

ب

بشينة : ١٦٨
 بشر بن أبي خازم : ٢٤٨ ، ١٧٦
 بكر : ٤٣
 بلال : ٢٧٣

ت

تغلب : ٤٣

الطرماح : ٦١ ، ٦٠ :
 العباس بن مرداس : ٢١٢ ، ١٥٢
 العجاج بن روية : ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٤٥ :
 العرجي : ١٩٠ :
 العمراني : ٢٥٦ :
 العيني : ٢١٠ :
 الفراء : ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠ :
 ٦٣ ، ٤٨ ، ٤٧ : ٣٨
 ١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٠٤ ، ٩٤
 ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٥١ :
 ١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٥٨ :
 ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٦٩ :
 ٢٦٧ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ١٩٦
 ٢٨٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٢٦٨

الفرزدق : ١٧٧ ، ١٣٣ ، ٩٣ ، ٩٢ :
 الفضل بن العباس : ١٥٨ :
 القتيبي : ٩٤ :
 السكسائي : ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ :
 ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٤٧ :
 ٢٤٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٤٢ :
 ٢٦٨

الحيان : ٢١٢ ، ١٤٢ ، ٨٥ :
 ٢٣٦

الليث : ٥٤ ، ٤٨ ، ٣٨ :
 ٢٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٠٩ :
 المبرد : ١٥٧ ، ١٣٤ ، ٤٨ :
 ٢٠٦ : ٢١٦ ، ٢١٤ :
 ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ :
 ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧

سويد أبي كاهل الشكري ، ١٣١

سيبويه ، ١٥٤٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤

جرير

١٦٨

جميل المذري

٢٧٦

جندب الجني

ح

١٠٣

حاتم الطائي

٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ٢٧٣

حسان بن ثابت

١٧١ ، ٢٦

حمزة

٢٧٨

حي بن وائل

خ

١٩٤ ، ١٣٩ ، خطاط المجاشعي

١٥٧ ، ١٣١ ، خفاف بن بدبة

د

٢٤٢

دكين الراجز

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢

١٥٩

ر

١٥٠

رؤبة بن العجاج

٢٧٥

رويشد

ز

١٧٤ ، ٢٦ ، زهير بن ابى سلبى

١٥ ، زياد بن منقذ العدوى

س

٢١١ : سمدان الفارسي

غ غيلان بن شجاع النمشلي : ١١٦	سيف الدولة ١٨٠
ف	ط
١٨ فقيم	٨٦ طرفة بن العبد :
ق	٢٨٢ طفيل الغنوى :
٢٧٨ قطري بين الفجاة ١٠ قيصر	ع
ك	١٨ عبد القاهر :
١٩٠ كامل الثقة	١٥٧ عبدالله بن همام السلولى :
٢٢٨ كثير	٢٤٣ عبد المؤمن بن عبد القدوس :
١١٥ كراع	٢٤٨ عبد الملك بن مروان :
٣٧ كعب بن مالك الأنصارى	عبد يغوث بن وقاص الحارثى : ٥٦
ل	١٧١ عبيد :
ليبد بن ربيعة العامرى ١٠٧ ، ١٣٢	١٤٩ عدى بن خراعى :
١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣	٦٠ عدى بن الرقاع :
١٣٩ ليلى الأخيلية	١٣٠ عروة بن الزبير :
م	على بن أبى طالب (رضى الله عنه) : ٧٨ -
٩١ مجاشع بن مسعود السلى	٢٧٩ - ١٠٤
١٧٠ ، ١٣٠ مجاهد	٧٨: عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) :
١٧٧ مجنون بنى عامر (قيس بن الملوح)	٦٠ عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) :
٤٩ محمد بن السرى	٩١ عمرو بن معد يكرب :
١٦٩ مروان بن الحكم	١٧ عمرو بن العاص :
٢١٢ مسيلة	٢٢٨ عمرو بن عبيد :
١٣١ معن بن أوس	١١٦، ٧٠ عنبرة بن شداد :
٢٣١ معية	١٧١ عاصم :
١٣٠ مقاتل	٤٦ عيسى بن عمر :
٢٥٦ مهرة بن حيدان	٢٣٤، ٢٣٢، ١٧٧ عيسى بن عمر (الثقفى) :
	٢١٠ عياض بن درة :

ي	ن
٢٥٦ : ٢٤٨ ، ٢٤٦ (الحموى) ياقوت	١٧١
١٣٠ يزدت النجوى	٧٥
١٧٠ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ٧٧ : يونس	١٤٨
٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤	٧٥
٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ : ٢٤٧	٢١٦
	و
	د

تمت فهرست الأعلام الواردة
فى الجزء الأول من شرح رضى الدين الأستراباذى على شافية ابن الحاجب فى علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَتَقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْجِمَ	١٣٩	أَثَقَى	٢٢	آبار
٩	أَحْرَنْجَام	١٠٥	أُتِمَّ	٢٢	آدُر
٨٨	أَحْصَدَ	٥٦	أُتِمَدَ	٢٢	آراء
٩١	أَحْمَدَ	١٨٨	أَجَا	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أُجْبَلَ	٩٠	آلَف
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أُجِبْنَ	١٢٧	آن
٢٣٣		١٠٩	أُجْتَوَرُوا	٣٨	آن
٢٢٠	أُخْتُ	٩٠ و ١٥٨	أُجِدَّ	٩١	أُبْخَلَ
١٠٩	أُخْتَبَرَ	٨٧	أُجْدَى	٤٦	أُبْدُ
١١٢	أُخْرَوَطَ	١٤٥	أُجْدَمَ	١٢٠	أُبْرَأَ
٩٠	أُذْبَرَ	٨٨	أُجْرَبَ	٤٦	أُبْطَ
٢١٧	أُدُّ	٥٩	أُجْرَدُ	٥٦	أُبْلَمُ
٢١٦ و ٢٠٧	أُدَدُ	١٠٧	أُجْلَ	٢٧٠	أُبَيْكِرَ
١٦١	أُدْرَةَ	٥٥ و ١١٨	أُجْلَوْذَ	٨٨	أُبَاعَ
٥٦	إِدْرُونُ	٩٠	أُجْنَبَ	٩٠	أُنْسَعَ

— ١٨ —

٩١	أَشْكِي	٨٦	اسْتَحْجَرَ	٧١	أَدِمَ
٩٠	أَشْمَلْ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذَنَفَ
١٨٧	أَشْنَان	١١٠	اسْتَرْقَعَ	١٩	ادَّارَكَ
٩٠	أَشْهَر	١١٠	اسْتَرَمَ	٣١	إِدَاوَة
١٤٦	أَشِيمَ	٧٠ و ٦٨	اسْتَكَنَ	١١٣	إِذْلَوَى
٣١	أَشَايَا	١١١	اسْتَلَّامَ	٢٣٣	أُرَاسَ
٩٠	أَصْبَحَ	١١١	اسْتَنْسَرَ	١٧٣	أُرِبَ
٩٠	أَصْبَى	٨٦	اسْتَنَوَقَ	١٠٩	ارْتَشَى
٢٠٠	أَصْطَوَانَة	١٢٤	اسْتَوْقَدَ	١٨١	ارْتَفَاقَ
١٠	إِصْطَفَلِينَة	٨٥	أَسَحَمَ	١٤٤	أُرِجَ
٢٧٦	أَضْبُ الْعَثَانِينِ	١٤٠	اسْحَنَكَ	٥٧	أُرْطَى
٢٦٧	أَصِيلَ	١١٣	اسْرَنْدَى	٩٩	أُرِيعَ
٢١	أَضْمَحَلَّ	١٠٨	أُسْفَقَ	٢٥٢	أُرَنْدَجَ
٨٨	أَطْفَلَتْ	٩١ و ٨٨	أُسْقَى	٢٣٦	أُرَوَى
١٩	اطْلَبَ	٦٨ و ٥٥	اسْلَنَقَى	٢٣٦	أُرَوِيَّةَ
٤٦	إِطْلَ	٩١	أُسْمَنَ	١٠	إُرِيسَ
٣٦	أَعْبَاءَ	٢٢١	أُسْنَتَ	٨٨	أُرَابَ
١٠٩	اعْتَوَرُوا	٢٣٠	أُسُودَ	١٨	ازْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادَ	٨٥	أُسْحَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	اعرورى	١٤٤	أُسْرَ	١٩	ازَّيِّنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشْفَ البعير	١٢٠	اسْتَبْرَأَ
٩٠	أَعْشَرَ	١٩٤	أَشْقَرُ	٢٦٤	اسْتَبْرَقَ

١٥٨	أُنْجَرَدَ	٨٨	أَكْبَ	٥٥	أَعْشَوْشَبَ
٨٩	أُنْزَفَ	١١٠	أَكْتَسَبَ	٦٨	أَعْلَوْطَ
٨٩	أُنْسَلَ	٩٠	أَكْدَى	٥٨	أَعْمِلَ
٦١	إِنْفَحَلَ	٩١	أَكْرَمَ	١٠٩	أَغْتَدَى
٦٩	أَهْرَمَعَ	٢١	أَكْرَهَفَ	١٩٤	أَغْتَالَ
١٤٦	أَهْمِمَ	٢١	أَكْفَهَرَ	٨٨	أَغْدَ
٢٧	أَوْدَ	١٠٧	إِكْلِيلَ	١١٢ و ٦٨	أَغْدَوْدَنَ
٨٨	أَيْسَرَ	١٠	أَكَّارَ	١١٣	أَغْرَنْدَى
٧٤	أَيْشَى	٢٥٤	بَنَاتُ الْبُبِ	٩٠	أَفْجَرَ
٤٦	أَيْطَلَ	١٠٧	أَلْبَ	٩١	أَفْجَمَ
٢٧	أَيْلَ	٨٥	أَلْجَمَ	٨٧	أَفْحَى
		٨٨	أَلْجَمَ	١٩٩	أَفْعُوانَ
		٢٥٢ و ٥٣	أَلْدَدَ	٨٨	أَفْلَ
٢٢٤ و ٢٢٣	بَخَ	٢١٢	أَلَاءَ	٢٧٣	أَفْنَانَ
١٥١	بَخَدَنَ	٨٨	أَلَامَ	٨٨	أَقْبَرَ
١٢٠ و ١١٩	بَرَأَ	١٠٩	أَمْتَحَى	٨٨	أَقْتَلَ
٦٨	بَرَأَلَ	٨٩	أَمْرَتِ النَّاقَةَ	٨٩	أَقْشَعَ
٦٨	بُرَائِلَ	٩٠	أَمْسَى	١١٣ و ٤٦	أَقْطَرَ
٥١	بُرُثْنُ	٢١	أَمْضَحَلَ	١١٣	أَقْطَارَ
٢٠٣	بُرْدَى	٢٢	أَمْهَى	١٤٥ و ٩٠	أَقْطَعَ
٢٤٦	بَرْدَرَايَا	١٥	أَمِيلِحَ	٨٨	أَقْطَفَ
٧٤	بَرَعَ	٩٠	أَمْجَدَ	٥٤	أَقْمَنْسَسَ

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوة	٢٢٠	بِنْت	٧٢	بِرَق
٦٩	تَرْمَسَ	٤٨	بُومَى	٢١٠	بارِقة
٦٨	تَرْهوكَ	٧٦ و ٧٣	بُومَى	١٧٨	بَرْقَش
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاث	٧٣	بُومَى	٤٨	بُرُقُع
٧٨	تَشَطَّرَا	٣	بَيْطَر	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَة
٦٨ و ٥٥	تَشَيْطَنَ	١٥٨	بَيْن	٢٤٨	بَرْوَكَا
١٦٧	تَضْرَاب	حرف التاء		٢٤٨	بِرَاكَا
١٦٧	تَعْشَار			٢١٠	بِرَى
١٠٤	تَعْمَد	١٦٧	تَبْرَاك	٢١٢ و ٢٨	بِرِّيَة
١٠٤	تَعَايَا	١٧٢	تَبْسَعُ عِلْمَ	٨٧	بَزَر
١٠٢	تَغَاوَل	١٩٥	تَبْرَى	٢٧٩	بُزَيْرِيز
٤٣	تَقْتَل	١٠٥	تَجْرَع	٩٥	بَصَر
١٦٨	تَقْصَار	٦٨	تَجَلْبَب	٧٢	بَطَر
٢١٥	تَقْوَى	٦٨	تَجْوَرَب	٨٥	بَطْن
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُجَيِّف	١٦ و ١١	بُطْنَان
٤٥	تَكْرَدَس	١٠٢	تَحْلَم	١١	بَسْكُوكة
٢١٥	تَكَلَّة	٢١٦	تُخَمَة	١١١	بَفَاث
١٦٧	تَلْعَاب	١٥٢	تُدْرَأ	١٥٥	بُقَام
١٦٧	تَلْفَاق	١٥٦	تَرَب	١٧٦	بَاقِيَة
١٦٧	تَلْقَام	١٦٧	تَرْبَاع	٢١	بَلْبَال
١٠٢	تَمْرَأ	١٠٥	تَرْدَى	٤٥	بَلِيز
١٦٧	تَمْرَاد	٦٩	تَرَفَل	١٥٣	بَلْهِنِيَة

١٤٧	جَمْعَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	مَسْكَن
١٥٤	جَاح	٢٤٩	جَجَجِي	١٦٧	تَمْسَاح
٢٨٠	جُحِيل	٥١	جَجَمَرَش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جَادَى	٢٦٣ و ٦٠	جَجَنَفَل	١٦٨	تَنَبَال
٥٥	جُنْدَب	٥١	جُجْدَب	١٠٦	تَنَجَز
٥١	جَنْدَل	٥١	جُجَادِب	١٦٥	تَنَزَى
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تَنَوَّط
١٤٩	جيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهَلَّقَم
٢٢	جاه	٩٢ و ٩٤	جَدَع	٢١٦	تَهْمَة
حرف الحاء		٢٤	جَدَب	١٦٧	تَهْوَاء
٧٧ و ١٦	حَب	١٤٤	جَدَل	٤٥	تَوْجَسَ
٤٦ و ٣٥	حَبِر	١٦١	جُدْمَة	١٠٥	تَوَسَّد
٢٦١	حَبَط	١٤٤	جَرَد	٨٧	تَابِل
٢٥٥ و ٥٤	حَبْنَطَى	٢٣٠	جَزُور	١١٥	تَاه
٣٩ و ٢	حُبْك	٧٠	جَسْمَرَة	حرف الشاء	
٦٠	حَبْوَكِر	٥٠	جَمْفَلِيق	٢٧٣	تَغَام
٢٥٧ و ٢٤٤	حُبَارَى	١٥٨	جَلَب	١٤٤	تُكَل
٢٧٣	أَم حُيْن	٩٤ و ٨٥	جَلَد	٢٢٠	تُنْتَان
١٦٨	حُمِّي	٦٩	جَلْمَط	٩٥	تُيَّب
١٩٩	حَجَل	٢٥٠	جَلُوز	حرف الجيم	
١٦٨	حَجِيزَى	٢٤٨	جَلُولَاء	٢٤	جَبْد
١٤٥	حَدَب	١٥٨	جَلِيس	١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيط	٧٢	خَمَق	٦٢	خَمْدَرْد
١٦٨	خَلِيفَى	٢٥٢	خَمَارَة	٢٧٤	خَمْدَرِيَان
٧٢	خَمَط	٢٥٦	خَمَطَاو	٢٤١	خَرْب
٥٢	خَمْدَرِيس	٢٥٦	خَمَطَاوْ	١٠٥	خَرْج
٢٦٢	خَمَشَلِيل	٢٤٢	خَمَاط	٢٧٤	خَرْصِيَان
٥٩	خَمَفَس	٥٢ و ٣٣	خَمَقْل	٢٤٨	خَرْمَلَاء
١٩١	خَمُوخَة	٦٨ و		١٥٤	خَرْآن
١١٠	خَمَان	٢٤٩ و ٢٤٦	خَمَوَلَايَا	٨٧	خَزَن
٢٠	خَمَل	٢٤٢	خَمَاط	١٠٥	خَمَى
حرف الدال		٢٥٥	خَمِيَوَة	١٠٦	خَمَاء
٣٦	دَال	حرف الحاء		١٣٩	حَصَى
٣٨	دَالَان	١٦٢	خَبَط	٢٧٣	أَبُو الْخَصِينِ
٣٦	دُئِل	٤٠	خَبَقْ	١٢٥	خَضِيض
٣٧	دَب	٣٦	خَتَل	١٥٥	خَطَام
٤٨	دُخَل	٥٩	خَدَب	٢٢١	خَفَرَى
٣٤	دَدَن	٧٢	خَرْق	٥٢	خَقْل
٢٦	دَارَىء	١١	خَزَعَال	٦٣	خَلِيلَاب
١١٣	دَرَبَج	٥١	خَزَعِيل	١٠	خَلْتِيَت
١٨٠	دَرْب الْقَلَة	٧٢	خَزَى	٧٣	حَلَى
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيس	٦٠	خَفِيَقْد	٢٢٨	حَمَاء
٢٤٢ و ٣٠	دِرْع	٦٠	خَفِيَدَد	٧٢	خَمَش
٦٩	دَقْمَاء	١٥ و ١٧٨	خَلْخَال	٢٧٢	خَمَصِيَصَة
				٦٩	خَمَطَل

٩٩	رَاع	٢٨	رَئِي	١٥٥	دُقَاق
حرف الزاي		٢٢٤ و ٢٢٣	رُبَّ	١٦٨	دِلِّي
		٢٣٩	رَبَاب	١٧٦	دَالَة
٣٢	زُبُر	٩٢	رَبْع	٦٢	دَمَدَم
١٤٨ و ١٤٤	زَبَب	١٥٦	رَتَكَان	٧٨	دُمَت
١٦٢	زَبُر	٢٦٥	رَاجِل	٩٠	دَنَف
٥١	زَبْرَج	٧٥	رَحْب	٦٩	دَنَق
١٤	زُرَق	٤٤	رَدَاد	١٧٠	دَهْدَاه
١٢٤	زَكَن	٧٢ و ١٠٥	رَدِي	١٩١	دَاهِيَة
١٥	زَلْزَال	٧٣	رَسَح	١٠	دَوِيل
١٥٤	زِمَار	٥٩	رَعَشَن	٤٩	دُودِم
٢٠٣	زَنْبَار	٧٤	رَعَن	٢١٠	دِين
٢٠٣	زَنْبُور	١٢٦	رَغَا	حرف الذال	
١٨٩	زَنَار	١٥٥	رُفَات	٢١٣	ذُؤَابَة
٦٢	زُهْلُول	١٥٤	رِفَاع	١٦٢	ذَبِج
٧٠	زَيَّافَة	١٥٠	رَقَم	٦٣	ذَرْحَرَح
٩٤	زِيل	٢٧٠	رَقَة	٧٠ و ١٩٥	ذِفْرِي
حرف السين		١١٥	رَكَن	٢٤٣	ذَوْد
		٧٦	رَمُو	٢٢٠	ذَيْت
٤٨	سُودَد	١٦٨	رَمِيَا	حرف الراء	
١٩٨	سَبْعَان	٩٥	رَوْض	٨٥	رَأْس
١٠١	سَاجَل	١٦٩	رَوْع	٣٨	رُم
١٥٩	سَحُور				

٩٣	شِسْعُ	١١	شَمْنَانُ	١٠	سُحْنُونُ
١٥٠	شَعِيبُ	٢٥٧	شَمَانِي	١٩٨	سِرْبَالُ
٧٢	شَعَثُ	٥٩	سَنْبِتَةُ	٢٠١	سِرْحَانُ
١٧٥	شَفَى	٦٩	سَنْبَسُ	٥٧	سِرْدَاخُ
٧٢	شَكْسُ	٦٩	سُنْبِلُ	٢٦٩	سِرَاوِيلُ
١٨٠	شُكُولُ	٧٢	سَهْكَ	١٣٠	سِرُو
٢٦٣	شَمْرَاخُ	١٠١	سَاهَمَ	٥٨	سَاتَمُ
١٥٤	شِمَاسُ	٢٤	سَوَاءُ	٢٦٥	سَقَرُ
٥٣	شَمَلُ	١٥٥	سُوَافُ	١٦٢	سِفَرُ
٦٧ و ٥٣	شَمَلَلُ	١٥٢	سَيْدُوْدَةُ	٩٩	سَافِرُ
٥٦	شِمَالُ	١٠١	سَايَفُ	١٠٨	سَفَقُ
٧٢	شَهْبُ	٢٥١	سِيْمِيَاءُ	٩٩	سَقَرُ
١٦٥	شَهْلَةُ	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِعُ	٣٧	شَبُ	٢٨٢	سُكَيْتُ
١٤٩	شَوْلُمُ	٧٣	شَتْرُ	٢٦١	سُخْفَاةُ
٥٥	شَيْطَنُ	١٢٢	شَجَبُ	٨٥	سَلَخُ
١٤٩	شَيْلَمُ	١٥٠	شَاجِنُ	١٤٤	سَلَسُ
١٤٩	شَالَمُ	١٥٠	شُجُونُ	٥٠ و ٩	سَلْسَبِيلُ
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِمُ	٤٤	سَلَفَ
٩٥	صَبَّحُ	١٩٠	شَدَنَ	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَةُ	٧٨	شَرُّزْتُ	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلْهَبَةُ
١٩٥	صَحْرَاءُ	٢٩١	شِرْعَكَ	٧٢ و ١٩٠	سَمَرُ
		٩٨ و ٣	شَرِيفَ		

٢١١ طيَّان	١٤٩ صَيَّرَفْ	٧٣ صَدَى
حرف الطاء	حرف الضاد	١٤٦ صَدَى
١٩٨ ظَرَبَان	٣٢ ضَبِّلْ	٣٥ صُرَد
١٨٠ ظَاعِن	٢٤٣ ضَحَى	٢٨١ صِرْدَان
١٩٤ ظَهْر	١٥٤ ضِرَاب	٦٢ صِرْصِر
١٧ ظُهْرَان	٧٧ ضَارِج	١٥٤ صِرَام
حرف العين	١٥٣ ضَارُورَة	٩٩ صَعَر
٢٤٥ عَيْدَى	٩٩ ضَاعَفْ	٩٩ صاعر
٢٠٠ عَبَّوْثُرَان	٧٣ ضَلَع	١١ صَعْفُوق
٢٠٠ عَبَّيْثُرَان	٢٤٢ ضِنَّاك	١١ صَعْقُول
٢٦٨ عَبَّايِد	٩٥ ضَوَّأ	٤٤ صَقْ
٢٦٨ عَبَّايِد	١٩٠ ضَال	٧٣ صَلَع
١١٨ عَتَب	حرف الطاء	١٦١ صَلْعَة
١٩٧ عُم	٢٢ طَأْمَن	١٩١ صَل
١٩٧ عُثْمَان	٤٨ طُحْلُب	٢٠٠ صِلِّيَان
١١ عُشُون	٢٩ طَرْفَاء	٢٥٣ و ٦٠ صَمَحَمَح
٦٠ عَشَوَّال	١٧٢ طَلْبُ عِلْم	١٩٧ و ١٩٩ صَمِيَان
٢٥٣ عَشَوَّل	١٥٤ طِلَاح	١٥٧ صَنَع
١٢٤ عَثَا	٢١٧ و ١٩٨ طُوْمَار	١٦١ صَهَب
٩٥ عَجَز	١٩٨ طَامُور	١٦١ صُهْبَة
٧٢ عَجَف	١١٥ و ٨١ طَاح	٢٠٩ صَاب

٥١	عَلَبُط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلَج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطَمِيس	٢	عَضُد	٢٦٣	عَجَس
٥١	عَلَطَمِيس	٩ و ٥١	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَار	٧٧	عَذِيب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عُدَايَرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْرَانِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَل	٢٥٥	عَفْرَانِي	٢٤٢	عَرْس
١٥٤	عَلَاط	٢٥٦	عَفْرَانَة	٥٩	عَرَضْنَة
١٧٣	عَلَاقَة	١٥ و ٢٥٦	عَفْرَانِيَة	٢٤٥	عَرَضْنِي
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْرَانِيَة	٥١	عَرَفَج
٦٠	عَمَلَس	٢٤٥ و ٦٠	عَفْنَجَج	٥١	عَرَنْتَن
٢٦٢	عَنْتَرِيس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عُرْوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عَفَارِيَة	٢٠٨	عَرُوض
٢٥١	عَنْفُون	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيْقَة
٢٣٩	عَنْاق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عَرَاضِر
٤٨	عُوطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	هَوْن	٢٣٨ و ١٩٩	عَقْرَبَان	٧٢	عَسِر
١٥٥	هَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	هَوَان	٢٣٨ و ٢٣٩	عُقَاب	١١٢	عُشْب

٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسُ
١٧٦	فَاضِلَةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورُ	١٩٥	غَوَاغَاءُ	٢٦٣	عَيْضَمُوزُ
١٦٩	فَعَالُ	١٤٩	غَيْلَمُ	١٥٠	عَيْنُ
١٨	فَقِيمِجُ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابُ
١٠٧	فَكَّكَ			١٧٥	عَارِقَبَةٌ
٢٢٢	فُلُ	١٥٥	فَتَاتُ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلَسُ	٨٧	فَتَنَ	حرف الغين	
٢٥٠	فَلَيْقُ	١٨	فَخَصْطُ	٨٨	غُدَّةُ
٧٠	فَنِيْقُ	٨٧ و ٩٣	فَخَى	٢٥٢	غَدَوْدَنُ
٩٦	فَوَزُ	٦١	فِرْدَوْسُ	١٤٤	غَرَثُ
١٠٥	فَوْقُ	١٥٣	فِرَارُ	١٦١	غُرْلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فِرَاسُ	٢٢٩	غَزَوَانُ
حرف القاف		٥٩	فِرَاسِنُ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبِجُ	٦٩	فِرَاصَمُ	٧٠	غَضُوبُ
٩ و ٥٤	قَبْعَثَرَى	٦٩	فِرَاصَنُ	٢٩	غَضِيَاءُ
٦٩	قَحْزَنُ	١٨	فِرْزُدُ	١٥٨	غَلَبُ
٢٠٢	قَدَرُ	١٧	فُسْطَاطُ	١٥٣	غَلْبَةٌ
٢٤٣	قَدَامُ	٩٤	فُسْقُ	٢١٠ و ١٥٣	غُلْبَى
٥١	قَدْعَمِيلُ	٢٨٢	فُسَيْكِلُ	٩٥	غَلَسُ
١٩٤	قَدَفُ	٤٣	فُصْدَالَةُ	١٤٨	غَمَمُ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسور	٤٨	قَمَدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَمَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قَمَزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قَرَشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوم	١٦١	قُلْفَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطَبُوس
٢١١	قِي	١٤٤	قلق	٥١	قَرَطَب
جرف الكاف		١٧٨	قَلَقَال	١١	قَرَطاس
		٦٨	قَلَنَس	١٧	قَرَطاط
٧٢	كدر	١٥٥	قُلَامَة	٢٦٤ و ٢٠٠ و ١٠	قَرَعْبَلَانَة
١٦١	كدورة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قَرَاضة
٩٠	كذبة	٢٦١	قَمَحْدُوة	٢٤٨	قَرِيَاء
١٧٦	كاذبة	٥٣	قَمَد	١٧	قَسْطاس
٢٤٩	كردوس	٥١ و ٣	قَمَطَر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قَمَاص	٢٩	قَصَبَاء
٦٠	كروّس	٦٢	قَنْب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَمَم	٦٩	قَصَمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَصُو
١٥٤	كشاح	٢١	قَهَقَر	٢٢٣	قَط
١٣٤	كع	١٩٦	قَوْبَاء	١٦١	قُطْعَة
٢٨٠	كغيت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطَوَطَى
٢٩١	كغيك	٢٤٣	قَوَس	١٩٩ و ١٩٧	قَطَوَان

١٧٣	مَحِيض	١٨٨	لَبَنِي	٢٩٢	كُلَّ
٤١	مُحِين	٧٢	لَحِج	٢٢١	كَلْتَا
٥١	مُخَلَّب	٧٢	لَحَز	٢٨١	كُمَيْت
٢٧٣	مُخْلِس	٢٤٤	لُغَيْرِي	٦١	كُنَابِيل
١٦٨	مِخْنَقَة	١٤٤	لَهْف	٢٤٢	كَنَاز
١٨٢	مِدَب	١٤٣	لَوَى	٤٩	كَنَهَبُل
١١٦	مَدَّ	٢٥٠	لَيْن	٥٦	كَنَهَوَّر
٢٥٠	مَدَّة	١٥٩	لَيَّان	٧٣	كَب
٢٩	مِدْرَعَة	حرف الميم		٣٦	كَاهِل
١٨٧	مُدُق			٢٥٦	كُوَأَلَّل
١٨٧	مُدْهَن	١٧٣	مَادُبَة	٥٣	كُوَثَر
٧	مُدْ	١٧٣	مَارَبَة	٩٥ و ٩٦	كُوف
١٨٣	مَذَلَّة	١٨٢	مَأْوَى	٥٤	كُوْكَب
١٧٢	مَذْمَة	١٧٤	مَأْوِيَة	٢٢٠	كَيْت
١٨٤	مِرْبَد	٧٧	مُتَأَمِّل	١٣٨	كَاد
٩٢	مَرَبَع	١٧٤	مَجْلُود	٧٠	كَرِن
١٩٤	مَرْت	١٠٠	بَحْمَجَة	١٥٢	كَيْنُونَة
١٧٣	مَرَجِع	١٢٢	مَجَن	حرف اللام	
١٨١	مِرْقَى	١٨٧	مُخْرَضَة		
١٧٥	مَرْفُوع	١٧٢	مَحْسَبَة	١٠٩	لَام
١٥٠	مُرَقَّن	٤٠	مَحَك	١١١	لَأْمَة
٦٣	مَرْمَرِيس	١٨٦	مِخْلَب	٢٧٠	نُوم
		١٧٠	مَحْمِيَة	٧٤	لَبَث

٩٦	مَفَازَة	١٨٨	مُطَحَّب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مُطَرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزُود
١٧٣	مَقْدُرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِئ
٧٠	مُقَرِّم	١٧١	مُطْلِع	١٨٣ و ١٧٣	مَسْرُوبَة
٢٨	مَقْرُوء	١٧٢	مُظْلِمَة	٢٥٠	مُسَرَّوِل
١٨٣	مَقْنُوءَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْعُط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبَر	٣٧	مُعَرَّس	٩٥	مَسَّى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُوم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوءَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مُسْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُوبَة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُوقَة
١٥٠	مُلَقِّن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مُنْتَبِج	٤٤	مَغْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُغْشُور	١٤٢	مُصْحَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُغْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصًا	١٨٧	مُغْفُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٨٧	مُغْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِيْن	١٠	مَغْنَاطِيْس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مِنْذِل	١٧٤	مَقْتَن	١٨٨	مُضْفِد ع
		١٨٣	مَقْيُوءَة	١٨٤	مِطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	ماهة	١٨٧	مَنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ الله	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلِكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	ناعم	٣٠٧	نور	٢٢	مَهَاء
٢٨١	نَفَرَان	٣٢	نُثْطِل	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نُفْجَة	١٥٥	نَسِيم	١٨٦	مَوَالَة
١٦٢	نَقْضَ	٤٥	نَبَاة	٩٣	مَوْت
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٥	نَبِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نفوة	١٢٥	نَبِل	١٨٦	مَوْرِق
١٥٦	نُفَايَة	٢١٢	نَبِي	١٧٥	مَوْضُوع
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَجْدَ	١٨٥	مَوْطَب
١٥٦	نفاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَفَرَان	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نقوع	٦٩	نَرْجَس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نقى	١٦١	نَرْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٦	نَرْوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نُفَايَة	١٦٥	نَرْوَى	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦٠	نُفَاة	١٨٢	نَسَك	١٤٩	مِيل
٧٢	نكد	١٢٢	نَسَم	١١١	مائدة

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيَّوْ	١٦٨	نَيْمَى
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرْ	١٥٥	نَهَيْتْ
٢٨	وَزَّ	١٥٢	هَيْمُوعَة	١٥٥	نَهَيْقْ
١٢٠	وَسَّعَ	٣١	هَائِعْ	٢٤١	نَاب
١٧٤	وَسَامَة	٢١	هَاعْ	١٥١	نَاع
١٢٠	وَضُؤْ	حرف الواو		١٤٩	نِيرَب
١٥٩	وَضُوءْ			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيءْ	٣٣	وَأَلْ		
١٣٥	وَعَقْ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبَيْيخْ
٣٨	وَعِلْ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَّ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُورْ	١٦٨	هَجِيرَى
١٢١	وَعَرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجَفْ
١٥٩	وَقُودْ	٢١٦	وَدَّ	٤٨	هَدَبْدْ
١٣٥	وَقِهْ	١٣٠	وَدَعْ	١٧٥	هَدَعْ
٢٣١	وَقَاءْ	١٥٤	وَدَقْ	٨٧	هَدِيَّةْ
٢١٥	وُكَلَّةْ	١٣١	وَذَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِمَ	٢٤٤	وَرَأْ	١٨	هَرَّاقْ
١٢١	وَلِهْ	١٩٩	وَرَّشَانْ	١٤٥ و ٧٣	هَضَمَ
١٢١	وَهْلْ	١٣٦ و ١٢٠	وَرَعْ	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبْ	٩٥	وَرَّقْ	٦١	هَمَرَّشْ
٣٥	وَيْجْ	١٣٥	وَرَكْ	١٢٠	هَنَّا
٣٥	وَيْسْ	٣٣	وَرَنْتَلْ	٢٢٠	هَنْتْ
٣٥	وِيلْ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلِجْ

- ٣٣ -

١٨٨	يَمَعْن	٢٥٢	يَرْنَدَج	حرف الياء	
١٦٩	يَمَى	١٢٩	يَسَر	٨٥	يَدَاهُ
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	٦٩	يَرْنَأُ
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدَد	٦٩	يُرْنَاء

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن
الحاجب العلامة رضي الدين الأسترابادي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

البيت الشاهد

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البسيط	نحو الأملح من سمنان مبتكروا
٢٦	الطويل	جرى متى يظلم يماقب بظلمه
٣٦	»	رأيت الوليد بن يزيد مباركا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيش لوقيس معرسه
٤٣	الطويل	[قفلت اقتلوها عنكم بمراجها]
٤٣	الرجز	[خوذ يغطى الفرع منها المؤتزر]
٤٤	الطويل	وما كل مبتاع ولو سلف صفقه
٤٥	الرجز	فبات منتصباً وما تكرر دسا
٤٥	الطويل	[الأرب مولود وليس له أب]
٧٠	الكامل	ينباع من ذفرى غضوب جسر
٧٧	الطويل	قعدت له وصحبتى بين ضارج
٩١	»	{ رقت على ربح لمية ناقتي وأسقيه حتى كاد يمّا أبه }
٩٣	البسيط	مازلت أفتح أبواباً وأغلقها
١١٣	الرجز	إني أرى النعاس يغرنديني

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكننا لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد المبل بالحضيض ونَصْطُ طاد نُقُوسًا] بُنْتُ عَلَى الْكَرْمِ
١٣١	الرمْل	لَيْتَ شَعْرَى عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ
١٣٢	الكَامِل	لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادَ بِشْرَبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً
١٣٧	الرَّجَز	بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا بَأْمَنُ أَنْ تَمَآتِي
١٣٩	»	فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوْكَرَّمَآ
١٥٠	»	مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
١٥٨	الْبَسِيط	إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
١٦٥	الرَّجَز	فَهِيَ تُنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزَى شَهْلَةُ صَبِيًّا
١٦٨	الطَوِيل	بَشِينُ الزَّمَى لَا ، إِنَّ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَيَّ كَثْرَةُ الْوَاشِيَةِ أَيْ مَعُونٍ
١٦٩	الرَّجَز	[نَعَمْ أَخُو الْهَيْجَاءِ لِلْيَوْمِ الْيَمَى] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ
١٧٦	الْوَاوِر	كَفَى بِالنَّأَى مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَابْسَ لِنَائِهَا إِذْ طَالَ شَافٍ
١٧٧	الطَوِيل	فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْهَيْمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَ مَوْتٍ اهْتَدَى لِيَا
١٧٧	»	{ أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَبَيْتُ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ } عَلَى حَلَقَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مَسْلَمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
١٨٠	الطَوِيل	لَقِمْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرِ لَقِيَّةً شَقَّتْ كَدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ
١٨٠	الْبَسِيط	هَا إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِلَّا تَكُنْ نَفْعَتُ فَانَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
١٨٨	الرَّجَز	يَمَعْنُ أَعْدَادًا يَلْبُسَنِي أَوْ أَجَا مُضْفِدَعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحِّلِيَّةٌ
١٩٠	الْبَسِيط	يَا مَ أَمِيلُحْ غِزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَّا تَكُنِ الضَّالَّ وَالسَّامِرُ ^(١)
١٩١	الرَّجَز	دَاهِيَةٌ قَدْ صُعُرَتْ مِنَ الْكَبْرِ صِلْ صَفًّا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ

(١) وانظره أيضاً في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البیت الشاهد
١٩١	الطویل	وکل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُویہیةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطویل	فُویقُ جُبیلٍ شاقِ الرأسِ لم تكن لتبلغه حتى تكلّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومهمّہینِ قدّ فینِ مرّتينِ ظهراهما مثل ظهور الثّرسینِ
١٩٤	الھزج	لقدّ أغدو علی أشقّ رَ یقتالُ الصّحاریّا
٢١٠	الطویل	حِمْی لا یُحلّ الدھرَ إلا بأمرنا ولا نسأل الأقوام عقد المیائق
٢٣١	الوافر	وقلامًا مُعِیةً من أبیه لمن أوفی بعقد أو بهمد
٢٤٢	الرجز	إنا وجَدنا عُرُسَ الحِمْطِ لثیمةً مذمومة الحِمْطِ
٢٧٠	المتقارب	علیه من اللّومِ سرّوالہ فلیس یرقّ یسْتعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قد رَویتُ إلاّ الدّھنِ دھینا قلیصّاتِ وأییکرینا
٢٧٣	الکامل	أعلاقہ أمّ الولیدِ بعدما أفنانُ رأسک کالثغام الخلس
٢٧٧	الرجز فی کل یومٍ ما وکل لیلاً

تمت فهرست الشواهد ، ولله الحمد فی الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل
٣٧	ش أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ
٤٣	» لم يحرم من فُضْدَ له
٨٠	» إن لم يكن خل فحمر
٨٥	» استنوق الجمل
٩١	» أكرمت فاربط
٩٥	ت لا تُعَلِّمُ الْعَوَانُ الْخِمْرَةَ
١١١	ش إن البغات بأرضنا يستنسر
١٧٥	» صَدَقَنِي سَنٌ بَكْرَه
١٩٧	ت إن لم أكن صَنَعًا فاني أعتشم
٢٨٣	ش عرف حميق جملة
٢٩١	ت شَرَعَكَ مَا بَلَّغَكَ الْحَلَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه ، ومع كونها من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله الموعول في أن يوفقني لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمه ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين ؛

وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفتُهُ أن الحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ، ومقدمة في الخط ، فأجبتُهُ سائلاً متضرعاً أن ينفع بيها ، كما نفع بأختها ، والله الموفق ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبيية الكلام التي ليست تعريف
بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وافتتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُهَا ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُـلُّ ث في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَصْدُ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبُكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدي ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكثف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحيسكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حيسك ، والجمع

كما تقول: يَنْسَى عَلَى وزن فَعَلَ وَأَيْسَى عَلَى وزن عَفَلَ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّمَ مثلاً على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : على وزن فَعَمَّلَ أو أَفَعَلَ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقلنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهَمَ ليس على وزن قِطْرٍ ^(١) لتخالف مواضع الفتحين والسكونين ، وكذا نحو بَيْطَرٍ ^(٢) يخالف لَشَرِيفٍ ^(٣) في الوزن لتخالف موضعى الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذَلِكَ ^(٤) في أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعْمِلٌ ، وَفُعْمِلٌ ، وَفُعْمِلٌ ؛ فَيَدْخُلُ فِي فُعْمِلٍ أَكْثَبُ وَحْمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ وَنَحْوُهَا ، وَفِي فُعْمِلٍ مُفْتِيحٌ وَمُتْمِثِلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ؛ [وذلك] ^(٥) لما سيجىء

جَبَانُكَ وَجَبَكَ ، كَسَفِينٍ وَسَفَانٍ وَسَفَنٍ ، وَقَدْ قَرِئَ فِي الشَّوَادِ : (وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبْكِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي عَنَاهَا الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ بِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهَا (١) الْقَمَطَرُ : الْجَمْلُ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ ، وَقِيلَ : الْجَمْلُ الضَّخْمُ الْقَوِيُّ ، وَرَجُلٌ قَطَرٌ : قَصِيرٌ ، وَامْرَأَةٌ قَطَرَةٌ : قَصِيرَةٌ عَرِيضَةٌ ، وَالْقَمَطَرُ وَالْقَمَطَرَةُ : مَا تَصَانُ فِيهِ الْكَتَبُ

(٢) بَيْطَرٌ : عَالِجُ الدَّوَابِّ ، فَهُوَ بَيْطَارٌ . وَبَطَرٌ كَفَرَحٌ وَبَيْطَرٌ كَجَعْفَرٍ وَبَيْطَرٌ كَهَزْبَرٍ وَمَيْبَطَرٌ ، وَأَصْلُهُ بَطَرُ الشَّيْءِ يَبْطَرُهُ شَقُّهُ ، وَبَابُهُ نَصَرَ (٣) شَرِيفُ الزَّرْعِ : قَطْعُ شَرِيفِهِ ، وَهُوَ وَرَقُهُ إِذَا كَثُرَ وَطَالَ وَخَشِيَ فَسَادَهُ ، وَيُقَالُ : شَرَفَهُ ، أَيْ قَطَعَ شَرَفَهُ ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ

(٤) اسم الإشارة في قوله « ذَلِكَ » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه في الوزن ؛ فَأَكْثَبُ وَزَنُهُ التَّصْرِيفُ أَفْعِلُ وَالتَّصْغِيرُ فُعْمِلُ ، وَحْمِيرُ وَزَنُهُ التَّصْرِيفُ فُعِلَ وَالتَّصْغِيرُ فُعْمِلُ ، وَمُسَيْجِدُ وَزَنُهُ التَّصْرِيفُ فُعْمِلُ وَالتَّصْغِيرُ فُعْمِلُ ، وَمُتْمِثِلُ وَزَنُهُ التَّصْرِيفُ تَفْعِيلُ وَالتَّصْغِيرُ فُعْمِلُ ، وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ تَوْجِيهُ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ « وَيَعْبَرُ عَنْهَا بِالْهَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضى والمضارع والأمر والصفة وأفعل التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء فى
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذى تعرف به أبنية الماضى من الثلاثى والرابعى

(١) هذا النظر فى قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء فى حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالقصور والمدود
وذى الزيادة ، وقد تكون للجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستئقال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التى تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التى
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التى يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة
فى بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان فى كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التى يعرف بها الادغام فى كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فماله من وال »
« قل لزيد » التى يعرف بها التقاء الساكنين فى كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الاول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ؛ وذلك أن الماضى وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فان أراد أن الماضي والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعدٌ لانهما بناءان مُستأنفان بنياً بعد هدم بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فان القابون الذي تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هي أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَضَرَبَ مثلاً : هذا بناء حَالُهُ كذا ، عَجَزَا ، ولا يقال أبداً : إِنْ ضَرَبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتَخْفِيفُ الهمة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قَوْلٌ ، وأما التقاؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقي ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والادغام فيهما ؛ فان هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التي ليست بأعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طائر على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحتراز عنه ، وإن دخل ^(١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احتراز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول البشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ؛ من ذلك قول المصنف « أن الحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ؛ فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية لإفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل مانعاه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وإبتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنٍ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّمْرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخَّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَةٍ
وِإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْرِضُ لِآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنٍ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْلَفْظِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَإِذَا بَنَيْتَ
مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ قَلَّ قُلْتَ وَوَيْ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِإِدْغَامِهَا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةٍ مَاقَبْلَهَا
صَارَ وَوِيَاءٌ ، فَعَلَى أَنْ قَلْبَ الْوَاوِ الْأَوَّلَى هَمْزَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوَى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوَى » ، أَوْ « وَوَى » ، وَإِذَا بَنَيْتَ مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ كَوَّكَبَ قُلْتَ :
وَوَوَى ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْأَلْفَ لِاتِّفَاقِ
السَّاكِنِينَ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفْتَ ، فَعَلَى الْقَوْلِ
بِوَجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوَى ، كَفَتْنِي ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ يَقَالُ : أَوَى ،
أَوْ وَوَى

(١) قول المصنف « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ الْخ » مقتضاه أن
الابنية الأصول للأسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل
الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان
على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف
الفاء عذوة وزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث
كلمات : سدا اتفاقا ، وأصله سته بدليل جمعه على أسته ، ومذعلى رأى من يقول : إن أصلها
منذ ، استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعت على أمناذ ، قال الشارح
في شرح الكافية : ومنع منه صاحب المغنى في الموضعين وقال : قولهم منيذ وأمناذ
غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال مذق نحو « مذ اليوم » بالضم للسَّاكِنِينَ

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء ^(١)
العريقة البناء كُنَّ وما

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم مخفف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما في « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولا سبب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامى »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الحكم يحتاج إليه في بعض
الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد كأخرج ، واثنان كاتقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رباعيّ واحد كندرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب ، واثنان كضروب ، وثلاثة كستخرج ، وأربعة كاستخرج ، وعلى رباعيّ واحد كدخرج ، واثنان كمتدخرج ، وثلاثة كاحرنجم ^(٣) ، ولم يزد في خماسيّه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل ^(٤) وعَصْرُ فوط ^(٥) أو بعده مجردًا عن التاء كقبعثرى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركًا والموقوف عليه ساكنًا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبًا لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإنما جوزوا في الاسم رباعيًا وخماسيًا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيًا لثلاث يوم أنه كلمتان ، إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الأبنية وقوعًا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتدت بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الخلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العصرفوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظام

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والآثى قبعثرة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كَقَبْعَثَرَاةٍ ، وندر قَرَعْبَلَانَةَ ^(١) وإِصْطَفَلِينَةً ^(٢)
قال : « وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالنَّفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ،
وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالنَّفَاءِ ، وَإِلَّا
الْمُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ أَوْ لغيرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
إِلَّا بَيَّنَّتْ ، وَمِنْ نَمَّ كَانَ حِلَّتِيَّتُهُ ^(٣) فَعِلِيلًا لَا فَعِلِيَّتًا ، وَسُحْنُونُ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي لمجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات
الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعل ، فزيدت فيه ثلاثة
أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه
اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الاصطقلين - كجردحلين بزيادة الياء والنون - :
الجزر الذى يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لا نزعك
من الملك انتزاع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأراصة ترعى الدوبل » اه
والاريس : الأكار : أى الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكرك من الخنازير خاصة أو
ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - بمعنى الاصطقلينة - بعربية محضة لأن الصاد
والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعلانة وإصطقلينة »
نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخامس حرفا مد قبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان
صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع ،
ونقول : « فى اللسان المغناطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفى القاموس
« المغناطيس والمغناطيس والمغناطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال فى اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربى أو معرب ولم يبلغنى
أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بساتين وبيّن بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح
ثم يخرج من وسطه قصبة تسمى وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج فى أصول
ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقلّة الحلتيت ويأكلونها وليست مما
يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجد هذه الكلمة فى القاموس وشرحه ولا فى اللسان ، وفى شرح
الجاربرى أنه أول الريح والمطر

وَعُثْنُونُ^(١) فُغْلُولًا لَا فُغْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونُ^(٢) إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَعَعْلُونُ لَا فَعْلُولُ كَعَمْدُونِ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ؛ لِنُدُورِ^(٣) فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقُ^(٤) ، وَخَرْنُوبُ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانُ^(٥) فَعْلَانُ ، وَخَزْعَالُ^(٦) نَادِرٌ
وَبُطْنَانُ^(٧) فَعْلَانُ ، وَقُرْطَاسُ^(٨) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ بَقِيضٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العثون اللحية ، أو مفضل منها بعد العارضين ، أو
ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت خنك البعير
ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله
وبالنون) وقوله « لنودور فعلول » تعليل لخله على فعلون ونفى كونه فعلولا
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله ، قال في
اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور
وبهلول وعمرس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لخلول
باليماة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبي سهل الهروي
على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعفول لضرب من الكماء
وبعكوك الوادى لجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوك الوادى وبعكوك الشر فذكرها
السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعنى بضم الباء ، وأما الصعفول لضرب من الكماء
فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو
أعجميا » اه وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتح فم مريد على
ما حكاه ابن برى عن الهروي

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل :
هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة
(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتى لهذا
القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أى
ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصرف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخرَجَ ، أى : هو على صفة يتصرف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشتركة فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشتركة فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صوغ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزنا وزنة ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلى والزائد ومحل الأصلى ، فإذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرف حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للألحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راكم) ، وفردد ؛ إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مَصْدَرٌ قد مُنِيَ غالباً إما بالحركات كضرب وضربَ أو بالحروف كضرب وضارب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خالٍ من هذا المعنى كرجُل وفرس وجَعْفَر وسَقَرَجَل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ؛ إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كرّرت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كرّرت هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كرّرت العين في وزن الأول نحو فَعَلَّ واللام في وزن الثاني نحو فَعَلَّلَ ، ولا يُورد ذلك المزيد بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَّلَ وَلَا فَعَلَّبَ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير للحاق كقَرَدَدٍ^(١) أو

حرف أصلي ، وإن لم تزد على الثلاثة فالثلثان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ؛ ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أى وجهه

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلى أُورِدَ فى الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال فى ضارب : فاعل ، وفى مضروب : مفعول

الوزن
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل المهدى فى أوزان التصغير ، إذ فصدوا حَصَرَ جميعها فى أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ ، ويدخل فى فُعِيلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقى فُعِيلٌ ؛ وَأَسِيدٌ وهو أَفْعِلٌ ، وَمُطِيلٌ وهو مُفْعِلٌ ، وَجَوِيرٌ وهو فَوَعِلٌ ، وَحَمِيرٌ وهو فَعِيلٌ ، ويدخل فى فُعِيلٍ عَصْفِيرٌ وهو فُعِيلٌ ، وَمُفَيْحٌ وهو مُفْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار يحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحْمِرَ وَجَدِيُولًا وَمُطِيلًا تَشْتَرِكُ فى ضم أول الحروف وفتح ثانيها وحجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فَعِيلٌ ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرباعى ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا فى هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لابد للثلاثى — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيار بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلاً أفعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفْعِلٌ باعتبار نحو مُحْيِلِسٌ أو فُعِيلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفى الثلاثى لا تكون زيادة التضعيف فى الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا فى العين كزُرُقٍ ^(١) أو فى اللام كمَهْدَدٍ ^(٢) وَقَرَدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض فى ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لا لبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرابعى المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثى خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دَرِمَهُمْ فُعَيْلٌ ، وَتُمَيْرُ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُقَيْلٌ** ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى **حَلَيْتٍ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحفاً **بِقَنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لاه وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما فى **عَفْرِيت** ^(١) فيكون **فَعْلِيَّتًا** ، وكذا **سَمْنَان** : إما أن يكون مكرر اللام للحاق بزَلْزَال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد فى **سَلْمَان** ، ولادليل فى قول الحماسى : -

١ - **نَحْوُ الْأَمِيلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا بِفَتْحَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ** ^(٢)

- بمنع صرف **سَمْنَانَ** - على كونه **فَعْلَان** ، لجواز كونه **فَعْلَالًا** وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للحاق لأن **فَعْلَالًا** نادر كخزعال ، ولا يالحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن **فَعْلَالًا** إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَال** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كسند ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملاحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه مع دها .

(٢) الأميلج : ماء لبنى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة الهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو زَلَزَال بَعْفَال على ماهو مذهب القراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ، ولا يجوز أن يكون التاء أن أصليتين في حِلْتَيْت وكذا النونان في سَمْنَان لماسيجىء من أن التضعيف في الرباعى والخامسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلَزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجىء ، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير اللاحق كما في سُودَد^(١) عند سيديويه لأن معنى اللاحق حاصل فيهما، وإنما امتنع ذلك في نحو سُودَد عند سيديويه^(١) لعدم نحو جُخْدَب عنده

وأما نحو سَخْنُون وعُثْنُون فيهما مكررا اللام لللاحق بمُصْفُور، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما في سَمْدُون لعدم فَعْلُون في أبيتهم ، وأما سَخْنُون — بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام لللاحق بصَعْفُوق ، لأنه نادر ، ولا يلحق بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما في سُودَد^(١) لعدم فَعْلُول مكرراً اللام فهو إذن فَعْلُون لثبوت فعلون في الأعلام خاصة ، وسَخْنُون علم وأما بَطْنَان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن^(٢) ، وليس فَعْلَال من

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح هاهنا فى كلمة سُودَد مخالف لما سأتى له ، فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحق ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب واجلوز ملحقان باحرنجم لأن الواو فىهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيديويه فى نحو سُودَد إنه ملحق بجندب المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُودَد ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش ملحق بجندب وعند سيديويه لللاحق أيضا كسُودَد وإن لم يأت عنده فعلل اه فهاتان العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيديويه أن كلمة سُودَد ملحقة بنحو جندب (٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى

أبنية الجموع ، وفُعْلَانُ منها كَقَفْزَانِ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون فُعْلَانًا مكرر اللام للالحاق بقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للالحاق كما في سُؤْدَدٍ عند سيديويه^(٥) وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بَطْنَانٌ ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح قُرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بَطْنَانًا وظُهُرَانًا مفردان^(٥) فحمل بَطْنَانًا في كونه فُعْلَانٌ عَلَى ظُهُرَانٍ الذي هو فُعْلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتج إلى ما ذكر ، لأن فُعْلَانًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهماعلى ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك (والمكايك : جمع مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القراط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التى فيها يجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التى بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال الزمخشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية فى السفردون السراشق ، وبه سميت المدينة ، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٧ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءُ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنُ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامُ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا ، كما تقول : وزن جَعْفَرٍ فَعَلَّلٌ

قوله « وثالثة » أى : إذا كان الاسم خماسيا كما تقول : وَزْنُ سَفَرَجَلٍ فَعَلَّلٌ

قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد في الوزن الحرف الزائد بعينه في مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ ^(١) دفع المبدل من تاء الافتعال ، ولا تقول اِفْطَعَلْ وَلَا اِفْدَعَلْ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضْطَرَبَ عَلَى وَزْنِ اِفْطَعَلْ ، وَفَحْضَطُ ^(٢) وَزْنُهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَاقُ ^(٣) وَزْنُهُ هَفَعَلْ ، وَفُقَيْمِجٌ ^(٤) وَزْنُهُ فَعَيْلِجٌ ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل [منه] بالمبدل ، لا بالمبدل منه وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : « يجوز أن يعبر عنه بالمبدل ؛ فيقال في قال : إنه على وزن قال » اه ، قال في الشرح ^(٥) : إنما لم يُوزَنَ المبدل من تاء

(١) أصل اذرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى ذرع أى طرح البذر

(٢) فحسط : هو فحست بقاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء في نحو اضطربر والاببدال في فحست شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة في البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ، وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيما كما قالوا : علجا وعشجا في على وعشى

(٥) المراد بالشرح في هذه العبارة شرح ابن الحاحب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في
خَصَصْتُ وفي فُرُذُ ^(١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد
بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو
قولك : اَزَيْنَ وَادَّارَكَ ^(٢) على وزن أَفْعَلْ وَفَاعَلْ ، وقولك قَرَدَدَ وَقَطَعَ وَأَطْلَبَ
على وزن فَعْلَلْ وَفَعَّلْ وَأَفْعَلَ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال في قَرَدَدَ فَعْلَلْتُ ، بل فَعْلَلْ
قوله « أو لغيره » أى : لا يقال في نحو قَطَعَ فَعْعَلْ ، بل فَعَّلْ ، قال : ^(٣)
زنة المكرر
« إنما وُزِنَ المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا
ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوَّ قَلَّ وَبَيَّطَرَ : فَوَعَلَ وَفَعَّلَ ، بل العلة في التعبير
عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ماذكرته قبلُ
قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإنَّ المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذى
تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما
قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف
المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالتون
من عُثْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل
باللام الذى تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت
التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع
(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا
إلى النطق بالسالك ، وادارك : أصله تدارك فأبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل
بسابقه ، واطلب : أصله اطلب فأبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق
ثم أدغمت الطاء في الطاء .

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح — إنه فَعْلُون لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعده » أى : لعدم فَعْلُون .

قوله « وَسَحْنُونُ إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وسَحْنُونُ وسَحْنُونُ : علان .

قوله « وهو صَعْفُوقُ » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوقُ ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوقُ : خَوْلٌ باليمامة ^(١)

قوله « وَخَرْزُوبُ ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُولُ ؛ لأن النون زائدة لقولهم انْخَرْوبُ — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخرزال نادر » قال القراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بهاخر عال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتح الخاء - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربي . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها ، من الخول التمهيد وحسن الرعاية

قَهَرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كَخَلْجَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَارَ زَالَ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبُ فِي الْمَوْزُونِ قَلَبْتُ الزَّيْنَةَ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي
أَدْرُ أَغْلُ ، وَيُعْرِفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ بَيْنَهُ مَعَ النَّاسِ ، وَبِأَمْتَلَةِ اسْتِثْقَاةِ
كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَأَدْرُ ،
وَبَادَاءَ تَرْكِهِ إِلَى تَمَرُّبَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَجَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ
عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ ؛ فَهَاتَا لِنَعْمَاءَ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَفْعَالُ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءُ
وَأَصْنَاهَا أَفْعِلَاءُ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا »
أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر

ما يَتَّفِقُ الْقَلْبُ فِي الْمُعْتَلِّ وَالْمُحْمُوزِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِهَا قَلِيلًا ، نَحْوُ امْضَحَلٍّ وَاكْرَهَفٍّ
فِي امْضَحَلٍّ وَاكْفَهَرٍّ ، ^(٣) وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِتَقْدِيمِ الْآخِرِ عَلَى مَثَلُوهِ كِنَاءُ بِنَاءٍ
فِي نَائٍ يَنَائٍ ، وَرَاءَ فِي رَأَى ، وَلَاعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ فِي لَائِعٍ وَهَائِعٍ ^(٤)

(١) قال في اللسان: القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الا ملمس الاسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقار اه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، و اضمحل في لغة السكلايين بمعناها ، واكفهر الرجل :

عبدس و قطب و جہ ، واکرہف بمعناہا

(٤) تقول : رجل هائع لائع : أى نبهان ضعيف جزء ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما فى بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هائع لائع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء فى تخريجه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائع لائع ، فحذفت العين ووزنه قال ، وقال بعض العرب هائع لائع (معربا لإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هائع لاءوع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولأعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالأعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهاة وأصلها الماهة^(٢)، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته، ونحو جاء عند الخليل؛ وقد يقدم متلو الآخر على العين نحو طامن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمأنينة، ومنه أطمأن يطمئن أطمئنا، وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥)، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه، بل إن كان المرفوع بالضمه والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجرى إلا أحد الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر ليس غير

(١) شوائع: جمع شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخيل شوائع وشواعى: أى متفرقة

(٢) الماهة: واحدة الماه، وهو الماء، قاله فى اللسان، والمهاة - بفتح الميم - الحجارة البيض التى تبرق، وهى البلورة التى تبص لشدة بياضها - وهى الدرة أيضاً، والمهاة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكافى علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: «المهو من السيوف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جنى: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء» اهـ

(٣) تقول: أمهييت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول: أماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به، ومثل ذلك قولهم فى حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طامن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طامن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طامن، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه: المنزلة والقدر عند السلطان، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغبروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر القلب
نَاءٌ يَنْأَى النَّأَى لَا النَّئِ

قوله : « وبامثلة اشتقاقه » أى :- بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛
فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهْتُهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛
وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الْوَحْدَةِ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس
وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسِ اشتقاق الْقَيْسِ منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله
قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ بل الكلمات المشتقة من ذلك
الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله : « وبصحته كائيس » حق العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة
الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوْلٍ وَعَوَرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب
والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو
لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت
مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ،
وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما
فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه
قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون
عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها
كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالابدال أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم
عوضت الياء منها قبل الفاء فثألها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل .
وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول
الكلمة وثانيتين ما سكتة فقلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل
آدور أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت
العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَأَجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تبدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجُلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالتقلي مقلوبة من الكُثْرَى ، كآرام وأدرمع أَرَامٍ وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَف بأصله ؛ فالجاء والحادى والقسي عرف قلبها بأصولها وهى الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يأيس باليأس ، وآرام وأدر برئم ودَار ، فان ثبت لفتان بمعنى يتوَّهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً وجذب جَبْذاً ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادى والجاه ، وقد يكون مرفُوض الأصل كالقيسى ، فان أصله — أعنى القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أذى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جهمرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جذب) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية، وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءاً وسواء وسوأة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب، فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وَسَوَاءَ جَمْعَى جائية وسائية وفى الجمع الأقصى لفردٍ لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلاين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاك وشواع فى شائك وشوائع ؛ لثلاثهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يحىء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فىقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ما ترى باقلا بياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة لم تَعَلَّ بحذف حرّتها كما فى دارى^(١) ومستَهزِونَ

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التى ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما فى دارى^(٢) ومستَهزِينَ فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقى الياء فى دارى^(٣) ومستَهزِينَ ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهزُونَ ، وعليه قوله^(٤) :
٣ — جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يَأْقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يَبْدُ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ^(٥)

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحْيِيَّ فى نَحْبُوْ مُخَفَّفٌ نَحْبُوْ بالهمزة كما يجيىء فى باب الاعلال ، وبعضهم يقول فى تخفيف رُؤْيَةٍ ورُؤْيَا : رُيَّةٌ ورُيًّا بالادغام كما يجيىء فى باب الاعلال

(١) مذهب سيويه فى جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جاثماً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين فى الطرف أولاهما مكسورة على ماسباتى فى تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هى العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة فى دارى وأصله دارى. وفى مستَهزِينَ وأصله مستَهزُونَ خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) دارى : اسم فاعل من قولك درأه درءاً ودرأه إذا دفعه وتقول : ناقة دارى مغدة ، ومستَهزِىء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبى سلى المزنى ، والبيت من معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

قان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً
لتحركها وافتتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وافتتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا
أصليتين كما في أود^(١) وأيل^٢، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب
الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة
عليها كما في « أُخْشِيَ اللَّهَ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة
في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشِيَ اللَّهَ » ، ولولم يُعْتَدَ بتلك العارضة
لم تنقلب همزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ،
وإنما قدم الإدغام في أئمة وإوزة على إعلال همزة بقلبها ألفا وإعلال الواو
بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها
إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف
الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أو لا دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين في
الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته
إليه — تحركت همزة الواو الساكنتان فزال علة قلب همزة ألفا والواو ياء ،
وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صُبغ دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعّل تفضيل
منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعّل
وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأبل - بفتح
الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يملك إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى
داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والآخر يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كيجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى
بعد قلب اللام فلما يجىء فى باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب
الادغام فى برية ومقروءة^(٤) بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع
أن تخفيف الهمزة فى الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة فى برية ومقروءة لقصد الادغام فقط
حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا
إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر
ما قبلها كما فى بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أى : يعرف القلب على
الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجافى
الثقل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطء ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا فى اسم الجنس
أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة فى بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة
حرف زائد

(٣) الذى يجىء فى باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا
تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما فى نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، نهيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أى أنشأه
وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء فى الياء . ومقروءة : أصله
مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بساقه

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ،
والرئى : المنظر الحسن

إلى هذا مذهبُ سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والفراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعيين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لاجمع ، كالْقَصَبَاءِ وَالْغَضِيَاءِ وَالطَّرَفَاءِ ، في الْقَصَبَةِ وَالْغَضَا وَالطَّرَفَةِ ^(١) وأصلها شَيْئَاءٌ ، قُدِّمَتِ اللام على الفاء كراهة اجتماع هزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفْعَاءٌ ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنِيعَ صَرْفِهِ تَوَّهًا أَنَّهُ كَحَمْرَاءَ ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَّهَمَ فِي مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسْلَانٍ كاجمع قَفِيزٌ عَلَى قَفْزَانٍ وَحَقَّةٌ مَسَائِلَ وَكَمَا تَوَّهَمَ فِي مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أَنْ يَأْهَمَا زَائِدَةٌ كِيَاءٌ قَبِيلَةٌ فَهَمَزَتْ فِي الْجَمْعِ فَقِيلَ : مَصَائِبٌ اتِّفَاقًا ، وَمَعَائِشٌ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَالْقِيَاسُ مَصَابِيبٌ وَمَعَائِشٌ ، وَكَمَا تَوَّهَمَ فِي مَنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمَدْرَعَةٍ ^(٣) ، وَهُوَ مِنْ تَرْكِيبِ نَدَلٍ ^(٤) وَدَرَعٍ وَسَكَنٍ ، أَصَالَةٌ مِيمًا فَقِيلَ : تَمَنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمَدَّرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحدة غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذى ينبت فى هذا المكان واحده غضاة . والطرفاء : اسم جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ، ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - كمكنسة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه يده ، والمنديل : الخرقه التى يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والجل على التوهم — ما وُجِدَ مُحْمِلٌ صحيح — بعيدٌ من الحكمة .^(١)
وقال الأخفش والقراء : أصله أَشْيَاءُ جمع شَيْءٍ وأصله شَيْءٌ نحو بَيْنَ وَأَيْنَاءَ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني . أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أَكْثَرُ استعمالاً من المخفف ، قياساً على أخواته ، فإن بَيْنًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أَكْثَرُ من بَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أَكْثَرُ استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أشياء ، ولو كان أفعلاء [وهو] جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أشياءٍ مما يقوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاوات مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالآلف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قميصها ، فدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثى مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء فصارت كخضراء وخضراوات ، وحيث لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالآلف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أشياء ، كَصَحَارَى في جمع صحراء ، فان أَفْعَلَاءَ وأفعالا لا يُجْمَعَانِ على فعّالٍ ، والأصلُ هو الأشياء^(١) وقلبت الياء في الأشَاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جيبته جِبَايَةً وجِبَاوَةً .

وقال سيبويه : أَشَاوَى جمع إِشَاوَةٍ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ^(٢) وأدَاوَى كأنه بنى من شيءٍ شِيَاءَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأُخِرَتِ العين إلى موضع اللام فصار إِشَايَةً ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ ، ثم جمع على أَشَاوَى كما إِدَاوَةٍ وأدَاوَى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجْمَعُ أَشْيَاءٍ على أَشَايَا ، ثم قُلِبَتِ الياء واواً على غير القياس

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله» يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله «إلا أن يُبَيَّنَ فيهما» أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أَشَايَا الذي هو جمع أَشْيَاءٍ أَشْيَاءٍ ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيديويه وجمهور البصريين) فصار أَشَاوَى بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولي الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لا بد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لا مرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واواً بعد ذلك غير القياس

(٢) الإِدَاوَةُ - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للباء

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيبويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذى تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول: أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوباً ومحذوفاً ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتُ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأَلْمَعْتُ بِالْفَاءِ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْلامِ مَنقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ . »

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعياً الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يحى في باب ذى الزيادة ، وأما الف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لاه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم ؛ فمحو هجف وخبب اللام الثانية مزيدة للالحاق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهبر (وهو ما يعلوا الثوب الجديد) ونحو ضئبل وتطل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامس مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، نحو وَرَتَلٌ ^(١) وَإِصْطَبَلٌ بل يكون ال باعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثلىن كَرَزَلٌ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « مافيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوَّلَ وَيَيْطَرُ وَيَضْرِبُ ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أى لا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتها فى هذا المعنى لسن لم يجز الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كَأَمْرٍ وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل وَوَّالٌ ^(٣) ورأى ، وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ ووَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كدَّ ، أو معتل كودَّ وحى وقوة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كأزَّ ^(٤) ، أو غيره كدَّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والامر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامس الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون فائدة مثل نون جحافل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزداد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوّل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوّل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوّل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووأل يثل وألا ووء لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدرتوز وتزأز أو زيرأ : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافأؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزل ، أمامافأؤه ولامه متماثلان ككَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالقاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلوهما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أي : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذي أخذ مافي داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيرا نحو
قُلْتُ وَبِعْتُ ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ [وقُلْ وَبِعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا
بحكاية النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أَغْزُ وَأَزِمُّ وَأَخْشَ وَلَا تَفْزُ وَلَا تَزِمُّ وَلَا تَخْشَ ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أي محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصورا كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثليين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حيثئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها ؛ قسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَيَوْمٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولقيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلِيٍّ وَوَقِيٍّ .

قال : « وللأسم الثَلَاثِيَّ المَجْرَدِ عَشْرَةُ أَبْنِيَّةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فَعِلٌ وَفِعْلٌ اسْتِثْقَالًا وَجُعِلَ الدُّبُلُ مَنْقُولًا ، وَالْحَبْكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّحْتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عَنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للأعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالثان لاستثقال الخروج من

(١) لم يحىء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : ياومته وكما قالوا : تويل ، إذا قال ويل ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تَعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستصلاح للصبي ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلاس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخيم الرأس يصطاد العصافير ، ويياض في ظهر الفرس من أثر الدبر .

ثَقِيلَ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُتْقٍ وَإِبْلِ قَتَائِلِ الثَّقِيلِينَ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلَ مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فَعْلٌ لِأَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْحَبْلِ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فَعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثَقْلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرُوضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ الدُّنْثِلُ عَلَمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالدُّنْثِلُ ^(٣) : الْخُتْلُ ، وَدُخُولُ
الْلَامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٤)

(١) كَلَامُ الشَّارِحِ هَاهُنَا يَعَارِضُ مَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي بَابِ النِّسْبِ عِنْدَ
التَّعْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورَةِ نَحْوِ إِبْلِ وَنَمِرٍ وَدَثْلٍ دُونَ الْمَضْمُومَةِ كَعَضْدٍ
وَعُنُقٍ فَقَدْ قَالَ : إِنْ الطَّبِيعُ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمُخْتَلَفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ
تَوَالِي الْمُتَمَثَّلَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلَيْنِ مُتَمَثِّلَيْنِ وَمَا
سَيَأْتِي فِي تَوَالِي الْأَمْثَالِ الثَّقَلَاءِ

(٢) أَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ الدَّثِلُ بْنُ بَكْرٍ بِنِ كِنَانَةَ ، وَمِنْ بَنِيهِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ ظَالِمٌ مِنْ
عَمُرُو ، وَجَهْرَةٌ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ : الدَّثِلُ بِضَمِّ الدَّالِ ، وَكُسْرُ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكُسْرِ الدَّالِ وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً . وَأَمَّا الْجِنْسُ فَهُوَ دَوِيَّةٌ كَالثَّعْلَبِ ،
وَفِي الصَّحَاحِ دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) الْخُتْلُ : الْخُدَيْعَةُ

(٤) الْأَعْبَاءُ : جَمْعُ عَبٍّ ، وَالْمُرَادُ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ مَشَاقِمُهَا وَمَتَاعِبُهَا ، وَيُرْوَى فِي
مَكَانِهِ بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ ، وَالْأَحْنَاءُ : جَمْعُ حَنُوٍّ وَالْمُرَادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَمُتَشَابِهَاتُهَا .
وَالْكَاهِلُ : مُقَدَّمُ أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ يَمْدَحُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ بْنَ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ

فعلى هذا الاستبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرُسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قدرٌ صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ » ويروى « عَنْ قِيلٍ » (٢) وقال — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أُعْيِنْتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبٍّ ، ومن شُبِّ إِلَى دُبٍّ (٣) أى : من لدن شَبَبْتُ إِلَى أَنْ دَبَبْتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحفارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أعينتنى من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبني للمجهول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُهَا نَصَحَتْ رُدِّي فَوَادَ الْهَائِمِ الصَّبَّ

قَالَتْ : وَلِمَ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عَلَّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبٍّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّلُّ جنساً وأصله دأل من الدَّالِّين وهو مُشَى
تَقَارَبُ فيه ائْطَاطٌ ، ويجوز أن يكون الدُّلُّ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال القراء : إن « الآن » منقول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ ^(٢) لطائر ؛ وجاء على فُعِلِ اسمان آخران ، قال الليث : الوُعِلُ لغة في
الوَعِلِ ^(٣) ، وحُكِيَ الرُّئِمُّ بمعنى الاست ،

قوله « والحَبْكُ إن ثبت » قرئ في الشواذ ^(٤) (ذَاتِ الْحَبْكِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن القراء ، والآخر أن أصل آن أوان
ككرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحريكها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بباء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسرو بفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو
تميس الجبل ، وقال الأزهري : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فإن صححت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للمجهول ، تقول : وعِلْ بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو بضمن وعِلْ معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنه أبو حيان وهو أن أصلها الحبك
يضمين ، فكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى (وهو أن الحَبِكَ بكسرتين والحُبُك بضميتين بمعنى) : إن الحَبِكَ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهى الحُبُك بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكَ والحُبُك فى حرفى الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفى تركيب حَبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرُ لأن الحُبُك جمع الحَبَاك ، وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحَبِكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يحىء منه إلا إبل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ فى الشاذ (يَمَحُوقُ الله الرُّبُوا) بضم الباء ، ولم يغر هذا القارىء إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، فَعَلَّ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَفَخَذٍ رَدُّ بَعْضِ
الْبَانِيَةِ
إِلَى بَعْضِ
يَجُوزُ فِيهِ نَخَذٌ وَنَخَذٌ وَنَخَذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضُدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَزٌ وَلَا ثَالِثٌ لِهَما ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لِمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك فى شرح الكافية عن التوجيه الأول الذى ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ماسمع منه لآمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفى الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون فى كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضى والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضى من لغت والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ، كما يقال فى نَحْدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نَحْدٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء التفرعات
لفظة تميم ولا يفرعون فَعَلِ الخلقى [العين] فعلا كان كَشَهْدَ أو اسما كَفَعَزَ ورجلٍ مَحَكْ (١) يطرد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه القروع يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالخلقى العين إتباعُ فإنه لعينه فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الخلقى العين كشيد وسعيد ونحيف ورغيف ، وإنما جملوا ما قبل الخلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الخلقى أن يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لثقل الخلقى وخفة الفتحة ولتناسبتها له ؛ لما يجىء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الخلقى عَيْنُهُ أو لامة ، وذلك لأنه محل فَعِلُ الاسمى على فَعِلِ الفعل فى التفرع لأن الأصل فى التغيير الفعل لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الخلقى العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلا يؤدّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد يجىء كسر فتح ما بعد الخلقى إتباعا لكسر الخلقى ، كما قيل فى خَبِقَ (٢) على على وزن هَجَفَ للطويل : خَبِقَ ، هذا ، وحرفُ الخلقى فى المثالين فَعِلِ وفَعِيلِ ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يفعل أو لامة ، فلم يستثقل الكسر عليه ،

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة

هو الطويل من الرجال من الهجعت : فقره للطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس

خقيق (بالفتحة بنى السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف ^(١) فلما لزم كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيد الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكانها غيرت ما قبلها إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فَعِلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى تَتَّبِعَ الفاء العين بناءً على هذه القاعدة ، وأما فَعِلٌ في الفعل نحو شهد فلم يتبع لثلاثا يلتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو المَحِينِ وَالْمُعِينِ ^(٢) لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فشاذ شذوذ منتن في المنتن وَأَنْبُؤُكَ وَأَجْوُهُكَ فِي أَنْبُؤِكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعُكَ وَأَقْرُوكَ فِي أَبِيْعُكَ وَأُقْرِئُكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوُفَ وَرَوُوفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو رَحِمَ وَرَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلِمَ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر ؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي ؟

واللغتان اللتان يشتركان فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعِلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شهد في الفعل وَنَحَدٍ في الأسم ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفعل وَكَبْدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهله ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الألف أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسر فى البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثى الجرد ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل هذا قالوا فى كَرُم الرجل : كَرُم ، وفى عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ مثل عِلْم فى عِلْم ، وكان قياسه لَأَسَ كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقة لها فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَ كِهَيْبَتُ ، ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم الياء لأن الأجوف الياى لا يجرى من باب فَعَلَ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شَهَدَ وَنَفَذَ فى الحلقى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ فى غيره ؛ ولم يسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو عِلْمَ فى عِلْمَ فى المبني للفاعل ، وحكى قطرب فى المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قيل وَيَبِعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فَعَلَ المكسور الفاء والعين كما تقول فى إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه لا يجوز فيه فَعَلَ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُد يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم فى الفعل أيضا ، نحو كَرُم الرَّجُلُ ، فى كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا فى نحو كَتَفَ ؛ لتقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجرى من الأجوف الياى مضموم العين إلا قولهم « هَيْو » أى حسنت حاله وصار ذاهية

ذَكَرْنَا ^(١) فِي فِعْلٍ التَّعَجُّبِ أَنَّ فَعْلَ الذِّي فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ يُقَالُ فِيهِ
فُعْلَ ، قَالَ :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ * ^(٢)

ولعل ذلك دلالة على ثقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
للمفعول فُعْلَ كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِّدَ لَهُ » ^(٣) قال أبو النجم
وهو تميمي : —

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ * ^(٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ يَمْرَاجِها *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
خيشريه ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءَ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْذُ يُفْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤَنَزَرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ؛ فانه من بكر بن وائل فان اسمه
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفرعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنها بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعلم : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفرعات
إنما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غَزَىَ بالياء دون الواو في غَزَىَ لعروض سكون الزاى ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في كَتِف وعَضُد ، كيف والكسرة أخف من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثى المبني على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَقُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف في نحو عُنُق أكثر منه في إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازى رُسُلَنَا وَرُسُلَهُمْ ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفرعات في لفة تميم كاسر ؛ وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَاقَدَ فَاتِهِ بِرَدَادٍ ^(١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعل المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاء مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونها على حرف فيهما كالجزم مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطل التغلبي ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولوسلف صفقه * والمغبون الذى يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق إيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والياء في راجع زائدة ، ويروى راجع (فعلاً مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه بنحو « ثُمَّ لَيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أنَّ ثُمَّ الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَهَوَّ وَهَى وَهَوَّ وَهَى لما قلنا في وَلَيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُعِلَّ هَوَّ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأنَّ يُعِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كَمَضْدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُنْتَفِحًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أما كتبها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلَيزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رؤبة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسَا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكردس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنباة الصوت الخفى أو صوت البكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفى

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة وصدره * عجبتم لمولود وليس له أب *

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إلا الإيل ، وزاد الأخفش بلزا ، وقال السيرافي : الحبرُ صُفْرة الأسنان ، وجاء
الايطلُ^(١) والايبطُ ، وقيل : الاقط^(٢) لغة في الأقط ، وأنان إيدٌ : أى ولود

قوله « ونحو قُفْل يجوز فيه قُفْل على رأى » يحكى عن الأخفش أن كلَّ
فُعْلٍ في الكلام فتثقله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمُرٍ وسُوقٍ
فإنهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كلَّ فُعْلٍ
كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسرٍ ويُسُر ، ولقائل أن يقول :
بل الساكنُ العين في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُقٍّ اتفاقاً ، فان
قيل : جميع التفاريح المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها ؛ فان نُفْذاً وعُنْفاً
ساكنى العين أقلُّ منهما متحرراً كَيْناً ، وبهذا عرف الفرعية ، وعُسْرٌ ويُسُرٌ
بالسكون أشهر منهما مضمومى العين ؛ فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار
إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول
المذكورة ، فلا يمتنع أن يتحمل تضاعف الثقل في بعض الكلمات على قلة
استعمالها مع كونها أصلاً ، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك
استعماله أصلاً كما في نحو يَقُولُ وَيَبْيَعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه
إلى قلة استعماله ؟

(١) لاطل - بكسر تين ، وبكسر فسكون - والايطل : الخاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَيَطْلًا ظَبْيٌ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءٌ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبٌ تَنْفُلٍ

وقال آخر :

لَمْ تُؤْذَ خَيْلُهُمْ بِالنَّعْرِ وَاصِدَةً تُجَلَّ الْخَوَاصِرُ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطْلٌ

(٢) الأقط - بكسر تين ، وبفتح فسكون - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلًّا يَبْتَنَّا أَقْطًا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَبْعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فعل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر والبَّحْر والبَّحَر ، ومثلهما لفتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فعل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَلِلرَّباعِ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرَجٌ ، بُرْئُنٌ ، دِرْهَمٌ ، قَطْرٌ ، وَزَادَ ^{أبنية} ^{الرباعي} ^{والخامس} الْأَخْفَشُ نَحْوُ جُعْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنْادِلٍ وَعُلَاطِيطٍ ، وَلِلْخَمَاسِ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ ، جَحْمَرَشٌ ، قُدْعَمِلٌ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُنْبِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْخَمَاسِ إِلَّا عَصْرُ فُوطٍ خَزْعَبِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثْرَى خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخامس صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلها الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخامس الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرَجَلٍ فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أبنية الخامس أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأخفض فُعْلَلًا بفتح اللام كجُحْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُحْدَبٍ ؛ بجذف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبٍ وُزُقِعَ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا ^(٢) ودُخِلَلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ماروى — وسُوْدَدًا ^(٤) وعُوطَطًا ^(٥) ملحقات بجُحْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يحجى في موضعه . ويكون بهمي ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثاني ، والأصل فيهما ضم الثالث
(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمسكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثائه أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السوّدود : مصدر قولك ساد الرجل قرمه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم

تحمل في أول سنة يطرقها الفحل

(٦) قال في اللسان : وقال الليث : البهي نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فإذا يبس هر شوكه وامتنع ، ويقولون للواحد بهمي والجمع بهمي ، قال

سيبويه : البهي تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للالحاق

والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعل بالضم لغير التأنيث ...

قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجحْدَبٍ

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعُلَيْطٌ » يعنى أن هذين ليسا بنائين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هُذَيْدًا^(١) وَعُلَيْطًا مقصورا هُذَايِدٌ وَعُلَايِطٌ أنك لا تجد فُعَالًا إلا ويروى فيه فُعَالِلٌ كَعَلَاطٍ وَهَذَايِدٌ وَدُوَادِمٍ^(٢) فى دُوْدِمٍ ، وكأن المذكرين ليسا بنائين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنُ - بفتحتين بعدهما ضمة - وَعَرَّتْنُ - بثلاث فتحات - ليسا باختين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتْنُ يحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتْنُ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنُ يحذف النون وإسكان الراء ، وَعَرَّتْنُ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنُ وَعَرَّتْنُ فرعاه. وَعَرَّتْنُ فرع الفرع ، وَعَرَّتْنُ ، وَعَرَّتْنُ فرعاه ، وَعَرَّتْنُ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الحماسى خامساً وهو الْهَنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادرا فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هَنْدَلِيعٌ فَعَلَالًا لجاز أن يكون كَنْهَيْلٌ^(٣) فَعَلَالًا ، وذلك خرق لا يُرَقَع فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء

(١) قال فى اللسان : الهدبد والهدابد اللبى الخائر (الحامض) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ شبه الدم يخرج من شجر السمرة

(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاه ، قال سيبويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الاسماء وضابطه قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى فى قول سيديويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيديويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاختصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجب .
فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خندَرِسا فنَعْلِيل ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء برَقْعِيد فى بلد ، ودرَدَيس للدهاية ، وسَلَسَبِيل وجَعْفَلِيْق وَعَلَطَبَيْس (١)

فان قيل : أليس إذا تردّد حرف بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فعْلِيلًا نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولوسلنا شذوذه قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك فى الثلاثى والرباعى ، أما فى الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خندريس — فان ياءه زائد بلا خلاف فلا تفاوت بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خندريس برَقْعِيد لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فعْلِيلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) . والجعفلق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجبي ، ولو ذكر
عَلْطَمِيساً^(١) وَجَعَةً لَمِيقاً لم يرد شيء ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

قوله « جعفر » هو النهر الصغير ، و« الزَّبْرَج » الزينة من وَشَى أوجوه ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و« الْبُرْنُ » للسبع والطير كالأصابع
للإنسان ، والمِخْلَبُ : ظفر البرن ، و« الْقَمَطَر » ما يصبان فيه الكتب ،
و« الْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِب ،
و« الْجَنْدَل » موضع فيه الحجارة ، والجنادل : جمع الجندل : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقاعِ
عَرْفَجِ^(٢) كُلُّهُ ، و« الْعُطِيطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قِرْطُطٌ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و« الجحمرش » العجوز المسنة ،
يقال : ما أعطاني قَدْ عَمِلًا : أى شيئاً ، وَقَدْ عَمِلَ : الناقة الشديدة ، و« الْقَرْطُوطُ »
دويبة ، و« الْخَزْعِيلُ » الباطل من كلام وَمِرَاح ، و« الْقَرْطُبُوسُ » بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطيس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلحاء ، قال الراجز :-

لَبَّا رَأْتُ شَيْبَ قَدَّالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَلْطَمِيسَا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نت ، قيل : هومن شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشنة كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عرباً أجمعون » اهـ

والأول هو المراد هنا اثلا يتكرر بناء عَضْرَفُوط ، وَ « الْقَبْعَمَرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخامس بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وايست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوِّن ويلحقه التاء نحو قَبْعَمَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب ^{معنى} ^{الإلحاق} زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريدها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاخماسياً

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في ^{فائدة} ^{الإلحاق} شِعْرٍ أَوْ سَجْعٍ

ولانتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوَقَلَ مخالف لمعنى حَقَلَ ^(٢) ، وَشَمَلَلَ مخالف لشمَل معنى ^(٣) وكذا كَوَثَرَتْ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتى له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخامس لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلي

(٢) حَقَلَ يحَقَل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحَقَلْتُ الإبل تحَقَل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحَقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حَوَقَلَ فعناه ضعف وقد تقدم (٣) شملت الريح - من باب قعد - شمالاً وشمالاً ؛ تحولت شمالاً ؛ وشمل الخمر - من باب نصر - يعرضها للشمال ؛ وشمل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

ليس بمعنى^(١) كثر ، بل يكفى أن لاتكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل المصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مَفْعَل لِلآلة ، فمن ثَمَّة لا نقول إن هذه الزيادات للالحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف المعانى المذكورة ، فلا نحينها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيّد لإفادة معنى للالحاق أيضا ، لأنّه لو كان كذلك لم يدغم نحو أشدّ ومردّ ؛ لثلاثا ينكسروا وزن جعفر ، ولا نحو مسلة ولا مخدّة لثلاثا ينكسروا وزن درهم ، كما لم يدغم مهدّد وقردّد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الإدغام فى نحو قردّد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قردّد^(٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو ألندد ويلندد^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولا أيضا : عهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَصَحَّحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِيبِ
(٣) الأندد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة أُنْدَدَ وباء يلندد كلتاهاما للالحاق . فإن قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى أُنْدَدَ ويلندد ، والدليل على صحة الالحاق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أشدَّ ومردَّ ومسلَّة لو كانت ملحقة
هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب
فانه لا معنى لتركيب ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفاً » نحو كوثر وقعدُد ، وقولنا « أوحرفين » كأنندد
ويلندد وحبنطى^(٢) فان الزيادتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أفعنسسَ وآخرَ نبي^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ،
بل إحدى سببي أفعنسس وألف آخرَ نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون
فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً
ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : لانهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه
زائد آخر ؛ فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في ألندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة
والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب
وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة
للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال
في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية
قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة
والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى - بالتونين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أفعنسس فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ؛ وقال
ابن دريد : رجل مقعنسس ، إذا امتنع أن يضام . وأحرني الرجل : تهيأ للغضب
والشر ، وأحرني أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجله نحو السهام

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تُلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شَيْطَنَ وَسَلَقَى^(١) بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تَشَيْطَنَ وَاسَلَنْقَى الملحق زيادة ذو الملحق كما قيل : تَدَخَّرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقعنس كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعْنَسَ

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه شرط الإلحاق بدى الزيادة في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشبَ واجلوزَ^(٢) ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُوْدَدٍ : إنه ملحق بجُنْدَبٍ^(٣) المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبٍ ، وإن نحو سُوْدَدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَقَاعَلَ ؛ فإنها ليست ملحقة بدخرج لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان سنذكرها ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعال وَفِعَالٌ كَأَخْرَجَ إخراجاً وقاتل قِتَالاً وَكَذَّبَ كِذَاباً لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرى فَعَّلَ فَعْلَلَة

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِج عنه نحو حِمَارٍ ، وإن كان بوزن قَطْرٍ ؛ لأن جمعه قَمَاطِر ولا يجمع حمار على حمار بل مُحْمَرٌ وَأَحْمَرَةٌ ، وأما نحو شمائل^(١) في جمع شِمَال فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فعائل غير مطرد في جمع فعال .

وقولنا « لا خماسيا » لأن الملحق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في الخماسي ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد للالحاق حرف لين رابعا في الخماسي فانه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرَ في جمع كَنَهَوْرَ^(٢)

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم^(٣) ملحقا بِبُرْثُنٍ .
ولا إِمْدُ بِزَبْرَجَ^(٤) ؛ ولا أرى منه مانعا ، فانها تقع أولا للالحاق مع مساعد اتفاقا ، كما في النَّدَدَ وَيَلْنَدَدَ وَإِدْرَوْنَ^(٥) فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

موضع
حرف
الالحاق

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي
ألمَ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخَى مِنْ شِمَالِيَا
والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -
والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتركب من السحاب ، وقيل : قطع
من السحاب أمثال الجبال ، والتون والواو زائدتان للالحاق بسفرجل
(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ،
واحده أبله ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقذ الأبله » أى : أنه على نصفين
متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأئمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرود - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

قيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حَشَوْا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمَيَّ وَبَشَرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابُ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ماضٍ بَقْدَعَمِلٍ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سُرَيْدٍ يَجْ وَسَرَادٍ يَجْ في سَرَدَاحٍ ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرَطَى ^(٢) وَمِعَزَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بمد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرَطَى وَمِعَزَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرِطِيًّا وَأَرِطِي لَكِسْرَةً ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزنجشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَعَاوَلَ للالحاق بتَدَحَّرَجَ ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدَ كما بينا ، ولو كان الألف في تَعَاوَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدرونة ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بمجرد حل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه
(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء.
والأسد القوى الشديد

(٢) الأَرَطَى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أَرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للحاق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للحاق بَتَدَخَّرَجَ كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غرهما إلا موافقة البناءين لتدخرج في تصاريفه ، وإما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعَزَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعِيلٍ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للحاق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمٍ^(٢) وَخَاتَمٍ وَعَاٍ لم يَكُونَهَا للحاق بَجَعْفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَاطٍ للحاق بَقُدْعَمِلٍ

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغرات عيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقللت الضمة على الياء لحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين لحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والتحليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الأطالة يذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والامشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرابعى كثير : فَوَعَلَ ككوثر ، وفَعَلَ كزنب ،
وفَعَلَ كجدول ، وفَعَلَ مضعف اللام كهدد ، وفَعَلَ كأزطى ، وفَعَلَ
أوزاد الملحق
بالرابعى كرعش^(١) ، وفَعَلَ كعرضة^(٢) ، وفَعَلَ كفرسن^(٣) ، وفَعَلَ كسنبته^(٤) ،
وفَعَلَ كعنسل^(٥) ، وفَعَلَ كخذب^(٦) ، وفَعَلَ كخنفس^(٧) وعند الأخفش
فَعَلَ مضعف اللام ملحق بمجذب كسودد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
أفعل وإفعل كأبلم وإجرد^(٨) للألحاق ، وأما إفعل كأصبع فلا ؛ لإدغام نحو
إوز ، وكذا يفعل يكون للألحاق كيلمع^(٩) وكذا فاعل كعالم

(١) الرعش - بفتحين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض فى السير من النشاط ، يقال :
تعدو الفرس العرضة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
فلان عرضة : أى بمؤخر عينى .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبته : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبته . والتاء
الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبه ، أما
التاء الثانية فهى تاء التانيث وهى موجودة فى الحالين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عذر الذئب ،
و الزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخذب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
فيهما - دوية سوداء أصغر من الجعل متنتة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
الكماة واحدة مجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول لاجرد بتخفيف الدال مثل
إثمد ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

وكذا الملحق بالخماسى من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فن الثلاثى الملحق
أوزان
الملحق
الخماسى
بِسَفَرِجَلٍ نَحْوِ صَمَحَمَجَ (١) وَعَفَنْجَجَ (٢) وَكَرَوَسَ (٣) وَعَمَلَسَ (٤) وَعَشَوَنَلِ (٥)
وَهَبَيْخَ (٦) وَعَقَنْقَلَ (٧) وَخَفِيدَدَ وَخَفَيْفَدَ (٨) وَالنَّدَدَ وَيَلْنَدَدَ وَحَبَنْطَى ،
ومن الرابعى جَحَنْقَلَ (٩) وَحَبَوَكَرَ (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَبٍ من الثلاثى

-
- (١) الصمحمج - كسفرجل - الشديد القوى ، والآثى صمحمجة
(٢) العفنجج - كسفرجل - الضخم الاحمق
(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد
(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب
الحيثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز : -
عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَشَّمْ
وقال الطرماح يصف كلاب الصيد : -
يُوزَّعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنَ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ
(٥) العشول : الكثير اللحم الرخو
(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخير فيه ، والاحمق المسترخى . والهبيخ
فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية النارة الممتلئة بلغتهم أيضا
(٧) العقنقل - كسفرجل - الكتيب العظيم من الرمل إذا ارتكع بعضه على بعض
(٨) الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :
الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،
وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد
« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه
(٩) الجحنقل : الغليظ
(١٠) الجبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونَ وَإِنْقَحَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبُ^(٢) وَعِلْسَكْدُ^(٣)
وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشُ^(٤) عِنْدَ سِيَبِيويه مَلْحَقٌ بِحَجْمَرَشٍ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ
لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَمْرَشُ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاحٌ
مَلْحَقًا بِجَرْدَخْلٍ ، وَعُلَا بَطْ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَائِيلُ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ
خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ الْأَصْلِيَيْنِ تَضْعِيفٌ ؛ لِثَقَلِهِمَا وَثَقُلَ مَتَى يَكُونُ
التَّضْعِيفُ : أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهِمَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعَرُوضِ الزِّيَادَةِ
وَأَنَّ صَارَ الْعَارِضَ لِأَزْمَا ، فَعَلَى هَذَا أَحَدُ الْمَثَلَيْنِ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
أَحَدُ الْمَثَلَيْنِ زَائِدًا

(١) الْفِرْدَوْسُ : الْبِسْتَانُ ، وَفِي تَمْثِيلِ الْمُؤَلَّفِ بِهِ لَمَّا ذَكَرَ نَظَرَ ؛ فَانْهَمَ نَصَوًا
عَلَى أَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ ؛ فَيَكُونُ رَبَاعِيًا مَلْحَقًا بِالْخَمَاسِيِّ ، وَالْإِنْقَحَلَ كَجَرْدَحَلٍ :
الرَّجُلُ الَّذِي يَبْسُ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمِهِ مِنَ الْبُؤْسِ وَالْكِبَرِ وَالْهَرَمِ

(٢) الْقِرْشَبُ - كَجَرْدَحَلٍ : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقِيلَ : هُوَ السَّيِّئُ الْحَالُ

(٣) الْعِلْسَكْدُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ وَسُكُونِ الْكَافِ - الْغَلِيظُ
الشَّدِيدُ الْعُنُقِ وَالظَّهْرِ مِنَ الْآبِلِ وَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ : هُوَ الشَّدِيدُ مَطْلَقًا ، الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ
(٤) هَمْرَشُ - كَحَجْمَرَشٍ - الْعَجُوزُ الْمَضْطَّرَّةُ الْخَلْقِ (بَفَتْحِ الْخَاءِ) . قَالَ ابْنُ

سَيِّدِهِ : جَعَلَهَا سِيَبِيويه مَرَّةً فَعَلَّلًا (وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ) وَمَرَّةً
فَعَلَّلًا ، وَرَدَّ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ يَكُونُ فَعَلَّلًا ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَتْ النُّونُ لِأَنَّ إِدْغَامَ
النُّونِ فِي الْمِيمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يَجُوزُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْغَمُوا فِي شَاةٍ زَمَاءَ (وَهِيَ الَّتِي لَهَا
لُحْمَةٌ مُتَدَلِّيةٌ تَحْتَ حَنْكَمَا) كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْمُضَاعَفِ . وَهِيَ عِنْدَ كِرَاعٍ فَعَلَّلَ (بَفَتْحِ
الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ وَكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى) قَالَ : وَلَا نَظِيرَ لَهَا الْبَتَّةُ مِنْ اللِّسَانِ
(٥) كُنَائِيلُ - بَضْمُ الْكَافِ وَفَتْحُ النُّونِ بَعْدَهَا أَلْفٌ - اسْمُ مَوْضِعٍ ، قَالَ الطَّرِمَاحُ

ابْنُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : قَاتِلُهُ ابْنُ مَقْبَلٍ

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ
وَيُقَالُ فِيهِ كُنَائِينَ . وَيُرْوَى فِي عَجْزِ الْبَيْتِ « وَاللَّيْلُ رَائِحٌ »

أو أربعة زائد إذا لم يكن بين المثلثين حرف أصلي ، كَقَتَّبَ ^(١) وَزُهْلُول ^(٢) فان كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدَّرَد ^(٣) وَدَرْدَيس ^(٤) وَسَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ حَدَّرَد وَسَلْسَبِيل عنده فَعَلَّعَ وَفَعَّلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيجي ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرْمَرِيسَ فَعَفَّعِيل ، وَصَحَّحَجَ فَعَلَّلَ ؛ وأما نحو زَلَزَل وَصَرَّصَر ^(٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيلَ فَعَفَّلِيل » قال : زلزل فعفل

وقال الكوفيون في نحو زَلَزَل وَصَرَّصَر — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ المعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلَزَل من زَلَّ ، وَصَرَّصَر من صَرَّ ، وَدَمْدَمَ ^(٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كالتَّلْبَالِ والتَّلْمَخَالِ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرِّفَاءُ في كتاب الحب والمحبوب : زَلَزَل من زَلَّ كَجَلَّجَبَ من جَلَّبَ ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَزَل ؛ فالتبس بباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يحىء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تتعجب بها المرأة إلى زوجها ، والعجوز والشيخ الكبير الفانى

(٥) صرصر : تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تهرأ أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلْ مُيَذَّلُ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرْمَرِيْسٍ وَصَمَمَحَ : إنه فَعْلِيلٌ وَقَعَالٌ ، قال : لو كان فَمَعْمِيلًا وَقَعْمَلًا لكان صَرَصَرَ وَزَزَلَ فَعَفَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَبَّ وَعَلَّكِدَ وَقِرَشَبَ وَمَهْدَدَ وَصَمَمَحَ وَمَرْمَرِيْسٍ وَبَرَهْرَهَ ^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين الثلاثين أصلى ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطررنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُّوحَ ، وكذا في ذُرْخَرَحَ ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بِمعناه ، وفي حِلْبَلَابَ ^(٣) لقولهم حُلْبٌ بِمعناه ، ومَرْمَرِيْسٍ المداهية [من ^(٤)] المارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَمَحَ وَبَرَهْرَهَ جعلك له على صَمَمَحَ وَبَرَارَةٍ ، ولو كان كسفرَ جَل قلت صَمَمَحِمَ

-
- (١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفائها
- (٢) الذرخرح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والدروح كسبح بِمعناه
- (٣) حبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرته فى القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بِمعناه
- (٤) زيادة يقتضيا المقام ؛ فإنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلتُ صَاحِم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس في كلامهم فعَالِعُ وفي الكلام فاعل كثير كَسَلَا لِم في سُلْمٌ وَقَنَانِب في قُنْب ، وكذا تقول في مَرَمِيس : مَرَارِيس ؛ لكثرة فاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحرران مُظْهَرَان فك المثلين
أما
اللاحق فهي ملحقة ، سواء كانا أصليين كما في أَلْنَدَد ، أو أحدهما زائدا كما في مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصْدُ مماثلتها للرباعي والخامسي لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدَا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَد ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُودَد ملحق بجُنْدَب ، مع كون النون في جندب زائدا وعدم ثبوت فعلك بفتح اللام عنده ^(١)

(١) تذكر هاهنا تكملة في بيان القياسى والسماعى من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازني : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرِد ، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبيه ؛ فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلا فكذا وتجره بجرى دحرج في جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضربب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأُنْبِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا لَمَاضِي وَالْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالضَّفَّةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى
الزَّمَانِ وَالْمَنْكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِنَاءِ السَّاكِنِينَ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضروب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضرب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضرب ، وضرب أفضل من خرَج ، لأنه إلحاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضربني ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضرب ، ولا ضروب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل
اللفظة أرتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأجمعى في كلامهم كبنائك ما بنينه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وحاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجهور ورودن ،
أو بالياء كشريف ويطروزينب ومريم ، أو بالالف كجعي ولسقي ودنيا ومعزى
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حنّ في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلحاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أى حرف مالم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج على مثال كوتر
أو جهور أو يطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْاِسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْمَمَزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِذْغَامِ وَالْحَذْفِ »

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكرهه^(١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبْ اذْهَبْ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صيرَ إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستثقال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر بما
قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المقصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفَاعِلٌ وأَفْتَعَلَ كالاعطاء والرماء والاشتراء ، وسائر ما نذكره فى المدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَمِيدٌ وَحِمَارٌ وَعُصْفُورٌ وَكُنَائِيلٌ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الابنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله « والإعلال » يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا الوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف المهمزة

أبنية
الماضي
المجرد
الثلاثي
قال : « الْمَاضِي : لِلثَّلَاثِي الْجُرْدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكُرِمَ »
أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فعل يفعل ، والثاني من باب فعل يفعل ، ولم يذكر من باب فعل يفعل - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للآزم منها ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فعل يفعل كشرِب ، والثاني من باب فعل يفعل كوميق ، ومثالين للآزم منها ، وذكر لفعل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنية
الماضي
الثلاثي
المزيد فيه
قال : « وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجَ نَحْوُ شَمَلَّ وَحَوَّلَ وَبَيَّطَرَ وَجَهَّوَرَ وَقَانَسَ وَقَلَسِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجَ نَحْوُ تَجَابَبَ وَتَجَوَّرَبَ وَتَشَيْطَنَ وَتَرَهَوْكَ وَتَمَسَّكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَسَكَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحْوُ أَقْعَنَسَسَ وَأَسْلَنَتْنِي ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنطَاقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدَوْدَنَ وَأَعْلَوَّطَ ؛ وَاسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَأَلْذُ شَادَّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْذُ قِيَّاسِي »
أقول : شمل : أى أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوَّلَ : كبر وعجز عن الجماع ، وَجَّهَ : رفع صوته ، قَلَسَتْهُ
وَقَلَسِيَّتُهُ : ألبسته القلنسوة ، تَجَلَّبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّزَ : لبس
الجَوَّزَ ، تَشَيَّنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهَّوْكَ الرجل في المشي :
أى كان كأنه يَمْوُجُ فيه ، تَمَسَّكَ : تشبه بالمسكين ، اُخْرَجَ القوم : ازدحموا ،
اُقْعَسَسَ : رجع وتأخر ، اسْلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَخَ ، اِغْدَوْدَنَ
النبْتُ : طال ، اِعْلَوْطُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَّفَ : أى قطع شَرِيفَ الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه .
كَتَدَخَّرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرع وتَمْدَل وتَمَسَّكَ من الملحق نظر أيضاً ،
وإن وافقت تَدَحرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَة فاء الكلمة كثاف قِنْدِيل ودال دِرْهَم ، والقياس تَدَرَّعَ وَتَنَدَّلَ
وَتَسَكَّنَ كما يحمى في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُؤم في ميم مَسِيل الأصلة
فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأُمْسِلَة ، كَقَفْزَانٍ وَأَقْفِزَة في جمع قَفِيز ، فتمدع وتَمْدَل
وَتَمَسَّكَ - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تَفَعَّلَ

وقد جاء من الملحقات بدحرج فَعَالٌ نحو : بَرَأَلُ الديك ، إذا نفَسَ بَرَأَلُهُ^(١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نفسه للقتال قيل برأل كدحرج
وتبرأل كدحرج ، وبرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَعَّلَ نحو : دَنَعَ الرجل : أى افتقر وَلَزِقَ بالدَّقْعَاء ، وهى الأرض ، وكذا
فَعَّلَنَ وَفَعَّلَ [وَفَعَّلَ] وَفَعَّلَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من
الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفَّلَ وَافْعَنَمَلْ ونحو ذلك من النوادر ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله اسْتَكَنَّ فَأُشْبِعَ الفتح ، كما فى قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعَّلَ فن أمثلتها قولهم : فرضن الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ؛ إذا ضربه فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فن أمثلتها قولهم : حمظل الرجل ، إذا جنى الحنظل ،
وهو الحنظل . وأما فَعَمَلْ فن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ، إذا قطعه ، وأصله القصل
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلبط الرجل شعره ؛ إذا حلقه ، وأصله جالط .
وأما فَعَلْ فن أمثلتها قولهم : فرضم الشيء ؛ إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تَهَفَّلَ
فن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افْعَلْ فن أمثلتها قولهم : اهرنم الرجل ، إذا أسرع فى مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع . وقالوا : اهرنم فى منطقته إذا انهلك وأكثر ،
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيدة : إنها زائدة ، وقال ابن برى :
هى أصلية فوزنها افْعَلَلْ ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنا يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبغ باليرنام (بضم
ففتح فنون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رمسه : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رقل (كنصر) ؛ إذا جرديله وتبختر . ومنها نفعل كقولهم : نرجس الدواء ؛ إذا
وضع فيه النرجس . ومنها ففعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو
هلقم ؛ إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك
ما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زَيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ^(١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،
وقيل : استعمل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في
استحجر : أى انتقل إلى كون آخر : أى حالة أخرى : أى من العزة إلى الذلة ،
أو صار كالنكين ، وهو لحم داخل الفرج : أى في اللين والذلة

قال : « ففعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو
كارمى فكرمته أكرمه ، إلا باب وعدت وبعثت ورميت ؛ فإنه أفعله -
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعره ته فشعرته أشعره - بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمى
فكرمته أكرمه : أى غلبته بالكرم ، وخاصمى فخصمته أخصمه ، وغالبى
فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوى كوعد ، والأجوف

يختص
المغالبة
بباب
نصر
الالداع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسى . وينباع : أصله ينبع (كيفتح)
فأشبع فتحة الباء . فصارت ألفاً . والذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع
الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :
الضخمة القوية . والزياقة : المتبخرة في مشيها . والفنيق : الفحل المسكرم من الابل
والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه
لسكرمه وعتقه

والناقص الياثيين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجيء

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الحلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص الياثيين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَّا يَهْنِي ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَ عَنِّي فَنَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَغْنَى عَنْهُ بَغْلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثَّرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحِلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمٌ وَسَمِرٌ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا ،

أقول : اعلم أن فعل لازمه أكثر من متعدده ، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزن وردى وشعث وسهك ونكد وعسر وشكس ولحز ولجج وخزى ، ومن الهيج كبطر وفرح^(١) وخط خطا ، وهو الرائحة الطيبة ، وقم قنمة ، وهى الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغار وحش وقلق وخار خيرة وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرئى ، وقريب منه نصف القدح أى امتلا نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء ، ويكثر فى هذا الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدر وشهب وصدى وقهيب وكيب وأدم^(٣)

واللون الأدمة وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ؛ إذا كان لونه السمرة ، وهى منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا ذهب سمته ، وهو العجف (بفتحين) . وحق (ككرم وغنم) حقا - بالضم وبضميتين - وحاقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم يرق به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهى عجماء ، إذا كان به عجمة وهى لكتة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال فى اللسان عن الكسائى : كل شئ من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فانه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، لإلاسته أحرف فانها جاءت على فعل (ككرم) الأخرق والأحق والأرعن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الأعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط فى الهوة ، وشعث : تلبذ شعره واغبر ، وسهك : خبثت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع فى ضيق وشدة ، أو عمل بيده اليسرى ، وشكس : سام خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت ببثور ، وخزى الرجل : وقع فى بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها

(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أودهش فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان أَفْعَلَ وَأَفْعَالٌ نَحْوُ أَرْزَاقٍ وَأَخْضَارٍ وَأَبْيَضٍ وَأَحْمَرٍ وَأَصْفَرٍ ،
ولايجيء من هذه الألوان فَعْلَ وَلَا فَعْلٌ ؛ ونعني بِالْحُلِيِّ العلاماتِ الظاهرة
للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتْرٍ وَصَالِعٍ وَرَسَحٍ وَهَضَمٍ ^(١) .

وقد يشاركه فَعْلٌ مضموم العين في الألوان والعيوب والحُلِيِّ ، كالكلمات
التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقَمٍ وَعَسِرٍ ، بشرط أن لا يكون
لامه ياء ؛ فان فَعْلٌ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نَحْوُ بِهِوَ الرجل ^(٢) وَبَهِيَّ
أَي : صار بهيئاً

وَفَعْلٌ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به ؛
وأما قولهم : فَرِقَتْهُ وَفَرَقَتْهُ فَقَالَ سَيُوبِيه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت
منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ؛ فالأصل
أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل
منه على خاشٍ والقياسُ خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعْلٌ ،
وكذا كان قياس مصدره خَشِيَ فقليل خَشِيَّةٌ حَمَلًا على رَحْمَةٍ ، وكذا حَمِلَ
ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى
الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١)
(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وطلع
(بمهملة كفرح) فهو أطلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في
تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) :
اعوج ، ورشح : أى خف اللحم عجيزته ونغذيته ، وهضم : انضم كشحاه (أى
جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهى وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهياً

أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حق ، والرعونة : الحق

معاني
فعل
بالضم

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحَوَهَا كَحَسَنَ وَقَبَحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ نِعْمَةٍ كَانَ لَا زِمًا ، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدَّتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعَثُهُ .
وَرَأَعُوا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للغرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةِ وَالْقَسَامَةِ ^(١) وَالْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَالطُّولَ وَالْقِصَرَ وَالْعِلَظَ
وَالسَّهُولَةَ وَالصُّعُوبَةَ وَالشَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالنَّظْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، ونحو ذلك
وقد يجزى غير الغريزة مجراها ، إذا كان له لبث ^(٢) وَمُكثَ نحو حَلَمَ
وَبَرَعَ ^(٣) وَكَرُمَ وَفُشَّ

قوله « ومن نعمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئ الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء في الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَالِبُ الثَّوْبِ وَأُخَوِّدِيًّا إِذَا انْظَمَّ الذَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم في كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه في العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شيء ، خففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحِبْتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شئ بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الحفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شئ ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شئ . وليست مخففة منها » ليس بشئ ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهلبى فى شرحه : الأيش : يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شئ عظيم ، وأيش فى معنى أى شئ . كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه
(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصا
ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسَمِعْتُمْ الْبَار . وقول المصنف « أى رحبت بك » فيه تعسف لامعنى له ^(١).

ولايحىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولاناقص يائى ؛ لأن مضارع فعل يفعل بالضم لاغير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل . وإنما جاء من فعل المكسور العين أجوفٌ وناقصٌ : واويان كخَافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ وَشَقَى رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بلى قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيُّ الرَّجُلُ : أى صار ذاهيةً ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهُوْ ، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف ^(٢) وهو يَهُو الرجل يَهُوْ ، بمعنى يَهِي يَهِي : أى صار بهيًّا ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّرايمى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لا يَخْلُطُ بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يحىء على قلة فى باب التعجب فعل من الناقص اليائى ولا يتصرف كميم و بئس فلا يكون له مضارع كَقَضَوْ الرجل ^(٣) وَرَمَوَتِ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمنين باب قياسى عند كثير من النحاة (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذاهيةً ، والنهية (بضم فسكون) العقل (٣) قَضَوْ الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرمأها

يحيى المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يحى المضاعف
لَبِيتَ تَلْبُ؛ وَلَبِيتَ تَلْبُ أَكْثَرُ؛ وَأما حَبِيتَ فنقول إلى هذا الباب للتعجب ككسر
كَقَضَوْا وَرَمَوْا ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ ^(١) *

فهو كقوله : —

١١ - قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذِيبِ بَعْدَ مَا مَتَأَمَلِي ^(٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ ^(٣) والأصل حَبِيتَ بالكسر ^(٤) أى : صرت
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قللت كما قالوا فى الكثير كثرت ، بل قالوا : قلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٣٤) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب
(بضم الحاء) حبيب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ،
ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرئ القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى
ذكره فى قوله : -

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيزَةً كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن يجعل ما تميزا ، ويكون
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمي بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان
يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجها
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر ؛ فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
حزب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للضموم

يَقِلُّ كَرَاهَةً لِلثَّقَلِ ، وَلَمْ يَأْتِ شَرُّرَتْ بِالضَّمِّ ^(١) بَلْ شَرِّرَتْ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ
أَيُ صَرَّتْ شَرِّيراً ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عَزَّتِ النَّاقَةُ - أَيُ : ضَاقَ إِحْلِيهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ
وَشَرَّ وَدَمَّ : أَيُ صَارَ دَمِيًّا ؛ وَثَلَاثَتُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . وَلَمْ يَثْبُتْ مَا قَالَهُ سَيَبُويه « لَا يَكَادُ
يَكُونُ فِيهِ - يَعْنِي فِي الْمَضَاعِفِ - فَعُلَ » وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : إِنْ لَبِثْتَ لَا نَظِيرَ لَهُ
فِي الْمَضَاعِفِ ؛ وَإِنَّمَا غَرَّهُمُ الدِّمِيمُ وَالشَّرِيرُ وَالْدَّمَامَةُ وَالشَّرَارَةُ ۖ ۱۱ وَالمُسْتَعْمَلُ دَمِمْتَ
بِالْفَتْحِ تَدْمُ لَا غَيْرَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ شَدِيدِ فَعَلِ ثَلَاثِي ^(٢) اسْتِغْنَاءً بِاشْتِدِّ ، كَمَا اسْتَقْنَى
بِافْتَقَرٍ عَنْ فَقَرٍ ، وَبَارْتَقَعَ عَنْ رَفُعٍ ، فَقَالُوا : افْتَقَرَ فَهُوَ فَقِيرٌ ، وَارْتَقَعَ فَهُوَ رَفِيعٌ
وَاشْتَدَّ فَهُوَ شَدِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَشَدِّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعِيهَا » ^(٣)
فَمَنْقُولٌ إِلَى فَعُلَ كَمَا قُلْنَا فِي حَبْدًا وَحَبِثْتُ ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ حَبٌّ وَشَدٌّ بِمَعْنَى صَارَ
حَبِيْبًا وَشَدِيدًا إِلَّا فِي التَّعَجُّبِ كَمَا فِي حَبْدًا وَشَدَّمَ

قَوْلُهُ « وَأَمَّا بَابُ سُدَّتُهُ » جَوَابٌ عَنْ اعْتِرَاضٍ وَارِدٍ عَلَى قَوْلِهِ « كَانَ لَازِمًا »
أَجَابَ بِأَن سُدَّتَهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ فَعُلَ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا هُوَ مَنْقُولٌ إِلَيْهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيَبُويه وَجُمْهُورِ النَّحَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَقْلُ قَوْلْتُ إِلَى قَوْلْتُ

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (مَادَّةُ حَبِ) : وَحَبِثْتُ إِلَيْهِ (بِالضَّمِّ) صَرْتُ حَبِيْبًا ، وَلَا
نَظِيرَ لَهُ إِلَّا شَرَرْتُ (بِالضَّمِّ) مِنَ الشَّرِّ وَلَبِثْتُ مِنَ اللَّبِّ ، وَتَقُولُ : مَا كُنْتُ حَبِيْبًا
وَلَقَدْ حَبِثْتُ بِالْكَسْرِ : أَيُ صَرْتُ حَبِيْبًا اهـ

(٢) إِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْصِدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَشَدِيدِ فَعَلِ ثَلَاثِي عَلَى فَعُلَ
(بِضَمِّ الْعَيْنِ) فَسَلِمَ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهُ ثَلَاثِي مُطْلَقًا فَغَيْرُ مُسْلِمٍ ، لِأَنَّهُ
قَدْ حَكَاهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ قَالَ : رَجُلٌ شَدِيدٌ : قَوِيٌّ ، وَقَدْ شَدَّ يَشُدُّ بِالْكَسْرِ (كَخَفَ
يَخْفُ فَهُوَ خَفِيفٌ) اهـ

(٣) يَقُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
فَضْمِيرُ التَّنْثِيَةِ عَائِدٌ إِلَيْهِمَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ يَعُودُ إِلَى الْخُلَاقَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ يُرِيدُ
أَنَّهُمَا تَقَاسَمَاهَا وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَخَذَهَا شَطْرًا مِنَ الزَّمَنِ

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيْعَتٍ لِيَنْقَلُوا بِدُونِ ذَلِكَ ضَمَّةُ الْوَاوِ وَكَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَيَبْقَى بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، وَاعْتَرَضَ الْمُصَنِّفُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ الْفَرْضَ الْمَذْكُورَ يَحْصُلُ بِدُونِ النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبَابُ فَعَلَ الْمُضْمُومِ الْعَيْنِ وَفَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْأَغْلَبِ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى مُخَالَفِ الْمَعْنَى فَعَلَ الْمُفْتُوحِ الْعَيْنِ ، وَلَا ضَرُورَةَ مُلْحِثَةٍ إِلَى هَذَا النِّقْلِ ، لَا لَفْظِيَّةً وَلَا مَعْنَوِيَّةً ؛ أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ لَا يَدْعَى أَحَدٌ أَنْ قُلْتُ وَبَيْعْتُ تَغْيِيرًا عَمَّا كُنَّا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّ الْفَرْضَ قِيَامُ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَآوَى وَالْآخَرُ يَأْتِي ، وَيَحْصُلُ هَذَا بِضَمِّ فَاءٍ قَالَ وَكَسْرَ فَاءٍ بَاعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْدَ إِحْلَاقِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ بِهِمَا وَسَقُوطِ أَهْلِهِمَا لِلْسَّاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْتَكِبَ ضَمُّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا ثُمَّ نَقَلَ الْحَرَكَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وَأَيْشٍ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وَكَيْفَ نَخَالَفُ أَصْلًا لَنَا مَقْرَرًا ؟ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَآوِ أَوْ يَاءٍ فِي الْفِعْلِ هِيَ عَيْنٌ تَحْرُكُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مِنَ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَانْهَضَتْ قَابِ أَلْفَا ، فَقَوَلْتُ بِالْفَتْحِ يَجِبُ قَابُ وَآوِ أَلْفَا ، وَكَذَا لَوْ حَوَلَتْ الْفَتْحَةُ ضَمَّةً ، وَكَذَا بَيَّعْتُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَأَيُّ دَارِعٍ لَنَا إِلَى إِحْلَاقِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلِ وَبَيْعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالَ وَبَاعَ ؟ وَهَلْ هِيَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ إِلَّا كَالظَّوَاهِرِ فِي نَحْوِ « قَالَ زَيْدٌ » ، وَ« بَاعَ عَمْرُو » ؟ فَالْوَجْهُ إِحْلَاقُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِقَالَ وَبَاعَ مَقْلُوبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفَا ؛ فَنَقُولُ : تَحْرُكُ الْوَاوُ فِي قَوْلِ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ وَالْيَاءُ فِي بَيَّعَ وَهَيَّبَ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهُمَا فَقَابَتَا أَلْفَا ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَابِ الْيَاءُ فِي هَيَّيْئًا لَمَّا تَقَدَّمَ ؛ فَصَارَ الْجَمِيعُ قَالَ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ ، فَلَمْ يُمْكِنْ مَعَ بَقَاءِ الْأَلْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى بَنِيَّةِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَأَنَّ أَصْلَهَا فَعَلَ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ لِأَنَّ الْأَلْفَ يَجِبُ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا ، فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِهَا وَجِبَ تَسْكِينُ اللَّامِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ فِي جَمِيعِهَا لِلْسَّاكِنَيْنِ ، فَزَالَ مَا كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّنْبِيهِ

على الوزن - أى الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه فى فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَيَبِيعَ ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية فى قِيلَ وَفَعَلَ فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَيْبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى واليائى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فَعَلَ نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحىء فى هذا الباب أجوف يائى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى فى الضم كما سَوَّوْا بينهما فى فَعَلَ نحو خِفْتُ وهَيْبْتُ ، إلا هيؤ ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياؤه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابى فَعَلَ وفَعُلْ ولم يكن مثل ذلك فى فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى واليائى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلَّ نَفَعَر^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا السكسة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليهما وإن كانت فتحة رعاية لِبِنْيَةِ الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وَبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذي فى اللسان : « والخل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اهـ

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلاً ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل الفعز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمُ وَتَقِيمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوَحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمَقَامُ وَالْمَقِيمُ وَالْمَعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيُبَاعُ وَأَقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنتقلة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفاً ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى مما يمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجى فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضاً فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضاً) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واوياً ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائياً ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّؤْ يَهَيُّوْ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يُقِيمُ ، وَيَطْبِخُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها سببا كنهه بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلا إلى ما قبلهما للاستثقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضاً فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبْيٍ وَذَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولولم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الإعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستثقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الإعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإعما فُرقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى بحوْمَقُولٍ وَمَبِيعٍ ؛ لأن الأصل فى هذا الإعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو ذَلُّوْا وَظَنِيْ لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حلت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته
لفظا بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامٌ وَمَعِيْشَةٌ وَمُصِيْبَةٌ ، واسمُ المفعول من
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرى الفعل من وجه ، وجعل
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويائييه ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن تقول : حُذِفَتْ ضمة العين في
مَقُوْلٌ وَمَبْيُوعٌ إيتباعالفعل في إسكان العين ، وضمت الفاء في الواوى وكسرت في
اليائي كما قلنا في قُلْتُ وبعث دلالة على الواوى واليائي

قال : « وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أَجَسْتُهُ ، وَلِالتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبْعَثُهُ ، ^{معاني} ^{أفعل}
وَلِصِّيْرُوْرِيَّةٍ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغْدَا الْبَعِيْرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلِوُجُوْدِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَخْلَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
قَلَنْتُهُ وَأَقْلَنْتُهُ »

أقول : أعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تسكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كائنت عبثاً ، فاذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كفى بالله) و « من » في (مامن إليه) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في
« أقالني » من التأكيذ والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان
على البدل ، كالهزمة في أفعل تفيد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء ذاكذا ،
وكذا فَعَلَ وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ :
أُظَرَفَ ، وفي نصرٍ : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيويوه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخلته وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف
وأخففته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتثنية العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرج وفرحته ؛
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعت
وأفزعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستثنى به » اه
وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيويوه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ؛ وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيويوه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مبحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشركه في ذلك » أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتة وقطعته ومزقته ، وما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معطلة

السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً ؛ فليس لك أن تستعمل أَذْهَبَ بمعنى
أزال الذهب أو عَرَّضَ للذهب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثي ، وقد تجيء مما لم
يأت منه ذلك ، كأَلْجَمَ وَأَشْحَمَ وَجَلَّدَ وَقَرَّدَ وَاسْتَحْجَرَ الْمَكَانَ وَاسْتَنَوَقَ^(١)
الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات في جسده ،
اه ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) في معنى التكاثر بين يديك
متى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير في عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذي نراه أنه إذا كثروا ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه
المعاني كان ذلك دليلاً على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذي كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) أَلْجَمَ - بالجيم - تقول : أَلْجَمَ الرجل فرسه ؛ إذا وضع في فمه اللجام ، ولم
يأت منه ثلاثي ، ووقع في جميع النسخ المطبوعة « أَلْجَمَ » بالحاء المهملة ، وهو
تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : أَلْجَمَ الرجل يَلْجَمُ -
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا أكثر لحم بدنه ، وإذا
أكل اللحم كثيراً ، وتقول : أَلْجَمَ الرجل ؛ إذا أكثر عنده اللحم ، وتقول : أَلْجَمَ
الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وَأَشْحَمَ - بالسين المهملة - تقول : أَشْحَمَتِ السماء ؛
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحباً القاموس واللسان فعلاً ثلاثياً من هذه المادة ؛
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ؛ ووقع في جميع النسخ المطبوعة
« أَشْحَمَ » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه
المادة الثلاثي والمزيد فيه ، تقول : شَحِمَ الرجل القوم - من باب فتح -
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وَجَلَّدَ - بتضعيف اللام - تقول : جَلَّدَ
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سَلَخَ ؛ إلا في الشاة ، وقد ورد من هذه المادة
فعل ثلاثي بغير هذا المعنى ، تقول : جَلَّدَتْهُ ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه
وبطنه وعاناه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد - بتضعيف الراء
تقول : قَرَّدَ الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دوية تعض الإبل)

فإذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعال تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا لل لازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، فعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من المهمة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالمهمة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى المهمة - أى : الجعل والتصيير - كأذهبته ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادى ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالمهمة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة المفعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل : لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالمهمة

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعر - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ؛ واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا يتنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صححت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اهـ . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخطئه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طريقة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طريقة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقنته لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّ لَأَمْضَى إِلَهُمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدِمٌ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلا ففقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد ، نحو فَعَنَ الرجلُ : أى صار
مفتتنا ، وَفَتَنَهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتُهُ : أى أدخلت فيه
الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ،
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبه وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتُهُ
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلَّتُهُ وَدَهَنَتُهُ : أى جعلت فيه كحلا
ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتُهُ شئ واحد ؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثاني

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فِي سَرْعٍ وَبُطْءٍ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثي
والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٌ وَبُطْءٌ أبلغ ؛ لأنهما
كأنهما غريزة كصغر وكبُر

ولوقال المصنف مكان قوله « الغالب في أفعل أن يكون للتعدية » : « الغالب
أن يجعل الشئ ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامدا ،
نحو أَخْفَى قَدْرَهُ : أى جعلها ذات ^(١) خفا وهو الأبرار ، وأجدها : أى جعله
ذا جدّى ^(٢) ، وأذهبه : أى جعله ذا ذهب

وقد يجيء أفعل لجعل الشئ نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ
الشئ : أى جعلته هديةً أو هدياً ^(٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه ، والأبزار : التوابل
كالفلقل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرِّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وأَبَعْتُ الفَرَسَ : أى عرضته للبيع ، وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتُهُ : أى جعلته يشرب ، وأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قَبْرًا أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحبُ شَيْءٍ ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلَحَمَ زيد : أى صار ذالحم ، وأَطْفَلَتَ : أى صارت ذاتِ طِفْلٍ ، وأَعْسَرَ وأَيْسَرَ وَأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وأَغَدَّ البعير : أى صار ^(١) ذا غُدَّةٍ ، وَأَرَابَ : أى صار ذا رابية ، وإما أن يصير صاحب شَيْءٍ هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرجلُ : أى صار ذا إِبِلٍ ذاتِ جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطُفُ ^(٢) وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبثاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لَوْمَةٌ قيل : هُوَ مُلِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بَأَنْ يَلَامَ ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بَأَنْ يحصد ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزرعُ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مطاوع كَبَّه » ندرis ^(٣) ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لِمُطَاوَعَتِهِ

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أساءت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف : بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يحجى ، أفعِل بمعنى حان وقتُ يستحق فيه فاعِلُ أفعِل أن يُوقَع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحَصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله العدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدریس (أى : تدريب وتمرین) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الرخشرى رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شئ من بناء أفعِل مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الحفاجى هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البیضاوی فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الافعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرم ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزقتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به ، كقولك باعدته فباعده ، فالتباعده معنى حصل من المباعده ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومبانية المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشریف : الاتمار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بجينة نخصاده ، ونحوه أَجَدَّ النخلُ وَأَقْطَعَ^(١) ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يَلَامَ

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَسْفَرُ وَأَشْهَرُ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيبويه :
ومنه أَدْنَفَ ، أى : حصل فى وقت الدَّفَفِ^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَ كَدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَجْبَلَّ
وَأَجْبَلَّ : أى وصل إلى تَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأَ عَشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلْفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة
قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

(١) أَجَدَّ النخل : حان له أن يجد : أى يقطع ثمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ربح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ربح الجنوب (وهى التى تقابل ربح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ربح الصبا (وهى ربح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ربح الدبور (وهى ربح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدنف - بفتح تين - : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا
(٤) الكدية - بضم فسكون - : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أَكْدَى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أ كَرُمْتُ فَا رَبُّطُ : أى وجدت فرساً كريماً ،
وَأَسْمَنْتَ : أى وجدت سميماً ، وَأَنْجَحْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولاً
لأصل الفعل ، نحو أَحْمَدْتُهُ : أى وجدته محموداً ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ « أَخْمَتُكَ : أى وجدتكَ
مفحماً » فكانَ أَفْعَلُ فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ أَفْعَلَ ، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ :
مَا أَعْطَاكَ لِلدَّانِيَةِ ، وَيُقَالُ : أَخْمَتَ الرَّجُلَ : أى أَسَكْتُهُ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدَى كَرِبَ
لِمُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السُّلَمِيِّ — وَقَدْ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ — : اللَّهُ دَرَكٌ يَا بَنِي سُلَيْمٍ ،
سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْتَنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْتَنَاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَخْمَنَّاكُمْ :
أى ما وجدناكم بخلاء وجُبْنَاءَ وَمُفْجَمِينَ ^(١)

قوله « وللسلب » أى : يجرى لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه ، نحو
أَشْكَيْتَهُ : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو قُلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَتَهُ . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعل بمعنى الدعاء ، نحو أَسْقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسقيا ، قال
ذو الرمة : —

١٢ — وَوَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخمته بمعنى أسكته ، قال : وبجىء أخمته
بمعنى صادفته مفحماً ، تقول : هجوته فأخمته : أى صادفته مفحماً ، قال : ولا يجوز فى
هذا هاجيته ، لأن الحاجة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحماً لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أخمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقوله عمرو بن معد يكرب :
« وهاجيناكم فما أخمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى
وهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْنَاهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (١)
والأكثر في باب الدعاء فعل، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ،
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلَ داخل عليه في هذا المعنى ،
والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا
وقد يجيء أفعَلَ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فعل ،
كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر ، وهو قليل
قال : « وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نَحْوُ غَاغَتْ وَقَطَعَتْ وَجَوَلَتْ وَطَوَفَتْ
وَمَوَتْ الْمَالُ ، وَالتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَحَتْهُ ، وَمِنْهُ فَسَقَتْهُ ، وَالتَّلْسِبِ نَحْوُ جَلَدَتْهُ
وَقَرَدَتْهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلَّتْهُ وَزَيَّلَتْهُ »
أقول : الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتُهَا ، وأغلقت
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :
ذَبَحْتُ الْفَنَمَ ، وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ ، وقولك : جَرَّخْتَهُ : أى أكثرت جراحاته ، وأما
جَرَّخْتَهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

معاني
فعل
بالتصنيف

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :
وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعتهما عن السير . والربع : الدار حيث كانت ، وأما
المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أذعو
له بقول : سقاك الله ، أو بقول : سقيا لك ، وأبته - بفتح الهمزة وأضهما - أخبره بما
تنطوى عليه نفسه وتسره ، والمدرب : جمع ملعب ، وهو المكان الذي يلعب فيه الصبيان
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع في
العقر حتى استعمل في القتل والهلاك

١٣ — مَا زِلْتُ أُفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ ^(١)
 أى : أفتحتها وأغلقتها ، وموت المسال : أى وقع الموتان في الابل فكثرت
 فيها ^(٢) الموت ، وجوّلت وطوّفت : أى أكرت الجولان والطواف ، قيل :
 ولذلك سمى الكتاب العزيز تنزيلا ؛ لأنه لم يُنزل جملة واحدة ، بل سورة
 سورة وآية آية ، وليس نصابه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (لولا نُزِّلَ عليه القرآن
 جملة واحدة) وقوله : (إن نشأ نُزِّلَ عليهم من السماء آية)
 ثم إن التكثير يكون في التعدى كما في غلق وقطع ، وقد يكون في اللازم
 كما في جَوْلَ وطَوَّفَ ومَوَّتَ

قوله « وللتعدية نحو فَرَحْتُهُ » معنى التعدية في هذا الباب كما في باب أفعل
 على ما شرحنا ، والأولى أيضا ههنا أن يقال في مقام التعدية : [هو] بمعنى جعل
 الشيء ذا أصله ؛ ليعم نحو فَجَّى القِدَرُ : أى جعلها ذات فجا ، وَشَسَّعَ النعل ^(٣) ، وهذا
 لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولا على أفعل كحدّث وخبر ، كما مر في أفعال القلوب

(١) المراد بأبى عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البكرى
 في شرح أمالى القالى : « إن أبا عمرو بن العلاء كان هاربا من الحجاج مستترا ، لحاء
 الفرزدق يزوره في تلك الحالة ، فكان كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله ، إلى أن
 وصل إليه ، فأنشده أبياتا منها هذا البيت » ، والشاهد فيه كما قال الأعمى الشنمري
 دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - في إفادة التكثير ، ولكن الذى يؤخذ
 من كلام المؤلف أن الشاهد في البيت دخول فعلت - بالتخفيف - وأفعلت ، على
 فعلت - بالتشديد -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة
 كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنها بمعنى واحد
 (٣) شسع نعله - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعا - بالتخفيف
 من باب منع - وكذا أشسعا ، والشسغ - بكسر فسكون وبكسرتين - قبال النعل ،
 وهو أحد سيورها ، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والى تليها

قوله « ومنه فسقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يجيىء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كفرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جدّعته وعقرته : أى قلت له جدّعاً لك ، وعقراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سقيته : أى قلت له سقياً لك قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قرّدتُ الهجير : أى أزلت قرّاده ، وجلّدته : أى أزلت جلّده بالسّخ

قوله « وبمعنى فعل » نحو زيلته : أى زلّته أزيله زَيْلاً : أى فرّقته ، وهو أجوف ^(١) يأتى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قلّته وأقلّته

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد الياء مفتوحة - كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشيء يزله زيلًا ، وأزاله إزالة وإزالًا ، وزيله قزِيل ، كل ذلك فرقه فتفرق ، وفى التزيل العزيز (فزِيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يأتى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزِيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزول ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذليان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أوردق : أى صار ذا وَرَق ،
وَقَيَّحَ الْجُرْحَ : أى صار ذا قَيْحٍ ^(١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ الْمَكَانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَزَتِ الْمَرْأَةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثَبَّتًا
وَعَوَّانًا ^(٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الْأَضْوَاءَ » ، وَكَوَّفَ الْكَوْفَةَ ، وَبَصَّرَ الْبُصْرَةَ « أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءًا فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة ^(٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ ^(٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئًا

(١) القَيْحُ : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنّها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والخيل : التى نتجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم
العوان الخرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهجرة
(٤) الغلس - بفتحتين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَّفَ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّزَ وَغَوَّزَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ماذ كر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَّبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِىءُ التَّعْكِسُ ضِمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُفَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثُّوبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعَلَ إلى أحد الأمرين : أى الشئيين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعاني

قوله « متعلقًا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب في مثالنا متعلق بالآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضُمُّهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارَكٌ — بفتح الراء — فِي الضَّرْبِ لَا لِأَنَّهُ مُضْرُوبٌ ، وَالْمُشَارَكُ مَفْعُولٌ ، كَمَا انْتَصَبَ فِي « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لِأَنَّهُ مَجْعُولٌ

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاؤلا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرى حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجُ جملة حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى واحد غير مشترك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذى يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذى هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بل فى قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما فى قولك « كارت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر فى « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو فى بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بنيره ، على ما ذكر فى الكافية ، ومن ثم قال فى الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعنى المشاركة ، وفى جملة حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير المجرور فى قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر فى باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جملة حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر فى أصل الفعل بذلك الآخر صريحا »

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه فى قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا فى المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه فى صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فان المشارك فى الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شىء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و « كارمته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و « سائرته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك الغطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كضعفته ، و « نَاعَمَهُ اللَّهُ » كنعمه : أى كثر نعمته^(١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسَافَرْتُ بمعنى^(٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولتُهُ الشَّيْءَ » أى :
نُلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرئ (إن الله يدفع) و (ويدافع)
وقد نجىء بمعنى جَعَلَ الشَّيْءَ ذا أصله كَأَفْعَلَ وَفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأراعنا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرٍ^(٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما تجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَفَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعَلَ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفة

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سَفَرْتُ أَسْفَرُ (من باب طلب وضرب)
سَفُورًا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ
(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،
وربما كان خلقه فى الإنسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبير ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحًا)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخلیطاً ومجْمَعَةً^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يحىء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمرو صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذى هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفاع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمروا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معًا فالحق أن تسمى بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعل

(١) الجمجمة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمع الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهلي الحنفي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأَكْثَر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُهُ : أى قارعته وسَاقَيْتُهُ ، وساجلته ، وتقارعنا ، وتسايفنا ، وتَسَاجَلْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعلٍ وتَفَاعَلَ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعلٍ هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِهاً ، فإنه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِهاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شمتني فما أشاتك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث المعنى والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربه العرب مثلاً للمفاخرة ، فإذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ؛ فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع، وكذا إعراباتها، كما تقول: جاءني القوم إلا زيدا، وجاءني القوم ولم يجيء من بينهم زيد، أو جاءوني وتخلف زيد، أو لم يوافقهم زيد، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا «ضارب زيد عمراً»: أي شاركه في الضرب، و«تضارب زيد وعمرو» أي: تشاركا فيه، والمقصود من شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثاني

قوله «ومن ثم نقص» أي: ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعل فانه لاسناده في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط ونُصِبَ الآخر نَصْبَ لفظ شَارَكَ لمفعوله، فإن كان فاعل متعديا إلى اثنين نحو «نازعتك الحديث» كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط، ويرتفع الأول داخلا في الفاعلية، نحو «تنازعنا الحديث» و«تنازع زيد وعمرو الحديث» وإن كان فاعل متعديا إلى واحد نحو «ضاربك» لم يتعد تفاعل إلى شيء لدخول الأول في جملة الفاعل، نحو «تضاربنا» و«تضارب زيد وعمرو» قوله «نقص مفعولا» انتصاب «مفعولا» على المصدر، وهو بيان النوع، كقولك: ازددت درجة، ونقصت مرتبة، ودنوت إصبعها، أي: نقص هذا القدر من النقصان، ويجوز أن يكون تمييزا؛ إذ هو بمعنى الفاعل: أي نقص مفعول واحد منه

قوله «وليدل على أن الفاعل أظهر الخ» معنى «تغافلت» أظهرت من نفس الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلا، وأما تفاعل في معنى التكلف نحو: تحكّم وتمرأ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم: تكلف الحلم، وهو العقل والآنفة. وتمرأ: تكلف المروءة، وهي

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تَفَاعَلَ لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « ومعنى فَعَلَ » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعَلَ » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظنَّ ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثير وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثير متعديا ، نحو : عَلَّمْتُهُ الفقه فتعلَّمهُ : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كَسَرْتُهُ فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمرو الحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمرو » إنه مطاوع « ضارب زيد عمرا » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تَفَاعَلَ مطاوع فاعَلَ إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بَعَدْتُهُ ، فتباعد : أى بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكانه طاعوه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا ، نحو « بَاعَدْتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تَفَاعَلَ للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً

كالمال الرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والخرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليماً » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم :
« بِمَعْنَى أَفْعَلَ نَحْوُ تَخَطَّأَ بِمَعْنَى اِخْطَأَ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب
بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتعطف
الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر
الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ^(٢)

قال : « وَفَعَلَ لِمِطَاوَعَةٍ فَعَلٍ نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكْلِيفِ
نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلِاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَنَّمٌ وَتَمَرَّجَ ،
وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمٌ ، وَمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ،
نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ
فَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسَتُهُ وَنَزَرْتُهُ وَتَمَّمْتُهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَنَزَارٍ وَتَمِيمٍ
فَقَيْسٌ وَنَزَرَ وَتَمَّمَ ، أو للتعدية نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب فى مطاوعة فَعَلَ
الذى للتكثير ^(٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَّلَ ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَقَرَّحْتُهُ
فَقَرَّحَ ؛ فقولهم : « وللتكاف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فَعَّلَ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالآمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به . . . ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعااهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اهـ

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديراً ، وإن لم يثبت ^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعٌ فَعَّلَ الذى هو لجمع الشئ ذا أصله ، إذا كان أصله اسماً لامصداً ، « فَرَدَّى الثوبَ » مطاوعٌ « رَدَّيْتُهُ الثوبَ » : أى جعلته ذارداً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعٌ « وَسَدْتُهُ الحجرَ » فهو مطاوعٌ فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعٌ فَعَّلَ الذى للسلب تقديراً ، وإن لم يثبت استعماله ^(١) كأنه قيل : أَثَمْتُهُ وَحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحَرَجِ والإثم وأزاتهما عنه كَقَرَّ دُتُهُ ، فتأثم وتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُثَلَّةٍ مطاوعٌ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعَتْهُ : أى كَثُرَتْ لَكَ جَرَّعُ الماءِ ^(٢) فَتَقَبَّلْتَ ذلك التكثير وَفَوَّقْتُهُ اللَّسَانَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَبْتُهُ المَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ لَهُ فَيَقَهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا فى المسألة (انظر ص ٨٤ ١٠٥)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب قليلاً قليلاً » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث هنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ^(١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءه^(٢) قوله « ومنه تفهم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهْلَةٍ ليس بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّع والتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْهُ ، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تفهم للتكاف فى الفهم كالتَّسَمُّع والتبصر

قوله « و بمعنى استفعل » تفعل يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل : أحدهما الطلب ، نحو تَنْجِزْتُهُ : أى استنجزته : أى طلبت نجاته : أى حضوره والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَغْظَمْتُهُ وتَعْظَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتَكَبَّرَ : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى مجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فىهما منقلبة عن الواو ، لسكونها لثركرة ، يقال : فاقَتِ الناقة تفوق فواقاً (كغراب) و فيقة (كديمة) ، والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ، وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعه وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب وغراب) : ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اهـ . وبين هذا وبين كلام المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا زيد المرق : شربه شيئاً بعد شيء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ، واسم ما يحسسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشيء القليل منه » اهـ . ومثله فى اللسان . وأنت ترى أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شيء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شيء ، فن أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تفعل معنى صيرورة الشيء ذا أصله كتناهّل وتألّم وتأكل
وتأسّف وتأسّل وتفكك وتألّب: أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار
مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وذا فسكك^(١) وذا ألّب^(٢) فيكون مطاوع
فعل الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى ألّبته فتألّب وأصلّته فتأصل ،
وإما تقديراً كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل
وقد يجىء تفعل مطاوع فعل الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة
أو تقديراً ، نحو تزبّب العنب ، وتأجلّ الوحش^(٣) وتكألّ: أى صار إكليلاً^(٤) :
أى محيطاً

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج
المنكب استرخاء وضعفاً ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألّب : مصدر ألّب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب .
والألّب أيضاً الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن
ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : —

النَّاسُ أَلَّبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَاوَزِ
(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقرة الوحش والظباء ،
وتأجلت البهائم : صارت آجالاً ؛ قال لبيد بن ربيعة العامري :-

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَافِهَا عُوْدًا تَأْجَلُ بِالْفَضَاءِ بِهَا مُهَا
(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصابة مزينة بالجواهر ،
وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى
كل ما أحاط بشيء إكليلاً على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ،
من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً ، ومن ذلك قولهم روضة مكحلة :
أى محفوفة بالنور ، وغمام مكمل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تكمل
النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلاً ، أى محيطاً . ولم نعر على الفعل المطاوع
(بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش
وتكمل للمطاوع (بكسر الواو) تقديراً

قال : « وَانْفَعَلَ لَا زِمٌ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعُ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ شَمِّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطًا »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فانعلم ، ولا فَهِمْتُهُ فانفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو قَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردة فى كل ما هو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يحىء مطاوعا لأَفْعَلَ نَحْوُ أَرْجَحْتُهُ فَانْزَعَجَ ، وهو قليل ، وأما انْسَفَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُه لأن سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بمعنى قال : « وَأَفْعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ غَنَمْتُهُ فَأَغَنَمَ ، وَلِلْإِنْخَاذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَالتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَأَفْعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كان فعل جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نَحْوُ غَنَمْتُهُ فَأَغَنَمَ وَلَا تَقُولُ فَأَنْغَمَ^(١)

ويكثر إغناء أَفْعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فاءؤه لام أورا أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغنم وانغم . قال سيبويه « وهى عربية »

أوميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأَمْ ، وكذا رميت به فارمى ، ولا تقول أنرمى ، ووصلته فأنصل ، لا انوصل ، ونفيتة فانتفى لا أنفى ، وجاء امتحى وأمحي ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمُسُها ، وأما تاء افتعل فى نحو اذكروا طلب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاِتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اَشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذته شواء ، وَأَطْبَحَ الشيء : أى جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواء لنفسه ، وامطاه : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغتذى وأرتشى ^(٣) واعتاد قوله « وللتفاعل » نحو اعتوروا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ، ولهذا لم يُعلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « اتمحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميما وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه اتمحى ، وامتحى لغة رديئة » اهـ

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزاً ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غذكوا وغذاه بالتضعيف فاعتذى وتغذى » اهـ وهو ظاهر فى أن اغتذى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعثر على نحو قولك اغتذى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذا . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اهـ وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ نحو اعتاد الشيء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول
أسبابها ؛ فلهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لآ فانه
لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالفى فيه
من المعاصى ، وغير سيئويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يجرى افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ارجل الخطبة ، ونحوه

قال « واستفعل للسؤال غالباً : إمّا صريحاً نحو استكتبته ، أو تقديرًا
نحو استخرجته ، وللتحويل نحو استجبر الطين ، و * إن البغاث بارضنا
يسئسرس * وقد يجرى بمعنى فعل نحو قر واستقر »

أقول : قوله « أو تقديرًا نحو استخرجته » تقول : استخرجت الولد ، ولا يمكن
هنا طلب فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجه لادليل فيه على
أنك أخرجه بمرّة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عجلت^(١) فكأنه طلب العجلة من
نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : استرفع الخوان ، واسترم البناء ، واسترفع
الثوب^(٢)

(١) تقول : عجلت عجلاً - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسوراً العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .

(٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أولم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، واسْتَسَمَنْتُهُ : أى عدته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى عدته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاقتحاذ كما ذكرنا فى افْتَعَلَ ، نحو اسْتَلَامَ^(٢)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالتهيئة والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحيثية تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وههنا الرفع والرم والرفع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم جنس واحده بغائة وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسِر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كرغفان)

(٢) اللأمة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضنة ومغفر يسمى لأمة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللأمة ،

وقد يحىء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أفعلّ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم^(١) وأفعال في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعوعلّ فللمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشوشبت الأرض : أى صارت ذات عشب^(٢) كثير ، وكذا اغدودن^(٣) النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعروريت الفرس^(٤) وأفعول بناء مرتجل ليس منقولا من فعل^(٥) ثلاثى ، وقد يكون متعديا كاعلوط : أى علا ، ولازما كاجلوذ واخروط : أى أسرع^(٦) وكذا افعللى مرتجل ، نحو

معانى
باقى
الصيغ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلأم - بتضعيف الهمزة - أيضاً

- (١) المراد باللازم فى هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكلاء ما دام رطبا ، واحدته عشة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .
(٤) اعرورى الفرس : صار عريا ، واعرورى الرجل الفرس : ركه عريا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظُلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجِيشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

- (٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثى مشترك معه فى أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعان آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوذ واخروط جميعاً

اغْرَنْدَى ^(١) ، وقد يحىء افعوعل كذلك ، نحو اذ لو لى : أى استتر ^(٢) ،
وكذا افعَلْ وَاَفْعَالٌ يجيئان مرتجلين ، نحو اقطرَ واقطار : أى أخذ في الجفاف
وجميع الأبواب المذكورة يحىء متعديا ولازما ، إلا انفعَلْ وافْعَلْ وافْعَالٌ
واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ،
وقد يحىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه
قال : « وَلِلرَّبَّاعِي الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجٌ ، وَلِلْمَزِيدِ
فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحِرْنَجِمَ ، وَاقْشَعَرَ ، وَهِيَ لَازِمَةٌ »
أقول : دَرَجٌ : أى خضع ، وفَعَّلَ يحىء لازما ومتعديا ، وتَفَعَّلَ مطاوع فاعل
المتعدي كَتَفَعَّلَ لَفَعَّلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم في الرباعي كَانْفَعَلَ
في الثلاثي ، واقشعرَ وأطمأنَّ من الْقُشْعَرِيَّةِ وَالطُّمَأْنِينَةِ ، كاحرَّ في الثلاثي ،
وَأَفْعَلَلَ الملحق باحرنجم كَأَفْعَسَسَ غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تَجَوَّرَبَ
وَتَشَيْطَنَ الملحقان بتدحرج ، وكذا احْرَبَى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا
في قوله : —

١٣ — إِنِّي أَرَى النَّعَاسَ يَفْرَنْدِيْنِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي ^(٣)

(١) تقول اغرنداه واغرندى عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا
غلبه ، وقد وقع في بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا في كتب اللغة
(٢) هذا الذى ذكره المؤلف في اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيديريه
رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت
العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذل ل) ، وأن
الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذلل تذليلا ، ثم استقل
ثلاثة الأمثال قلبوا الثالثياء ، كما قلبوا في نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظنن
وتقضض وربب ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضا ، ولما كان
على غير الوجه الأول .
(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
خَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ أَبَى يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنٌ

المضارع
وابوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى :-

قَدْ جَعَلَ الثُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

ويغرندى ويسرندى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تخرجه ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشذوذ فيه ، وقسم افعلنى إلى متعد ولزم ، قال : « افعلت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه
يرضاه) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاه ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابي لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يأبى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الخلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرَكْنُ مِنَ التَّدَاخُلِ ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالْكَسْرِ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَطَوَّحْتُ وَتَوَّحْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَنَاحَ
يَطِيحُ وَتَوَّهْتُ يَتِيهُ شَاذٌّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ ^(٢) ، وَلَمْ يَضُمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفهـم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم
فى المضارع) ، واختلف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل بفضل ، وحضر يحضر ، ونعم بنعم ،
وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اهـ ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) ونزيدك هنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى الكل) ، ومنهم من قال :
طيحه وتيهه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيبويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يحز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
فى بنات الواو ، كراهية الالتباس بينات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات
الياء ، كراهية الالتباس بينات الواو ؛ فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفتح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيبويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدَّى نَحْوُ يَشْدُهُ وَيَمْلُهُ (١)
وَجَاءَ الْكُسْرُ فِي يَشْدُهُ وَيَعْلُهُ (٢) وَيَنْمُهُ وَيَنْتُهُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحِبُّهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد يحى متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الجبل أمده ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدحهم في طغيانهم يعمهون) ، ويحى لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع ،
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ

(٢) العلل (بفتح الحين) والعلل بالأدغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الاول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم
من باب نصر وضرب : أما يحى المتعدى كنصر ، ويحى اللازم كضرب فهو
القياسي ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب لإياه على مثال أكرمته
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : -

وَلَقَدْ نَزَلَتْ ، فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ
وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهشلي في قوله : -

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ ثَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يَفْعَل - بفتح العين فيهما - فرع على قَعَلَ يَفْعَل أو يَفْعِل - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان ثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَبَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهدهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ

قال الجوهري : « وجه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملَ معا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللفتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونفر ينُفر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وفسق يفسق ، وحسد يحسد ويلغز ، ويعتل ، ويطحط ، ويقتر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضرب يضرب ، ويعتب^(١) ، وغير ذلك مما لا يحصى ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائي^(٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أولاماً — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعتبا أيضا إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقا باب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التيس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الْغَزْوُ — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الْغَزُ — بجذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرَّئِيْ — باسكان الميم والياء — وَالرَّيْمُ — بجذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الخلق سافلة في الخلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضا فالألف من حروف الخلق أيضا فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الخلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين ؛ ففعلوا الفتحة قبل الخلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الخلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقيا ؛ إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيَّتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الخلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةٍ لَا زَبَّ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ (١) ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداهما من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقيهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لأمه همزة فعلت أفعال (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرده ؛ فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وضو^(١) يوضو، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أبرأ يبرئ^(٢) ، واستبرأ يستبرئ^(٣) ، وأبرئ واستبرئ ، وذلك لكراهتهم حرم قاعدة متهدة ، وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر ، بل كان يجيء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يستنكر أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيء ، جاوزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وسع يسع^(٤) ووطى يطأ ، دون ورع يرع ووله يله ووهل يهل ووغر يغر ووحر يحجر^(٥) ، وإنما

وهنأت الأبل أهئوها ، إذا طليتها بالهناء - وهو ضرب من القطران - ، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأني الطعام يهنئي ويهنؤني (من بابي ضرب ونفع أيضاً) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضو يوضو وضاء ؛ إذا صار وضيتاً ، والوضاء : الحسن والنظافة

(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ؛ إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً :

ألا يطا الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) :

وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبت الواو وصحت أو قابت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطى الشيء يطؤه وطأ ؛ إذا داسه ، قال سيويه : « أما وطى يطأ فتل ورم يرم ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اهـ

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يرع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى فَعَلَ يَفْعُلُ ، نحو وَضُوْ يَوْضُوْ ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع فَعَلَ ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ، فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين يَسَعُ وَيَطَأُ فلا يلتبس بالأصلية في نحو يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ ، وإن كان فتح عين مضارع فَعَلَ - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين فَعَلَ المكسور العين إلى الفتح نحو سَمَّ ؛ لأن يَفْعُلُ في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، وفَعَلَ المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحا ، فماضى يَفْعَلُ المفتوح العين إذن يكون مكسورا مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرده فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لحرم القاعدة كما في أُبْرَى وَيَسْتَبْرَى ، وأيضا كان يلتبس بفَعَلَ يَفْعَلُ المفتوح الماضى المغير مضارعه لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكها المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكها المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحر ويوحر (بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرها في المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة .

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرْبٍ يَضْرِبُ
وَصَبْرَ يَصِيرُ ونَسَمٌ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلٌ يَحْمِلُ ، لا تُغَيِّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ
يَشْجُبُ وَجَنَ يَمْجَنُ وَمَشَقٌ^(٢) يَمْشُقُ ، لا تُحَوِّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ، على ما تقدم ،
لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
الارتفاع عن الحلق ، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
الْمُسْتَفِلة — أي : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيما ونسمانا : هبت ضعيفة ،
ونسيم البعير يخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير
(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف هنا
يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالآلف من حروف الحلق
أيضا ؛ فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
غما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الآلف
التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
بعده بلا فصل ، فإن اطراد العلة يقتضي ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
لامه من مخرج الواو كالباء والميم كما يقتضي كسر عين المضارع الذي تكون عينه
أولاه من مخرج الياء كالجيم والشين ؛ فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
مجَنَ يَمْجَنُ - كَنَصَرَ - مَجُونًا وَمَجَانَةً وَمَجْنًا (بالضم) ؛ إذا كان لا يزال قولًا أو فعلاً
وتقول : شَجَبَ يَشْجُبُ - كَقَعَدَ - شَجُوبًا ، وشَجَبَ يَشْجُبُ - كَفَرَحَ - شَجَبًا
(بفتحيتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شَجَبَهُ اللَّهُ يَشْجِبُهُ - كَنَصَرَهُ - أي : أهلكه
والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله
من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عيهما لا يجيىء بكون العين ألفا ، نحو : قال يقال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رعى يرعى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يفعل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يهاب ويرضى ، فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« وشذ أبى يأتى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشيء . لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخُراج ^(٢) أَجَبَى ،

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولاهما ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يأتى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه الباب ، فنقول لك : إنه لا تنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يأتى وخرجه ، ولم يحتج لساثر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلهذا أمسك عن الاحتجاج به . انظر الكتاب (ج ٣ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يأتى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيدة : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فبأبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يأتى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَامُهُ فَتَأْيِيَهُ مَا رَوَاهُ وَنَصِيُّ حَوْلِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيدة من مجيىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يأتى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوْهُ هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَحِكْي سِيْبُوِيَهْ أَيْضًا قَلَى يَقْلَى ؛ وَالْمَشْهُورُ يَقْلَى بِالْكَسْرِ ، وَحِكْي هُوَ وَأَبُو عَبِيدَةَ عَضَضَتْ تَعَضُّ ، وَالْمَشْهُورُ عَضَضَتْ بِالْكَسْرِ ، وَحِكْي غَيْرُ سِيْبُوِيَهْ رَكَنَ يَزْكَنُ وَزَكَنَ يَزْكَنُ ، مِنَ الزَّكَنِ ^(١) ، وَزَكَنَ بِالْكَسْرِ أَشْهُرُ ، وَحِكْي أَيْضًا غَسَا اللَّيْلُ - أَيْ : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا ^(٢) يَعْثَى ، وَسَلَا يَسْلَا ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا طَائِفَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

* بُنْتُ عَلَى الْكَرِيمِ ^(٣) *

مِنْ بَابِ سَعَى وَرَمَى ، وَلَمْ يَذْكُرْ « يَجْبُو » فِي الْوَاوَى ، فَإِذَا صَحَّ نَقْلُهُ فِيهِمَا كَانَ يَجْبُو الْوَاوَى مِنْ بَابِ رَمَى شَاذًا كَمَا أَنْ يَجِيْثُهُ فِيهِمَا مِنْ بَابِ سَعَى شَاذٌ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « جَبَا الْخِرَاجُ يَجْبَاهُ وَيَجْبِيهِ : جَمْعُهُ ، وَجَبَاهُ يَجْبَاهُ مَجَاهُ نَادِرًا مِثْلُ أَبِي يَأْنِي ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوا الْآلِفَ فِي آخِرِهِ بِالْهَمْزَةِ فِي قِرَاءَتِهِمْ وَهَذَا يَهْدَأُ » اهْ فَلَيْسَ فِيهِ يَجْبُوهُ أَيْضًا ؛ فَيَجْبُوهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ ، ثُمَّ أَطْلَعْنَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ (ج ١٤ ص ٢١١) : « وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ جَبُوتَ الْخِرَاجِ أَجْبَاهُ وَأَجْبُوهُ » اهْ

(١) الزَّكَنُ — بَفَتْحَتَيْنِ — الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ أَوْ التَّقَرُّسُ ، وَلَمْ يَحْكُ فِي الْقَامُوسِ

فَعْلُهُ إِلَّا مِنْ بَابِ فَرَحٍ

(٢) عَثَى : أَفْسَدَ ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى ثَلَاثِ لُغَاتٍ كَرَمَى وَدَعَا وَأَنَى ، وَالْآخِرَةُ نَادِرَةٌ ، وَهِيَ مَحَلُّ السَّكَّامِ ، وَقَدْ حَكَيْتُ هَذِهِ اللُّغَاتِ الثَّلَاثَ فِي غَسَى اللَّيْلِ أَيْضًا . وَأَمَّا سَلَى فَقَدْ حَكَى فِيهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ كَدَعَا وَرَضَى وَرَمَى ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ كَسَعَى ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ . وَأَمَّا شَجَا ، فَقَدْ حَكُوهُ مُتَعَدِّيًا كَدَعَا وَلَا زِمَا كَفَرَحَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ كَسَعَى ؛ فَإِنْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ جَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّدَاخُلِ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ طَى.

(٣) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْمُنْشَرَحِ وَهُوَ بَتَامَاهُ :

لأنه جاء عني يعنى وَعَسَى يَفْسَى وَشَجِي يَشْجَى وَسَلَى يَسْلَى وأما قَلَى
يَقْلَى فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلَى يَقْلَى
— كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم
يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها ،
نحو بَقَى في بَقَى ، وَدُعَى في دُعَى ، وَنَاصَاة في نَاصِيَةٍ (١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ
بالزاي إن ثبت فشاذ ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَيَهْلِكُ الْخَرْثُ) بفتح اللام ،
وَزَكَنَ يَزُكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن زَكَنَ يَزُكُنُ —
بافتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم
زَكَنَ بالكسر يَزُكُنُ بالفتح ، فركب من اللغتين زَكَنَ يَزُكُنُ بفتحهما ،
وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنَطُ كيقعد ويجلس مشهوران ،
وحكى قَنَطَ يَقْنَطُ كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما
ذكر حرصا على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ
وَيَغْزُو ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من
الفرق بين الواوى واليائى ، فكان يلتبس إذن الواوى باليائى في الماضي والمضارع
ولهذا بعينه ألزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في باعَ وَرَمَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْخَضِيضِ وَنَضْطَادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بنى القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل »
نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدها ، والخضيض : الجبل
أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء
والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يَبِيعُ وَيَرْمِي لُوجِبَ قَلْبَ الْيَاءِ وَأَوَا لِبَيَانِ الْبَنِيَّةِ؛ فَكَانَ يَلْتَبِسُ بِالْوَاوِ الْيَائِيُّ
فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ الضَّمَّةُ فِي قُلْتُ وَالْوَاوُ فِي عَزَوْتُ وَعَزَّوْتُ وَالْكَسْرَةُ فِي بَعْتُ
وَالْيَاءُ فِي رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفَرِّقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَائِيِّ ؟؟

قُلْتَ: ذَلِكَ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَالَ الْإِفْرَادِ

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنَ الْخَوْفِ
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرَوِي ؟؟

قُلْتَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَضُمُّوا فِي وَاوٍ هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَائِيٍّ؛
لَأَنَّ فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرَدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَحَّ عَيْنَ مَضَارِعِهِ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا
فِي لُغَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ، بِخِلَافِ فَعَلٍ بِالْفَتْحِ فَإِنَّ
مَضَارِعَهُ يَجِيءُ مَضْمُومَ الْعَيْنِ وَمَكْسُورَهَا، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالْإِزَامِ عَيْنَهُ حَرَكَةُ
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ، وَهَذَا كَمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَلْقِ لَمْ يَغْيِرْ كَسْرَةَ يُنْبِئُ
وَيَسْتَنْبِئُ لِمَا اطْرَدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامُ الْأَجُوفِ الْيَائِيُّ أَوْ عَيْنُ النَاقِصِ الْيَائِيُّ حَقِيقًا، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلْزَمْ كَسْرُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَاقِصِ الْوَاوِيُّ حَقِيقًا نَحْوُ شَأَى
يَشَأَى — أَيْ: سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو^(١) لَمْ يَلْزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مَضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَاةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِ
الْعَيْنِ لِلْخَلْقِ، كَمَا ذَكَرْنَا، مَسَاوِيَةٌ لِلْإِحْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسُطِ الْوَاوِيِّ بِالْيَائِيِّ، وَمَا
عَرَفْتُ أَجُوفَ وَاوِيًّا حَلَقَى اللَّامُ مِنْ [بَابِ] قَعَلَ يَقَعَلُ بِفَتْحِهِمَا، بَلِ الضَّمُّ فِي
عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَازِمٌ، مَحْوُ نَاءٍ يَنْوُو وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رَغَا الْبَعِيرُ وَالنَّاقَةُ يَرْغَوَانِ رَغَاءً: صَوْتُ

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياءى في مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمَيْتَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافُ وَهَيْتُ تَهَابُ وَشَقِي يَشْقَى وَرَوَى يَرْوَى وطاح يَطِيح عند الخليل ^(١) فَإِنْ أَصْلُهُ عِنْدَهُ طَوَّحَ يَطْوَحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضى هذه الأفعال فرق بين الواوى والياءى في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وَطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتیه ، فمن قال طَيَّحَ وَتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وَأَطَوَّحَ مِنْكَ وَتَوَّهَ وَأَتَوَّهَ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله آن يَثِينُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح قتل واو يا كقتال

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ، يدل ذلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلتا ، ومن قال : طيحت وتيت ؛ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) فقرأوا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطُوحُ ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع هُتْ وَيَتَوَّه ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من المصنف ، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوحُ ، فيكون أخذه من طَاحَ يَطُوحُ الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح الياى المضارع فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوحُ ليس بمسموع^(١) ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الباء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن العرب من يقول : ما أتبه وتيهت وطيحيت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل (كحسب يحسب) من الألوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥ من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالجمد وابن منظور والرازى على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حيثئذ لا يحوج له ؛ لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر والياى على باب ضرب كما هو القياس المطرد فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حيثئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال طوح ونأخذ المضارع من الياى

حَلَّاحَ كَقَالَ لِقِيل طُحَّتْ كَقَلَّتْ بضم الفاء ، ولم يُسمع ، والأولى أن لا تحمل
الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يَضُمُوا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى واليائى ، فلم يقولوا
وَعَدَ يَوْعُدُ وَيَسَرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم
إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استئقالا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ
فيه اجتماع الثقل ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يَوْجَلُ وياء يَيْئَسُ بقلبيهما
ألفا نحو يَاجِلُ وَيَئَسُ ، وإن كان بعدها فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف
إذا كانت بعدها ضمة ؟

فان قلت : أو ليس ما فرؤا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو]
يَعِدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِرُ عند بعضهم ، كما يجىء في الإعلال ؟
قلت : نلى ، ولكن وَيْلٌ أَهْوَنُ من ويلىن

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنوا
بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا
ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من الثقل أو أثقل منه أن تختار
الثقل على الأثقل ، ثم تخفف الثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَرَ يَيْسُرُ^(١) من اليُسْرِ وَوَسَمَ يَوْسَمُ ؟
قلت : إنما بنوها على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارعٌ

(١) قد قالوا : يسر يسر فهو يسير ؛ إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا
أيضا : يسر يسر يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسر
من باب ضرب فهو ياسر ؛ إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسريس بحذف الياء
التي هي فاء الكلمة في هذا المعنى الأخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر
فان قلت : فلما ألجئوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير في طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ؛ لحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الخلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة^(٣) ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كبدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة

(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله في باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل في ثرولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل في الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبي عبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء في الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١)
وحمل يَدْرُ عَلَى يَدْعُ لكونه بمعناه^(٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافى السعة
ولافى الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في
النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
شاذ في الاستعمال ففصح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن بجى اسم الفاعل
ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاهُ وَتُسَاجِلُهُ
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
وقد استشهد الجوهري على بجى اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مُودُوعٌ وَوَاعِدٌ مُصَدِّقٍ
(١) هذا البيت من كلام أبي الأسود الدؤلي ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :

لأنه لأنس بن زعيم الليثي ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقَكَ بَرَقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
والشاهد فيه بجى ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبي كاهل اليشكري :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع
(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْئِسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجَرِّى الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسَرَ يَسِرُ
وَيَيْسَ يَيْسُ بحذف الياء
قوله « وَوَجَدَ يَجِدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة
العامريّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بَشْرَبَةً
تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلًا (١)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتمم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكي عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ؛ إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سر فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجواب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ما قال بعضهم في أنى يأنى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن بري في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها القرزدق :

لَمْ أَرْ قَبْلَكَ يَا مَمَّ حَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببنى عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذًا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بنى عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون في وكل : يكل ، وفي ولد : يلد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه نحويين ، قال السيرافي : « إن بنى عامر يقولون ذلك في يجد من الموصلة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكفاة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) حذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى في شرح تصريف المازني : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشْرَةً تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدَنَّ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَّهْ يَعْلَهُ وَهَرَّهْ يَهْرُهُ : أى كرهه ، وروى غيره تَمَّ الحديث يَنْمُهُ ، وَبَتَّهْ يَبْتُهُ ، وَشَدَّهْ يَشُدُّهُ ، وجاء في بعض اللغات : حَبَّهْ يَحْبُّهُ ، ولم يجيء في مضارعه الضم

وما كان لازما فانه يأتي على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعِفُّ ، وَكَلَّ يَكَلُّ — إلا ما شذ من عَضَضْتَ تَعْضُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ — أى : جَبَنْتَ — تَكْعُ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ^(١) وَتَكْعُ بِالْكَسْرِ أَشْهَرُ ؛ فمن فتح فلاجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وَفِي يَكْعَعْنَ اتفاقا كِيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلٍ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا ، وَطَيَّيْتُ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جني وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين لامن جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لاعارضة ؛ فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكاهما السيرافي في هذا البيت لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاهما يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى : إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فَعِلِ المكسور العين ^(١) فَتَحَّهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَيْسَ يَيْسُ ، وَيَيْسَ يَيْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد فى مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يُوَثِّقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفَقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاءت كلمتان رُوى فى مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّندَ يَرِي ، وَوَبَقَ يَبِيقُ ، وإنما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَحِرُ وَيَغِرُ ، وَيُوَحِّرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس فى مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجيء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس يَيْسُ (بالوحدة) يَيْسُ وَيَيْسُ ، وتسعة من المثال الواوى : ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووعق عليه يعق : أى يعجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطلع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْغَرُ أَكْثَرُ ، وجاءَ وَرِعَ يَرِيعُ بالكسر على الأكثر ، وجاءَ يَوْرَعُ ، وجاءَ
وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بعد حذف الواو ففتح عين المضارع ، وقالوا : جاءَ وَهَمْتُ أَهْمُ ، والظاهر أن أهم
مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر أو هَمُّ بالفتح ، ويجوز
أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل ، وجاءَ أَنْ يَثْنِ مِنَ الْأَوَانِ ،
وطاح يطيح ، وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاءَ وَلَهَ يَلِهْ ، وَيَوَّلَهَ أَكْثَرُ ، قالوا : وجاءَ
وَعِمَ يَئِمُّ ، بمعنى نعم يَنعم ، ومنه عِمَ صَبَاحًا ؛ وقيل : هو من أُنعم بحذف النون تشبيها
بالواو ، فقوله «أو كسرت إن كان مثالا» أى : مثالا واويا ، وليس الكسر بمطرد
في كل مثال واوى أيضا ، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، بل ذلك محصور
فيما ذكرناه .

قوله « ووطىء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى » مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ مِنَ التداخل» المشهورُ فَضْلَ يَفْضُلُ ، كدخل
يدخل ، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ ، كحذرَ يَحْذَرُ ، فَضْلَ يَفْضُلُ يكون
مركبا منهما ؛ وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كَحِذَرٍ يَحْذَرُ وهو المشهور ؛
ونَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حَضَرَ يَحْضُرُ ؛ والمشهور حَضَرَ بالفتح
وجاء حرفان ^(١) من المعتل : دِمَتَ تَدُومُ ومِتَ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
في الماضي - والمشهور ضمهما كقُلْتُ تقول ، وهما مركبان ؛ إذ جاء دِمَتَ تَدَامُ ومِتَ
تَمَاتَ ، كخِفَتَ تَخَافُ ، قال :-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كدت تكود
وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
- مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاقِي^(١)

وحكى أبو عبيدة نكلَ يَنْكُلُ، وأنكره الأصمعي، والمشهور^(٢) نكل
يَنْكُلُ، كقتل يقتل، وحكى يَنْجِدُ يَنْجِدُ^(٣) : أى عرق، وَنَجِدَ يَنْجِدُ
كحذر يحذر هو المشهور

قال: « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ ضُمَّتْ »

مضارع
فهــل
مضموم
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري
في الصحاح، وابن جنى في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا
بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاقِي
وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم، وهو منادى بحرف
نداء محذوف، و«سيدة البنات» جعله بعضهم نعتا للمنادى، وأجاز فيه الرفع
والنصب، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف
و«عيشي» فعل دعاء، و«تماني» لغة في تموتين، فقد جاء هذا الفعل من باب
نصر، كقال يقول، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم، كخاف
يخاف، وقد قرئ في قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متهم أوقلتهم
لألى الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى، وبكسرها على أنه من اللغة
الثانية، قال الصاغاني في العباب: « قد مات يموت، ويمات أيضا، وأكثر من
يتكلم بها طي، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة
أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب، ونصر، وعلم،
فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة
واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحتين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما، قال النابغة الذبياني:

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْخِزْرَانَةِ بَعْدَ الْإَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهي كُذِّت بالضم تكَاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِذَّت تَكَاد كَخِفَّت تَخَافُ ، فإن كَانَ كُذِّت بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فَعَلَ يَقَعْلُ بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ،

مضارع
لا كسر

من
الثلاث

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبنيًا للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذًا ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيد كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيدا أو كيد كيدا) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تمكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوُ أَحْمَرَ وَأَحْمَارٍ فَيُدْعَمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ كَمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الِهْمَزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :
١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَادَتْ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
« تَعْلِيلُهُ هُنَا »

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبى الهمزة ، فلم يذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ؛ لعدم الهمزتين . قال سيدييه
(ص ٢٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في الفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني للعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفاعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر حذف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم لحذفه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقة زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنُ *

وإنما هو من أثفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كُرَاهُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّبِ *

اتهمى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الروس (أي : لاريش عليها)
وصدره : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرد كُسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ ، وَانْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجُمُ ، وإنما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يُدَحْرَجُ [ويدخل] ويُقَاتِلُ ويُقَطِّعُ ، والتغيير مُجَرَّى على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بُدَّ منها قوله « أولم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح الكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى بما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعنسس يقعنسس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الحبل يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والايصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الادغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقديراً كيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح الكافية : « إنه قد يتردى فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الججاز ، يُجَوِّزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون :
أنا إَعْلَمُ ونحن نَعْلَمُ وأنت تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نحو يَجْلُ وَإِخَالُ وَإِشْقَى وَإِعْضٌ ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لثلاثي يلتبس
يَفْعَلُ المفتوح بِيَفْعِلُ المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استثقالا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو يَجْلُ ، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضا
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو يَجْلُ ، وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فالى
الألف التي هي الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الججازيين ، وقلبا ياء بلا كسر الياء وقلبا ألفا لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الججاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبي
مفتوح العين ، فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فإن

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدوا وعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبي » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
بهو الألف والنون والتاء ، ثم استمروا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يَبِي كَيَّجَلْ^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَأْبَى وَتَأْبَى وَآبَى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين، فكأن عين ماضيه مكسور، ولا يمتنع أن يقال: إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه، ثم جُوزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا: إِحِبَّ نَحِبَّ يَحِبَّ نَحِبَّ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعِزُّ شاذ قليل الاستعمال، والمشهور أَحَبَّ يَحِبُّ وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضوم العين، ويَحِبُّ مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يجرى على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ، وقال غير سيبويه: إن إِحِبَّ وَنَحِبَّ وَيَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ، وشذوذهم لكسر المضوم، كما قالوا في الْمُغَيَّرَةِ الْمُغَيَّرَةِ، وكذا الْمُصَحَّفِ^(٢) وَالْمُطَرَّفِ^(٣) في الْمُصَحَّفِ وَالْمُطَرَّفِ.

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأْبَى، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء، لسكونها إثر كسرة فيصير يَبِي، وهو أخف من يَبِي، لأن حرفه العلة أخف من غيره، ونقول: لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا، لسكونها إثر فتحة، فيصير يَابِي، والألف أخف حروف العلة (٧) قال في اللسان: «المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كسبر -: الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين، كأنه أصحف: أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين، والفتح فيه لغة، قال أبو عبيد: تميم تكسرها وقيس تضمها، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي. . . استقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فنضم جاء به على أصله ومن كسر فلاستقله الضمة اه» (٣) قال في اللسان: «المطرف والمطرف - بكسر الميم وتضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة « نحو أنت تَسْتَفِرُّ وَتَحْرَجُ ، تنبها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَفَاعَلَ وَتَدَحَّرَجَ بِيَابِ انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انفعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلْ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستئصال الضمتين لو قالوا مثلا : تَطْرُفُ

قوله « من توالى همزتين » إنما حذفت ثانية همزتي نحو أوْ كَرِمٌ مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واوًا كما في أوَيْدِمَ على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرَحِ غَالِيًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدُسَ وَحَذُرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكُسَ وَحُرَّ وَصَفِرَ وَغَيُورٌ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلَى عَلَى أَفْعَلَ »
أقول : اعلم^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعِلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكد

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علبان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أي أدير . . . وفي الحديث رأيت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علبان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع في المعدة

وَالْعَسَرِ وَالْحَزَرِ ، ونحو ذلك من الهمجانات والخفة غير حراره الباطن والامتلاء
كالأرج والبطر والأشر والجذال والفرح والقلق^(١) والسلس أن يكون
على فعلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسكرو والرئ والقرث^(٢) والشبع ، ومن
حرارة الباطن كالعطش والجوع والغضب والتهف والتشكل^(٣) - أن يكون
على فعلان

وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى ، ومن الحلى كالسواد والبياض
والزبب والرسح والجرد والهمص^(٤) والصلمع - أن يكون على أفعل ، ومؤنثه فعلاء ،
وجمعها فُعَل

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،
والجذال : الفرع ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل .
والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس
ومثله السلاسة والسلس كخروج : اللين والسهولة والانقياد

(٢) القرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والآنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغيط ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهف ولهفان . والتكل - بفتحتين : فقدان
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى
وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة
الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب
في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشي ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمَّ لِسكونه باطنا، وفي عَمَى العين أَعْمَى، وقيل :
الاقطع والأجذم، بناء على قِطْع وَجَذِم^(١) وإن لم يستعملا، بل المستعمل قِطْع
وَجُذِمَ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فِعْلٍ قالوا في وَجِرَ - أى خاف - وهو من العيوب
الباطنة، فالقياس فَعِلٌ : وَجِرٌ وَأَوْجِرٌ، ومثله سَمِعٌ وَأَسْمَعُ،

وكذا يدخل فَعِلٌ على أَفْعَلٍ في العيوب الظاهرة وَالْخَلْيُ، نحو شَعَثَ
وَأَشَعَثَ، وَحَدِبَ وَأَحْدَبَ^(٢) وَكَدِرَ وَأَكْدَرَ، وَقَعِسَ وَأَقْعَسَ^(٣) وكذا

أَجْرَدَ، والاثني جرداء، وقالوا: مكان جرد - كسبط - وأجرد، وجرد - كفرح،
وأرض جرداء وجردة - كفرحة، إذا كانت لا نبات بها، والهضم: خض البطن
ولطف الكشح، وهو أهضم، وهى هضماء وهضم، ويقال: بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان: قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون، إذا انقطعت بقاء عرض لها، وحكى أيضا:
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية، فإن كان الاقطع وصفا
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبنى للفاعل من هذا الفعل، وإن
كان الاقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل، لا بمرض عرض لها، فكلامه
مستقيم. وحكى من ذكرنا أيضا: جذمت يده - كفرح - إذا قطعت، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم، فإن كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم، لأنه لم يستعمل منه إلا الجذم
مبنيًا للجذول

(٢) في اللسان: الحذب: خروج الظهر ودخول البطن والصدر، تقول: رجل
أحذب وحذب، والآخر عن سيويه

(٣) القعس: دخول الظهر وخروج البطن والصدر. ويقال: الرجل أقعس
(١٠-١١)

يدخل أيضا فَعِلَ على فَعْلَانٍ في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدْرٍ ^(١) وَصَدْيَانِ
وَعَطْشٍ وَعَطْشَانِ

ويدخل أيضا أَفْعَلَ على فَعْلَانٍ في المعنى المذكور ، كَأَهْمٍ وَهَيَّانٍ ،
وَأَشِيمٍ ^(٢) وَشَيَّانٍ

وقد ينوب ^(٣) فَعْلَانُ عن فَعِلَ ، كَغَضْبَانٍ ، والقياس غَضِبَ ؛ إذا غضب هَيَّجَانُ ؛

وقعس ، كقولهم : أجرب وجرب ، وأنكدونكذ ، قال في اللسان : وهذا الضرب
يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى
يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان ،
والآثى صديا

(٢) تقول : هم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرهما - إذا أصابه
داء كالحي يسخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيمان ومهيوم وأهيم ، والآثى هيمى
ومهيومة وهيماء ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتان بالنساء ففعله هام يهيم -
كباع يبيع - ويقال في المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهيمان - بفتح الحاء -
والرجل هائم وهيامز وهيوم ، والآثى هائمة وهيمى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما -
كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا
اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيوييه والمصباح
ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ؛ إذ جعله من باب
النيابة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره
ثمانية أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كقتل -
وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضعومة أو مفتوحة والباء
مشددة ، وغضبان - وغضب - كمضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأذ، الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : عَجِلَ
وَعَجَلَان ، فَعَجِلَ باعتبار الطيش والخفة ، وَعَجَلَان باعتبار حرارة الباطن
والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَحٌ ^(١) قَرَبَان إذا قارب الامتلاء ؛ وَنَصْفَان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرَبٌ وَنَصِفٌ ، بل قارب وَنَاصَفٌ ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

ويجىء فاعيل فيما حقه فَعِلَ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيضٌ ، وحمل سَلِمٌ على مريض .
والقياس سالم

ويجىء فاعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّيِّبِ وَاللَّيِّبِ
وَالْخَسِيسِ وَالْتَقَى وَالشَّقَى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشتق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وحجمة
نصفى ، وقدح قربان وحجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة الملائن ؛
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان تمتلأ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاموا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذا كبير ، ولم يقولوا : مذ كبير ولا
مذكار ، اه ، والجحمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبهم أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل

الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخطٍ وجائع

ويعنى بالجلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ ^(١) فيعم الألوان والعيوب

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ

وَصَعْبٍ وَصُلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويجىءُ فُعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف

العين — مبالغة فعيل في هذا الباب ، كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٌ

وطُوَالٌ ، وَشَجِيعٌ وَشَجَاعٌ ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيبٌ وَعُجَابٌ ؛ فإن

شَدَّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٌ ، ويجىءُ على فَعِلَ كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَلٍ كَأَخْشَنَ

وخَشَناء ، وعلى فاعل كعَاقِرٍ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعْلٍ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشِيبٍ وَصَيِّقٍ

وَنَحْيٍ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّاهُمَا عَلَى فَعْلَانِ نَحْوُ جَوْعَانٍ

وَشَبْعَانٍ وَعَطْشَانٍ وَرَيَّانٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب

الظاهرة والخلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيد ، فهو حقيقة في القدر المشترك

بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى

من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوتها فلا بد من وقوعه في

زمان ؛ كان الظاهر ثبوتها في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ،

كما تقول : كان هذا حسنا ففصح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره

في الاستمرار ليس وضعياً اهـ

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم

وجبهة غماء ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَّ وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فعلٌ للفرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فعلٌ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والقعود ، وأشبهُ نادر ، وكذا أميل من مال يميل ، وحكى غير سيبويه ^(١) مِيلَ يَمِيلُ كَجَدِيدٍ يَجِيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وفِعْلٌ لا يكون إلا فى الأجوف ، كالسَّيِّدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ ، وفِعْلٌ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، كالسَّيِّمِ وَالْفَيْلَمِ وَالنَّيْرَبِ وَالصَّيْرَفِ ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق نيانه (ص ٢٩ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الخططة ، وهو مر شديد المرارة ، والغليم : الجارية المغتلة ، ومنع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلمحفاة الذكر ، والشاب الغريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعي) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَّاغَ قَوْمِي وَسَبَّابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضه بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادى فى شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَغْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرَفَمِ الْكَاتِبِ الْمُرْقَنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَحْدَنِ
بِكَ الْمُهَيِّ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدَنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزادة الصغيرة . والعين : التى فيها عيون وثقوب فهى تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزادة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راكم وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذى ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أغراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبحدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموه امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد فى البيت كما قال الأعلم بحجى عين على فعل بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه فى اللسان ، وفى شرح أدب الكاتب ، وهذا الذى ذكره من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيديوه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فيعل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وهذا عنده قياس مطرد فى كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتى تفصيل هذه المذاهب فى باب الاعلال

وهو مافيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّدٌ بجذف ^(١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال

قوله « وتجيء من الجميع » أى : من فَعَل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ بجوع ونَاعَ ينوع ^(٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَل ، كما حُمِلَ مَلَأَنَ وَقَرَبَانَ عليه ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ الْمَصْدَرِ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَتَزْوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصَغِيرٍ وَهُدًى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَآيَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسَامَةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعْلٍ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعَ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّ ، نَحْوُ ضَرَبَ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ نَحْوُهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفْقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعْلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونٌ لَيْنُونٌ أَيْسَارٌ دَوُو كَرِيم *

(٢) ناع : هو إتباع لجاع بجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الإنسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ، لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اهـ ملخصا

فَأَجْعَلُهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَفِرًى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ،
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَلَبِ »

أقول قوله « وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا
فى الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هي الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفعلل نحو السَّوْدَدُ ، وَالْفَعْلُوتُ نحو الجَبْرُوتِ ^(١) وَالْفُعْلُ نَحْوُ
التَّدْرَأِ ^(٢) وَالْفِعْلُولَةُ كَالْكَيْنُونَةِ ، وَأصلها ^(٣) كَيْنُونَةٌ ، وَالْفَعْلُولَةُ كَالشَّيْخُوخَةِ

(١) الجبروت : الكبير والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة
(٢) التدرأ - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء
والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى : -

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

قال ابن الأثير : « ذوتدرأ : أى ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، فقيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول
فى ذوات الياء ما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدت حيدودة فيما لا يحصى
من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى
عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والبيعوعة
من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت
فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياء ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ
كانت الواو والياء متقاربتى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هي فى
الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل
ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :
وقد ذهب مذهبها ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع
مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفَعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبَلْمَنِيَّةِ ، وَالْفَعْلِيَّةِ كَالشَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةِ ، وَالْفَاعُولَةُ كَالضَّارُورَةِ بِمَعْنَى الضَّرَرِ ، وَالتَّفْعُلَةُ كَالْتَهْلُكَةِ ، وَالْمَفَاعَلَةُ كَالْمَسَائِيَةِ ، وَأَصْلُهَا ^(٢) مَسَاوِيَةٌ قَلْبٌ ، وَالْفَعْلَةُ وَالْفُعْلَى كَالْغُلْبَةِ وَالْغُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللازم على فُعُول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن لائعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، وَلَا الْمُتَعَدَّى وَاللَّازِمَ ، بل تقول : الغالب في الحَرْفِ وشبهها من أي باب كانت الْفِعَالَةُ بِالْكَسْرِ ، كَالصِّيَاغَةِ ، وَالْحَيَاكَةِ ، وَالْحَيَاطَةِ ، وَالتَّجَارَةِ ، وَالْإِمَارَةِ ، وَفَتَحُوا الْأَوَّلَ جَوَازًا فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالذَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ

وَالْغَالِبُ فِي الشَّرَادِ وَالْهَيَاجِ وَشَبَّهِ الْفِعَالِ كَالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البلمنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان : « قال سيويو : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولات كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملأك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وإنما حذفها مساوئة ، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان متقلبان ، والذين قالوا : مساية حذفوا الهمزة تخفيفاً » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية بمفعلة إنما هو بالنظر إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن فففاعلة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ، وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَيَا لُغُورٍ لِي عِزٌّ أَشْمُ طَوِيلُ

ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاه في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا

ولمكنت منهم ربعا)

والضَّرَب^(١)، والودِاق^(٢)، والطَّمَّاحِ، والحِرَّانُ شُبُه الشَّمْسِ^(٣) والشَّرَادُ والجَاح
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىءُ فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجيء فَعَالٍ بالضم
وفَعِيلٍ فيها، وذلك كالزَّمارِ والعِرَارِ^(٤)

والفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حِينُونَةِ الحدث؛ كالقَطَافِ والصَّرَامِ
والجَدَادِ والحِصَادِ^(٥) والرفَّاعِ، ويشاركه فَعَالٌ بالفتح

والفِعَالُ بالكسر غالب في السَّماتِ أيضا كالْعِلَاطِ والعَرَاضِ^(٦) لوسم على
العنق، والجَنَابِ على الجنب، والكِشَاحِ عَلَى الكَشْحِ
والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعَلَ المكسور العين الفُعَالُ، كالسَّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها
(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتبهت
الفحل ؛ وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تشليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمحت . والحِران : مصدر حرننت الدابة ، إذا وقفت
عند استدراار جريها

(٣) الشمساس : مصدر شمسنت الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعرارا

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرافع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العِلَاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخد البعير ، ومنه تعرف ما في

تفسير المؤلف من التساهل

والثَّوَار ، وَالْعُطَّاس ، وَالصُّدَاع ، ويشاركه في لفظ السَّوَّاف فَعَال بالفتح ^(١) ؛ لاسْتِقْثَال الضم قبل الواو .

والغالب في الأصوات أيضا الفُعَال بالضم ، كالصُّرَاخ والبَغَام والعُوَاء ^(٢) ويشاركه في الغَوَاث فَعَال ^(٣) بالفتح ؛ ويأتي فيها كثيرا فَعِيل أيضا ، كالضَّجيج والنَّثِيم والنَّهْيَت ^(٤) وقد يشتركان ، كالنَّهْيَق والنَّهَاق ، والنَّبِيح ^(٥) والنَّبَاح ؛ ويجيء فَعَال من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالدُّقَاق ، والحُطَام ، والفُتَات ، والرُّفَات ^(٦) .

والفُعَالَة للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير ، كَالْقَلَامَة ، والقُرَاضَة ، والنَّقَاوَة ، والنَّفَايَة ^(٧)

(١) قال في القاموس : والسَّوَّاف بالضم مرض الابل ويفتح ، وسَاف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السَّوَّاف

(٢) البَغَام ومثله البَغُوم - بضم الباء فيهما - مصدر بغمت الظبية - من باب منع ونصرو وضرب ؛ فهي بغوم ، إذا صاححت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها ، وتقول : بغمت الناقة ، إذا قطعت الحنين ولم تمد ، وتقول : بغم الثبيل والابل والوعل إذا صوت . والعواء : مصدر عوى الكلب والذئب يعوى ؛ إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته

(٣) قال في القاموس : الغَوَاث - بالضم ، وفتح شاذ ، وهو صوت المستغيث ؛ إذا صاح « واغوثاه »

(٤) النثيم : الآنين ، أو هو صوت خفي ، والنثيم أيضا : صوت الأسد والقوس والظبي ، والفعل كضرب ومنع . والنهيت ومثله النهات : الزئير والزحير ، والنهات : الأسد ، ومثله المنهت - بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة - والفعل كضرب (٥) النهيق والنهاق : صوت الحمار ، والفعل كضرب وكسمع وكنصر ، والنبيح والنباح ومثلهما النبح والنباح : صوت الكلب والظبي والئيس والحية ، والفعل كنع وكضرب

(٦) الدقاق كغراب : فتات كل شيء . والحطام : ما تكسر من الئيس . والفتات : ما تفتت . والرفات : الحطام ، وكسر د : التبن .

(٧) القلامة : ما سقط من الظفر . والقراضة : ما سقط بالقرض ، ومنه

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفعلان ، كالنَّزَّان ، والنَّقَرَان ،
وَالْعَسَلَانِ وَالرَّتَّكَانِ ^(١) ؛ وربما جاء فيه الفعل ، كالنَّزَّاء وَالْقَمَاصُ ^(٢) ،
وَالشَّنَّانُ شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

والأغلب في الألوان الفعلية ، كالشَّهْبَةِ وَالْكُذْرَةِ ^(٣) ،
وفي الأدوية من باب فَعِلَ المكسور العين الفعل ، كَالْوَرَمِ ، وَالْمَرَضِ
وَالْوَجَعِ .

وبعضُ الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعْلٍ ؛ من أي باب كان ، نحو قَتَلَ قَتَلًا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمِدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ
اللازم على فَعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولًا ، وَأَمَّا فَعِلَ اللازم ففَعَلٌ بالفتح ، كَتَرَبَ ^(٤)
تَرَبًا ، وَفَعَلَ — وهو لازم لا غير — فَعَالَةٌ في الأغلب ، نحو كَرُمَ كَرَامَةً ،
كما يحى .

قراصة الذهب . والنقاوة : الذي في القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديته وبقية

(١) التزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد ،
والتنقران ، ومثله النقر : هو الوثبان صعدا في مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ؛
فيخفق برأسه ويترد متنه . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
في عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه في رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرهما ، أو إذا صار عادة له فبالهمزة ، وهو أن يرفع يديه ويطحهما معا
ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٧٢ ٣٥)

(٤) ترب الرجل - لفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فُعُول ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعَلٌ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعَلَ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعَلٌ ، لأنه الأغلب فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقرى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَ إلا الهُدًى والشَّرَى ، ولندرتة فى المصدر يؤنثها بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وسُرية ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فُعَلٍ فى جمع فُعْلة ، وأما تُقَّى فقال الزجاج : هو فُعْلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقْوَى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلِّ والتاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقَى يَتَّقَى : تَقَى يَتَّقَى ^(١) على ما يجيء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى بتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افتعل من الوقاية ، وأصله اوتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار ايتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى بتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ يَعْصِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَتَقَى الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لُزٌّ بِالْخَمْسِ الرَّئِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسَيْنَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجىء فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو
الشمرى ، والقرى ، والقلبي ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بفعل » يعني لم يجىء في باب فعلٍ المفتوح مصدر
على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يفعل بالضم سوى حرفين : جلب الجرح
جلبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جلب الجرح يجلب ويَجْلُبُ معا ،
وليس مختصًا بفعل بالضم ، وأما الغلب فهو من باب غلب يغلب ، قال الله تعالى :
(وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من
بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما في قوله : —

٢٠ - إِنْ أَخْلَيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجِرْدُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَّاهَا الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كَلَّهَا يَتَقَى بِأَثَرِ
وكانه لما كثر استعماهم اتقى يتقى بالزيادة توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة
تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح
ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير
على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقية ورجل تقى ورجال
أنقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب عبد العزى بن عبد المطلب
أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم
والجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيره جديدا ، وانجردوا : بعدوا
وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث
حذف التاء في الإضافة كما حذف في قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون)
وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعَلان فنادر ، نحو لَوَى لَيَّانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضًا شَنَّانٌ بالسكون ، وقرىء في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرًا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأت ووضُوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرهما - في المصدرين ، إذا مطله ؛ قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَذَاتِ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللى والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجىء من المصادر على فعَلان - بفتح فسكون - إلا لَيَّانٌ ، وحكى ابن برى عن أبي زيد لَيَّانٌ - بالكسر - وهى لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعاً لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في

ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأت ووضُوءًا حسنًا ، وتطهرت طهورًا حسنًا ، وأولعت به ولوعًا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودًا ، غالبًا ، وقبله قبولًا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولًا ؛ فهذا مفتوح » اه . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذى يتوضأ به كالغطور والسحور لما يقطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضا المصدر من تَوَضَّأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الحطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الحطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواهما من المصادر فيبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ، لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت ظهوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقيل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وفعل اللازم نحو فرح على فرح ، والمتعدى نحو جهل على جهل ، وفي الألوان والعيوب نحو سمر وأدم على سمر وأدم ، وفعل نحو كرم على كرامة غالباً ، وعظم وكريم كثيراً »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضاً ، وقد جاء شيء منها على فعل كالصدأ والعيس ^(١) ، وأما العيسة — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأنهم عرفوا : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه ونقل نصوصاً أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التيسيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضوء والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لعدد والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لسكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعلاً أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموماً أم مفتوحاً ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعلاً ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

الياء ، وقد جاءت الضُّهُوبَةُ^(١) والسُّكُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : النِّبَاضُ
والسَّوَادُ تشبيهاً بالصَّبَّاحِ والمساء لاَ نهما لوانان مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — فقليل ، كالأُدرَةِ والنَّفْعَةِ^(٢) ،
وقد جاء الفُعْلَةُ والفَعْلَةُ لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا ، كالقُطْعَةِ والقِطْعَةِ^(٣)
لموضع القطع ، وكذا الجُذْمَةُ والجَذْمَةُ ، والضَّاعَةُ والصلَّةُ ، والنَزْعَةُ والنَزْعَةُ^(٤)
ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالقُلْفَةِ ، والغُرْلَةِ^(٥)

صفاء في ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والسكته
والحمرة والصفرة ؛ لأنه ليس في الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح
الياء كما كسرت الباء في بيض لتصح الياء

(١) الصبوبة والصبهة والصبب : حمرة في الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدره — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ في الخصية ، وقيل :
انتفاخ في إحدى الخصيتين ، والنَّفْعَةُ — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،
وهي أيضاً انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد
المقطوعة ، وفي الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذي في القاموس واللسان الجذمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفي
القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين ، وفي القاموس
واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ
ماعدا النزعة ، وضبطت كما في الأصل الذي معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو
القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .
والنزعة : موضع النزاع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التي تغطي الحشفة ، وقلفها الختان ؛
إذا قطعها ، والغزلة — بالضم — هي القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذبح والسفر^(١) والزبر
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتبيط المخبوط ،
والنفص المنفوض^(٢) ،

وجاء فعلة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالمسبة والضخكة واللعة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاها للمبالغة

ويجىء المفعلة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « ألولد مبخلة
مخبنة مخزنة » .

ويجىء الفعل لما يفعل به الشيء كالوَجُور لما يوجر [به] ، وكذا النقع
والقيوء^(٣)

(١) الذبح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسفر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ،
أي مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدي سفرة
كرام بررة) . والزبر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أي يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقندر وقندور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول
(٢) الخطب - بفتحين - ورق ينفص بالخطب ويحفف ويطنح ويخطب بدينق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخطب أيضا : ما خطبته الدواب وكسره ،
والخطب : جمع مخطب كثر وهو العصا . والنفص بالتحريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفصته : أي زعزعت وحركته .

(٣) الذي في القاموس واللسان والمزهر عن أبي عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر في الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء في الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد ينبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء في
عبارة الحدث . وفي القاموس واللسان النقع كصبور : ما ينقع في الماء ليلا يشرب

قوله « وفعل نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فعل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعال كجبال ، وفعالة كسكرامة ، وفعل كحسُن ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزید فیہ والرُّبَاعِيُّ قِیَاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، ^{مصدر} وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَّابٌ ، ^{المزید فیہ} وَالتَّرْمُومُ الْخَذْفُ ^{والرابع} وَالتَّغْوِیْضُ فِي نَحْوِ تَغْزِيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ ، وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضَرَابٍ ، وَبَرَّاءٌ شَذُّ ، وَجَاءَ قِتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكْرَمَ عَلَى تَكْرِيمٍ ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ . وَالْبَاقِي وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعال أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فإن لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية ^(١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبذ الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوم بالفتح : الدواء الذي يشرب للقي . والقيوم أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا لقي

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج لإخراجا واستخرج استخراجا : ترتقي أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يجيء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكْرِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ » تفعليل في غير الناقص مطرد قياسي ، وَتَفْعِلَةٌ كثيرة ، لكنهما مسموعة ، وكذا في المموز اللام ، نحو تَخْطِيطًا وَتَخْطِطَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تَفْعِلَةَ لازم في المموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَخْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أُرِيتَ بأقمت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فانه على تَفْعِلَةٍ لا غير ، وذلك

فصدره على تفعليل ، وكل ما ماضيه على فعلل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت أولهما فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعلل فعلال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كانفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افععل وافتعال ، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر في مصدر فعل وفعلل وتفاعل وتفعال خلاف القياس المذكور ، وهو تفعليل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كفتال فهو مخفف القياس ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعال وتفاعل وما ألحق بتفعال من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعال والتفاعل اه

(١) المقصود إلحاق أُرِيتَ بأقمت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقمت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في أُرِيتَ ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة في أُرِيتَ مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبيها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (٢٠ ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنة وتقديرهما تجزعة وتهنة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أُرِيتَ بأقمت حين قالوا أُرِيتَ » اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستتقال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تُنَزِّيَا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ، لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تَعَزِّيَّة متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل قاء التأنيث وأما إجازة واستجازه فأصلهما إَجَوَازٌ وَاسْتِجَوَازٌ أَعْلٌ المصدر باعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، حذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِّيَّة ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقراء ؛ لأن الأولى يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وَبِعْ ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) وخص القراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعَزِّيَّة على حال ، كما جوز في (إِقَامَ الصَّلَاةِ) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتَّعَزِّي لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فَعَالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على مجيء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضًا من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجَرَّى على التغيير .
ولم يَجِءَ فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفٍ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل
وفِعَالٌ في مصدر فَعَّلَ ، وَفِعَالٌ وَفِعَالٌ في فَاعَلَ ، وَفِعَالٌ في تَفَعَّلَ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يَجِىءُ فِعَالٌ فيما فاءه ياء للاستقلال ، فلا يقال يَسَارٌ في يَاسَرَ ، وَفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِعِيَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) .
قوله « وَمِرَاءٌ شَاذٌ » يعنى بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهارة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعّل هو التفعّل كاللّقدم والتلّكؤ والتأخر ؛ وإن كان القياس هو التفعّل ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجرى على أن للجمع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه قدّم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى
(٢) المراء - بالتخفيف - والمراء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمراء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للاثقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَثْبِيِّ وَالرَّمْيِ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثى بنيته على التفعّل ،
وهذا قول سيبويه ، كالتّهذار في الهذر الكثير ، والتلّعب والتّرداد ، وهو مع
كثرة ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التفعّل أصله التفعيل الذى
يفيد التّكثير ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التّكرير ، ويُرجّح قول سيبويه
بأنهم قالوا التلّعب ، ولم يحىء التلعب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا افتتح تأوّه ، بل هو
اسم أقيم مقام مصدر يّين ، كما أقيم غارةٌ وهى اسم مقام إغارة في قولهم : أغرّت
غارةٌ ، ونبتّ موضع إنبات ، وعطاءٌ موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتاً ،
وأعطى عطاءً

قالوا : ولم يحىء تفعّل — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التّبيان والتّلقاء ، ويقال : مرّهُواً من الليل : أى قطعة ، ورَبَرَكَ
ورَبَشَارَ ورَبَّاع : مواضع ، وتَمَسَّحَ معروف ، والرجل الكَذَّابُ أيضاً ،
وتَلَفَّقَ : ثوبان يُلفَقَان ، وتَلَفَّقَ : سريع اللقمة ، وتَمَثَّلَ وتَجَفَّافَ معروفان ،
وتَمَرَّدَ : بيت الحَمَام ، وأتت الناقة على ^(١) تَضَرَّابِها ، وتَلَعَّبَ : كثير

(١) الذى فى سيبويه (٢ ص ٢٤٧) : « وقد يحىء الفعل يراد به الحين ؛
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى المضارع - بنيته على
مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أتت
الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذى فيه التاج والضراب »
الـ . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفعل على النسب ، وناقة تضرب

اللب ، وَتَقْصَار : لِلْمُخَنَقَةِ ^(١) ، وَتَنْبَال : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا النَّعِيْلِي فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيَا ، فَالْحِثِّي وَالرَّمِيَّ وَالْحَجَّيَّ مَبَالِغَةُ التَّحَاثُّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجُز : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغُهُ
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي كَالدَّلِّي وَالنَّمِيَّ وَالْهَجَّيَّ وَالْخَلِّيَّ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنِّيمَةِ ، وَالْهَجَرُ : أَيْ الْهَذَرُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَأَجَازُ بَعْضُهُمُ الْمَدْفِي جَمِيعُ ذَلِكَ ،
وَالأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ خِصِيصَاءَ الْمَدْفِي ، وَأَنْكَرَهُ الْقُرَاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا » المصدر
المبني
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَأْدِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْقُرَاءُ
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَقَاعِلَةٌ كَالْعَاقِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أقول : قال سيبويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعُلٌ ، يعني لامفرداً ولا
جمعا ، قال السيرافي : فقله : —

٢٢ — بُثَيْنٌ ، الرَّمِي « لا » إِنَّ « لا » إِنَّ كَرُمْتِهِ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ ^(٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غير
لاقح » ولم نجد في كتب اللغة تضاربا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند الخنق (كمعظم) . وفي
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق (والقصرة
بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري . وبثين مرخم بثينة

أصله مَعُونَةٌ ، فخذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣. — * لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ ^(١) *

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهب ^(٢) في نحو تَمَرٌ وَتَفَاحٌ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يحىء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الثُّلُك ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حسيته . يقول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكر شيئا سوى كلمة لا ، فان هذه الكلمة إن لزمتهما أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الآخرز الحناني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعَمْ أَخُو الْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى البيت الذى قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قبلت الواو ياء لظرفها حيثئذ إثر كسرة . والروع : الفرع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد في البيت .

(٢) مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه في جمع التكسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدرا كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيبويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان يفتح العين كالمَوْلى ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل ومَوْحَل بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه : إنما قال الأكثر مَوْجَل بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَل ويَوْحَل ، فقالوا : ييجَل ، ويأجل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعلن بالحذف ، فسكبا قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل ، ومن قال المَوْجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَل ، فيسلبونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المفعِل مصدرا بشرط التاء كالمَعْصِيَةِ والمَحْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فظرة إلى ميسره بالاضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره بعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذ لم يطعه ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية ومحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيبويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعول بغير هاء اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيديويه في (حتى مَطْلِعِ الْفَجْرِ)
بالكسر: أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فإن الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي عمرو ، وعاصم وحمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين في مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه (ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم يبينوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل (بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا إلا ما كن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح » اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي : ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيديويه المطلق في معنى الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر حَمْدَةً وَمَعْجَزَةً وَمَعْجَزَةً وَمَعْجَزَةً وَمَعْجَزَةً
وَمَحْسَبَةً وَعَلَقَ مَصْنَةً ^(١) وبالضم والكسر المَعْدِرَةُ ^(٢) ، وبالفتح والضم
المَيْسِرَةُ ^(٣)

بعض الناس المطلاع (بالكسر) الموضع الذى يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها فى التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذى يحدث ، والمطلع ليس بحادث فى آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه
(١) نقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد فى كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن فى القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعبئا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها فى الآخرين . قال سيبويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من
ياب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ، ولم يذكروا صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهن قال فى المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يرضى به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعدرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التى يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثنية مَهْلِكَةٌ وَمَقْدُورَةٌ وَمَأْدُبَةٌ^(١)

وجاء بالكسر وحده الْمَكْثِرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْمَحِيضُ وَالْمَقِيلُ وَالْمَرْجِعُ وَالْمَجِيءُ
وَالْمَيْبُتُ وَالْمَشْيَبُ وَالْمَعِيبُ وَالزَّيْدُ وَالْمَصِيرُ وَالْمَسِيرُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْمَغْفِرَةُ وَالْمَغْدِرَةُ وَالْمَأْوِيَّةُ
وَالْمَعْصِيَّةُ وَالْمَعِيشَةُ^(٢)

سيبويه : ليست الميسرة على الفعل ، ولكنها كالمسربة والمشرية في أنهما ليستا على الفعل
(١) تقول : هلك هلك - كضرب يضرب - هلا كاهلوكا ومهلكا ومهلكة (بتثنية)
اللام فيهما) وتهلكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر -
كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثنية الدال) وقدرانا (بكسر أوله)
وقدارا وقدارة (بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول) وقدورا وقدورة (بضم
أولهما) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثيل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضع غير صحيح
لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس
مصدرا . والوجه الثاني أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلاث .
والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فان سيبويه قد نص في كتابه (ص ٢٤٨)
على أن المأدبة ليست مصدرا ولا مكانا ، وأنها كالمشرية التي هي اسم
للغرفة ، والمسربة التي هي اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة
محرفة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلثة الراء ويقال : أرب الزجل احتاج ، فان
كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت
اسما كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس في عبارة اللغويين نص على أحد الطريقتين
(٢) تقول : كبر الرجل - كفرح - كبرا - كعنب - ومكبرا - كمنزل - ، إذا
طعن في السن . وتقول : يسر الرجل يسر - كضرب يضرب - أى لعب بالقداح ،
والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التي كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثاني
لا يصلح مثالا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحاضا ، إذا سال
دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقولون
قيلولة وقيلًا وقائلة ومقيلًا ومقالًا : إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن
سيبويه ، وما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثي الجرد فيصلح للمصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْخَرَجِ والمُقَاتَلِ والمُخْرَجِ كما يحىء

الميسور : اليُسْر ، والميسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أى الصبر ، والمفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْمَفْتُون) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف ^(١)

قال في القاموس : « رجع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده » اهـ . وتقول : جاء بجىء جيشا وبجيثا ، إذا أتى . قال في اللسان : « والجىء
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعول بفتح العين ، وقد شذت
منه حروف فجاءت على مفعول كالجىء والمحيض والمكيل والمصير » اهـ . والعيب
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقدمثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ؛ فكيف مثل به هنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأوية ومأوية ومأواة ، إذ ارق
له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للابسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة
ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
 أى الزمان الذى يُوسَّر فيه ويُعَسَّر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :
 أى المحصول عليه ، وكذا قال في المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
 هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
 بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأىكم
 المفتون) زيادة ، وقيل : بأىكم الجنى ، وهو المفتون ، والجلود : الصبر الذى يُجَلَدُ
 فيه : أى يستعمل الجَلَادَة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
 الشئ المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بَيَّنَّ لى مَصْدُوقَةً
 حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِي ^(١) سِنَّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى
 صَدَقَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
 فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشئُ [الشئ] أى :
 خَلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
 وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للمشتري : إنه جمل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
 فبيناهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هددع (بكسر أوله وفتح ثانية وآخره
 مبنى على السكون) . وهذه كلبة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
 البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
 العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ، لأنه بمعنى الآخر . يقال : عَقَبَ الشئُ الشئ : أى
 خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت إسما لها .
 والهاء دليل الاسمية » لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
 الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
 والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الاصلى إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فثقل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس أوقعها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تسكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٌ ^(١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . نقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » : « فثقل بمعنى بقاء ، إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَأْنِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ^(١) *

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِنَاجٍ قَاسِمٌ وَمَقَامٌ عَلَى حَقْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

قال سيبويه : معناه لا أشتم شئاً ولا يخرج خروجاً ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لا أشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيبويه « لا أشتم » جواب « عاهد »

قال : « وَنَحْوُ دَخَرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلٍ عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من النأى الذى هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص فى حالة النصب كما يعامله فى حالة الرفع والجر فحذف الباء (١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلى . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص فى حالة النصب كما تعامله فى حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها لإجراء المنصوب مجزئ المرفوع .

(٢) هذان البيتان للأرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه فى قوله « خارجاً » فإنه عند سيبويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلماً الدهر ولا يخرج خروجاً من فى زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجاً اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فى زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه .

أقول : قال سيديويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، والفعللة هو المطرد دون الفعلال ، لا يقال : بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الفعلال مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِقَالٍ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فعلال ؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف — كالقلقال ^(٢) والززال والخلخال — قصداً للتخفيف ؛ لتقلل التخفيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تدحرج وأخر نجام وأقشعرار ، وأما أقشعرّ قشعريرة واطمان طمانينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أنبت نباتا وأعطى عطاء .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْجِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءَ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أُتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَاذٌ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلته ، وقلقالا (تكسر أوله وفتحه ، وضمه نادر) ، إذا حركته ، وقال في اللسان : « فإذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال والزلال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلته وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجعله على فَعْلَةٍ بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خَرْجَةً ودخلت دخلة

وذو التاء ببقية على حاله ، نحو دريت دِرَايَةً وَشَدَّتْ ^(١) نَشْدَةً ، ولا تقول
دَرِيَّةً وَنَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فَعْلَةٍ ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبداً على فَعْلَةٍ على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فَعْلٌ ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلَةٍ ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد مُخْلِيٍّ على حاله ، سواء كان رباعياً كَدَّ خَرْجَةً أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدَخُّجٍ ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إِكْرَامَةً ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عَزَيْتُهُ تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عَزَيْتُهُ تَعْزِيَةً واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والجحى بقاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فَعْلٌ
ببناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تَمْرَةٍ وَتَفَاحَةٍ بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خَرْجَةٍ وَدَخْلَةٍ كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خَرْجٍ وَدَخْلٍ ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب خلفته ، دون الرباعي وذو الزيادة

ثم أعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحْدَةُ على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكر الآخر) (إلا اطلها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ، وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، ويجوز أثية ولقية على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجَرَ لَقِيَةً * شَفَتَ كَمْدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عدا » أى : ما عدا الثلاثى المجرد الخالى من التاء ، وهو ثلاثة : الرابعى ، وذو الزيادة ، والثلاثى ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عدا

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حسن الركبة » و « سيء الميئة » و « جلست جلسة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ نَاعِذْرَةٌ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لآلى الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ
وَالظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وشكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة .
موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق فى الجبال ، واستعمل فى كل مدخل إلى بلاد الروم وفى كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذا ذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبي تمام والبحترى وأبي العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الدياتى ، ويروى مجزؤه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرحمة والنشدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا ^{أسماء الزمان والمكان} وَمِنْ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرَمَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا ^{والمكان} وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرَبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمُنْسِكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمُطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمُسْقِطُ وَالْمُسْكِنُ وَالْمَرْقُ وَالْمُسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخِرٌ فَمَرْغٌ كَمَنْتَيْنِ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَطْنَةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحًا وَضَمًّا لَيْسَ بَقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَقَلَى لَقَطِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادراً كَمَكْرُومٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما دى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعَلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعُضد ، وهو أيضاً كل ما يُنْتَفَعُ به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على الْمَرْفَقِ ، ويقال فيهما الْمَرْفَقُ على وزن المِثْقَبِ أيضاً ، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذى هو ضد الْحَرْقِ ؛ إذ التَّكْيُ على مَرْفَقِهِ سَأَكُنْ مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظِنَّتَا الرِّفْقِ وَحَلَاةٌ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزَرُ ، وَالْمُسْقِطُ ، وَالْمَطْنَةُ

وقد جاء من يَفْعَلُ المضموم العين أيضاً كلماتٌ تسمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمُفْرَقِ ، ، وَالْمُخَشَّرَ ، وَالْمُسَجَّدَ ، وَالْمُنْسِكَ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلِكُونَ مضارعه على الوجهين ، قرئ قوله تعالى (فَيَجْلَلُ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
على الوجهين

وجاء فيما مضارعه يَفْعَلُ بالكسر انما بالفتح والكسر ، وهي الْمَدْبُ ^(٣) ،

(١) النسك — بالضم وبضمين — كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، وقد نسكت
أنسك - مثل نصر ينصر - نسكا - بفتح أوله وكسره وسكون ثانيه - قال في اللسان :
« والنسك والمنسك (بفتح السين وكسرها) شرعة النسك . وقيل : المنسك (بالفتح)
النسك نفسه ، والمنسك (بكسر السين) الموضع الذي تذبج فيه النسيكة . وقال
الفراء : المنسك في كلام العرب (بكسر السين) الموضع المعتاد الذي يعتاده . ويقال :
إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره ... قال ابن الأثير : قد تكرر ذكر
المناسك والنسك والنسيكة في الحديث ، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها
وهو المتعبد (مكان التعبد) ويقع على المصدر والزمان والمكان » اهـ ملخصاً .
وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في
هذه الكلمة ، ومنهم من جعل المفتوح مصدراً والمكسور اسم مكان ، فيكون موافقاً
للقياس . قال في اللسان : « ومدب السيل ومدبه (بفتح الدال وكسرها) موضع
جريه . يقال : تنح عن مدب السيل ومدبه ، ومدب النمل ومدبه ، فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعول من كل ما كان على فعل يفعل (كضرب يضرب)
قال في التهذيب : والمدب (بكسر الدال) موضع ديب النمل وغيره » اهـ ملخصاً .
وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفريع في قول صاحب اللسان « فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح »

والمأوى : المنزل . قال الأزهري : سمعت الفصيح من بني كلاب يقول للمأوى
الابل « مأواة » بالهاء . وقال الجوهري : مأوى الابل - بكسر الواو - لغة في مأوى
الابل خاصة ، وهو شاذ . وقال الفراء : ذكر لي أن بعض العرب يسمى مأوى
الابل مأوى بكسر الواو . قال : وهو نادر ، لم يجرى في ذوات اليا . والواو مفعول بكسر

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةِ ، وَمَضْرِبَةِ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبَرَةٌ وَمَشْرِقَةٌ وَمَقِيَّاتٌ وَمَقِيَّوَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوَةٌ ^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُبَةُ فِي الْعَرَفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِشَرِبُونَ فِي الْعَرَفِ ، وَالْمَشْرِقَةُ وَالْمَقِيَّاتُ مِنَ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْيِئِ فَيَسُدُّانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقِيَّاتُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْهَبَ بِهَا مَذْهَبُ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُبَةُ لِشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ لَا غَيْرَ ، قَالَ سَيَبَوِيه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَسْنَا جَعَلْنَاهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

العين ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَاقِي الْعَيْنِ ، وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَاوَى وَمَوْقٌ وَمَاقٍ » اهـ . وَاعْتَبَارُهُ مَاقِي الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقٍ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ « مَوْقٌ وَمَاقٍ » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَاقِيٍّ مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَا أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْأَوَّلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِيطِلِ ، فَوزن المَاقِيٍّ عَلَى هَذَا فَعْلٍ — بِكسْرِ اللامِ أَوْ فَتْحِهَا —

(١) زَلِيزِلْ زَلًا - كَضَرْبٍ يَضْرِبُ - : زَلَقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بِفَتْحِ الزَّايِ وَكسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضَرْبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدُّهُ ، وَحَكِي الْأَخِيرَتَيْنِ سَيَبَوِيه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّلَّةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرِقَةُ : مَوْضِعُ الْقُعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحَكِي ابْنُ سَيَدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحُ الرَّاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكسْرِهَا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرِقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقِيَّوَةُ : مَوْضِعُ النَّفْيِ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكِي الْفَارَسِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقِيَّةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكِي الْمُجَمِّدُ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بِفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصْبِيهِ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكِي فِيهَا الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في ساء أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المذسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرَبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مَقْبَر كما هو القياس ، وكذا المَشْرِقَة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُتَشَرَّق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المَقْنَأَة والمَقِيَاءَة ، وكذا المَنْخَر صار اسماً لثَقْب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى المَنْخَر ، وكذا المَشْرَبَة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين للموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود : أى الإقامة ، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَحْبَس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المِطْبَخ والمِرْبَد ، فكل ما جاء على مَفْعِل بكسر العين مما مضارعه يَفْعُل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، وكما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للعرفة ، ولم نعتز على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمِظْنَةِ أَشَدُّ ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كَالْمَقْبَرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعِلُ للمكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعِلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإما كان المثال الواو على مَفْعِلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعَلٍ كالمَوْجِلِ والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجَلٍ ومَوْجَلٍ فيطرِد ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كَمَوْجِدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةُ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْطَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ما سمع ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سبباً كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيويوه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستتق فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو موهبة بفتح الهاء . جاء نادراً . قال :-

وَلَقُوكَ أَطْيَبُ إِنَّ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَمْرِ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْ كَلَّ وَمَوْرَقٌ في أعلام رجال معينين فنقولات من
المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب مالا ينصرف
والمثال اليائى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في يَيْقَظُ مَيْقَظٌ في المصدر
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين
قوله « ولا غيرها » قال سيبويه : يقال في مُعِيرَةٍ مَعِيرَةٍ بكسر الميم
للاتباع .

قوله « فتحا وضا » يعنى بهما المَقْبُرَةُ ، دون المَظِنَّة ؛ فانه لم يأت فيها إلا
الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمَفْعَلُ في المكان
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعنى ما عدا الثلاثى الجرد ، وهو ذو
الزيادة والرابعى ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياسا
لا ينكسر ، كالمُخْرِجِ والمُسْتَخْرِجِ والمُقَاتِلِ والمُدْخَرِجِ والمُتَدَخْرِجِ
والمُخَرَّجِ يحتتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلة عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْمِخْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكْسَحَةِ ،
وَنَحْوُ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرِضَةِ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ » .

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان
الذى يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِشْرَجَةُ
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعُطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدْقُ ، وَالْمُدْهُنُ ، هذا كلامه ،
وجاء المنْصَلُ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما
المُخْرِضَةُ فذكرها الزخسري ، وفي الصحاح المُخْرِضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،
وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم^(٢) فيها ، قال سيبويه في الأحرف الخمسة :
هي مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْثُورِ ، وهما ضرب من الصنع ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من
الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُولٍ ، لا نظير لها
في كلام العرب ، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب
الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني ان المكحلة ليست لكل
ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم
تكن مثل الْمِكْسَحَةِ وَالْمُصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا
في المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعُطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به
السموط في أنفه ، وَالْمُدْقُ : ما يدق به الشيء كفهْرِ العطار ، والمدْهُنُ : ما يجعل
فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمِكْحَلَةَ وَالْمُدْهُنَ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاحبه مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده :
لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل ، اه بمعناه . والنصل :
حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فإن كان معها مقبض
فهي سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المخروضة - بكسر الميم وفتح
الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء الخرض . والخرض كقفل
وكعق - : الاثنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطباً ثم يحرق ويرش الماء على رماده
فينعقد ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلى يوم
الناس هذا . وقرئ في قوله تعالى (حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين)
يفتحين وبضميتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبيناً على مفعلي كما هو بناء المواضع لأنهما لبسا موضعين ،
لما يفعل فيه الشيء كالمقتل حتى يبيناً على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛
لم يبعد ، فاذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف
والدال — كالمثقب لآلة الثقب ، والمحرضة : وعاء الخرض : أى الأشنان ،
والظاهر أن مضربة السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غيرت عما هو قياس بناء
الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل

وجاء الفعل أيضاً للآلة : كالخياط والنظام

واعلم أن الشيء إذا كثرت بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه مفعلة يفتح
العين ، كالمأسدة والمسبعة والمدأبة : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئب ،
وهو مع كثرت له ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مضبعة ومقردة ، ولم يأتوا بمثل هذا
في الرباعي فما فوقه ، نحو الضفدع والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعلب ،
أو تقول : مكان ثعلب ومقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى
على أنها اسم فاعل ، قال [ليبيد] : —

٢٩ — يَمْنُنْ أَعْدَادًا بِلَبْنَى أَوْ أَجَا * مُضَفَّدَاتٍ كُلُّهَا مُطَحَّلِيَّةٌ (١)

(١) البيت لليبيد بن ربيعة العامري . كما ثبت في بعض نسخ الأصل . وقد أنشد
الجمهوري والصاغاني في الباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمن : قصدن .
والاعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدر وأقداح
ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذي له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى -
بضم فسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآ كثرون يهزون
مثل خطأ ، وهو أحد جبل طي ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهي صفة لأعداد ،
ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه
وطحالبه ، مثل قولك : رجست الدواء ، وفلفلت الطعام وعبرته ، وزعفران الثوب ،
وعندمت الفتاة أناملها ، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم
جنس رباعي الأصول أو منزل منزلة

ما كثرت
بالمكان
يبنى على
مفعله

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثْعَلَبَةً وَمُعَقَّرَبَةً عَلَى وزن المفعول ؛ لأن نظير المفعَل فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَحَّرَجٌ وَمُقَاتَلٌ وَمُحَزَّقٌ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثْعَلَبَةً وَمُعَقَّرَبَةً بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مُثْعَلَةً ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهري : وجاء مُعَقَّرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة المقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَذُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأَلْمِثَمَكْنُ يُضَمُّ ^{التصغير} أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّنْأِيثِ وَالْفَيْهِ وَالْأَفِ وَالْثَوْنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا وَأَفِ أَفْعَالٍ جَمْعًا » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، وأما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعددة مثل المكسحة والمكنسة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالمبضضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ، بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك لمحدة ، فانهم أخذوها من الحدة ، والملحقة ، فانهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكننا نرى ألا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَالَّذِيَا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولاك : «عندي دُرَاهِمَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو كَلَيْبَ وَرُجَيْلَ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولاك يَا بُنَيَّ وَيَا أَخِي وَأَنْتَ صُدَيْقِي ، وذلك لأن الصَّغَار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولاك هو لَطِيفٌ مُلَيِّحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزْلًا نَاشِدَنَ لَنَا * (١) [مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعُرُ]
وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجههم ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قُبَيْلَ قيامك ، أو بُعَيْدَه ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قيامك أى فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولاك : دُونِ النهر ، وَفَوْقِ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحه وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال. وسدن بتشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : سدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر التبق). والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلع وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مطروفيهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي
قُبِيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القليلة ، وكذا ما يماثله

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر
عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه
قول الشاعر : —

٣١ — ذَاهِيَةٌ قَدْ صُغِّرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صَلِّ صَفَا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقِصَرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

وردُّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوهم بها ، إذ المراد بها
الموت : أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل
أيضا بقوله :

(١) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادي .
والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون -
وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التي تقتل إذا نهشت من
ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفي
(كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري . وقوله دؤيبية هو تصغير داهية ،
ويروى في مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير
أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأناامل الأظفار وصفرتها تكون
بعد الموت . والشاهد في هذا البيت قوله دؤيبية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها
للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوْيُقَ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم رَجِيلٌ أَخِفٌ من رجل صغير ، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع منبتها وتشمسه الأحوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الرعول يعملون فيها الجمائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل في المهاوى والمهاالك - وفوق : تصغير فوق - وجيل : تصغير جبل - وتكل : تعب وتعي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والقصير ، فأنها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى . والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر، وهم إليه أحوج؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَرُهم الجوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج، بخلاف المصغر، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً، صاغوها على وزن ثَقِيل.، إذ الثقل مع القلة محتمل، فخلبوا الأولها أثقل الحركات، واثلاثها أوسط حروف المدثلاً، وهو الباء، لثلاث يكون ثقيلاً بمرّة، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات، وهو الفتحة، لتقاوم شيئاً من ثقلها، والأولى أن يقال: إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرها في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرَدٍ، كما قيل في فُلْكَ وَهَيْجَانٍ قوله « فالتمكن يضم أوله » إنما خص التمكن لأن المبهات تصغر على غير هذا النمط، كما يجيء في آخر الباب.

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِير^(١) وَسَفِيرَج، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام، نحو أُصَيْمٍ وَمُدَيْقٍ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده، كما يجيء في بابه، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ماقبلها من الحركة من جنسها، إذ ماقبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ماقبله شيئاً من المد، وإن لم يكن تاماً، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك « اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيفِير: تصغير عصفور، وفي بعض النسخ عَصِيفِر - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّيَا أو واوسا كنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت ك بعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وألني التأنيث » أي المقصورة والممدودة ، نحو حُبَيْلٍ وَحُمَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاوا ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استأنزمت قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَرٍ يَفْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهممين : تثنية مهمم وهو الفقر المخوف . وقذفين : تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صفرة بخلاف الشقرة في الإنسان ، فأما فيه حمرة يعلوها بياض . ويقتال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف
التثنية نحو حُبْلَيَا ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة
في نحو حُرَّاءَ و حُرَّاءَات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحداً في
قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يجرى أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك
الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر
ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ، فمن نونها قال عَلَيَّقْ
وَذُفَيْرٌ وَتَتِيرٌ ، ومن لم ينها قال عَلَيَّقْ وَذُفَيْرَى وَتَتِيرَى ^(١) وكذا يجرى في
الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء ^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع
ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال
الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك
بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفاً كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى
لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف
اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينها . وبعضهم يجعلها للالحاق جمعفروينونها
والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضاً على النحو السابق .
وتتري : أصلها وتري من المواتره وهي المتابعة ، قالتا بدل من الواو بدلا غير قياسي
ارختلف في ألفها أيضاً فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من
يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبي .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة
من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذي هو الصوت
والجلبة لسكثرة لغظهم وصياحهم

عَوْنِيَّ ، ومن لم ينوبه وجعله كحمراء قال غَوْنَاء ، وكذا في قَوْبَاء ^(١) من فتح الواو فالألف للتأنيث لاغير ، وتصغيره قَوْبَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقا بقُرْطَاس فتصغيره قَوْنِيَّ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيها لها بألف حمراء ، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتبط نحو عُثْمَان وعِزْمَان وسَعْدَان وعَطْفَان وَسَلْمَان وَمَرْوَان شابهتاها ، لأن تاء التأنيث لاتلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها ، وأما معها فلا لأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ^(٢) ؛ فعلى هذا نقول عُثْمَانُ

(١) قوباء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويدوى بالريق . قال الفراء : « القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بباب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف هذه قوباء ، فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكن الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حيثئذ لكون الألف للحاق ، ولو كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة وألف الحاق في نحو معزى لم يحز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولا لم يحز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمِيرَانِ وَسُعِيدَانِ وَعُطَيْفَانِ وَسُلَيْمَانِ وَمُرْيَانِ ؛ وأما عُثْمَانُ في فرخ الحُبَارَى على ماقيل وسَعْدَانُ في نبت فتصغيرها عُثِيمَيْنِ وَسُعِيدَيْنِ ، وليساً أصليين لِسَعْدَانِ وعُثْمَانِ علميين ، بل اتفق العلم المرتجل والجنس ، كما اتفق الأعجمي والعربي في يعقوب وآزر ، وسَعْدَانِ اسم مرتجل من السعادة كسَعَادٍ منها ، وعُثْمَانِ مرتجل من العثم^(١) ، وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كَجَوْعَانِ وسَكَرَانِ تشابهانهما بانتفاء التاء ، فتقول : سُكَيْرَانِ وَجَوْعَانِ ؛ وإن كانتا في صفة لا تمتنع من التاء كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدَمَانِ وَالصَّمِيكَانِ للشجاع وَالْقَطَوَانِ للبطي ء شبهتا بالألف والنون في باب سكران ؛ لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء ، فقول : عُرْيَانِ وَنَدَمَانِ وَصُمِيكَانِ وَقُطَيَانِ ، وإن كانتا في الاسم البصريح غير العلم فانهما لا تشبهان بالألف والنون في باب سكران مطلقاً ؛ إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع عريانا وسكران ، بل ينظر هل الألف رابعة أو فوقها ، فإن كانت رابعة نظر ؛ فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساوياً لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وإن لم يساوه وزناً حقيقياً قَلِبَ ألفه في التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام ، وذلك في ثلاثة أوزان فقط : فَعْلَانِ ، وَفُعْلَانِ ، وَفَعْلِلَانِ ، كحومان وِسُلْطَانِ وسرحان ، فإن نون حومان موقعها موقع اللام في جِبَارَوَزٍ لزال ، وموقع نون

عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ، وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقاً إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كإاء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطيحة ، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على مايجي . في باب الأعلام » اهـ

(١) العثم - بفتح فسكون- : جبر العظم المكسور على غير استقامته ، وتقول عنمت المرأة المزايدة - من باب نصر- إذا خرزتها خرزا غير محكم ، وفي المثل « إلا أكن صنعا فاني أعتشم » أي : إن لم أكن حاذقا فاني أعمل على قدر معرفتي ، والصنع بفتحيتين - الماهر الحاذق

سلطان كلام قرطاس وَزَنَارٌ^(١) وطومار، وموقع نون سِرْ حان كلام سِرْ بال^(٢) ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَّيْمِينَ وَسُلَيْطِينَ وَسُرَيْحِينَ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَرْبَانَ وَالسَّبْعَانَ^(٣) وَفَعْلَانَ وَفَعْلَانَ وَفَعْلَانَ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألفياء، نحو ظَرْبَانَ وَسَبْعَانَ في تصغير ظَرْبان وسَبْعان، وإما جاز تشبيهما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظرابان بل ظرايين لتقام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهى فُعَيْلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التانيث وهى أصل الألف والنون كما في الدَعَاوَى والفتَاوَى وَالْحَبَاكِي في المقصورة والصَحَارَى في الممدودة كما يحىء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه. والطومار ومثله الطامور كالخابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيويه قداعته به في الألفية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فإما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوره كالألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة القوس منتنة الرائحة تفسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يبل الثوب. والسبعان - بفتح السين وضم الباء -: موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَان وَكَرْوَان^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَان وَسَبْعَان ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَّانِ وَالْقَطْوَانِ^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم فقلبت : وَرْشَيْن وَكَرْيَيْن^(٣) ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كَرَعْفَرَان وَعُقْرُبَانِ وَأَفْعُوَانِ^(٤) لم يميز تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التانيث

أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِأَلْبِلَا الْمَلَوَانِ

قال في اللسان : « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلا (بفتح الفاء مضم العين) غيره » اهـ

(١) الورشان — بفتحات — طائر شبه الحمامة ، والأثني ورشانة ، بجمع على ورشان — بالكسر — ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من يياض المقلة . والكروان بالتحريك — طائر ، ويدعى الحجل والقبع (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان — بفتحات — من الرجال : الشديد المحتك السن ، والجري الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذات وثب على الناس والقطوان — بفتحات — مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقران — بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها — : الذكر من العقارب . والأفعوان — بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك — الذكر من الأفاعي

فقيل : زُعْفِرَانٌ وَعُقَيْرَانٌ وَأُفَيْعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْلِيَانٌ ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٌ ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً ، فصارت الألف رابعة فقيل : أُسَيْطِينَةٌ ، كعُصِيمِينَ ، وكذا قيل في الجمع أسَاطِينَ ، وكذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين لكنه لما زيداء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يجيء في ذي الزيادة صارت الألف خامسة كما في أفعاون وعقر بان

وإن كانت الألف فوق الخامسة : فإن كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يلزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن كما في عقر بان ، وذلك كما تقول في عبوثران ^(٢) عُبيثران ؛ لأن الواو زائدة ، وإن لم يكن كذلك حذفت الألف والنون كما تقول في قرعبلانة ^(٣) قُرَيْعِيَّةٌ لأنك تحذف الأصل قبلهما فكيف تخليهما ؟

(١) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنهار أس القصبة إذا خرجت أذناها تجذبها الأبل والعرب تسميه خبزة الأبل ، واختلف علماء اللغة في وزنه ففهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات » اهـ
(٣) القرعبلانة : دوية عريضة مجنطة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جنى قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل فريدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قريعة . قال الأزهرى : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفه الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجِفُّهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَائِلِينَ مِنْهُ جَلَنَ بَلَقَ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان^(١) وَوَرَّشَانِ وَسُلْطَانِ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير متصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فإذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مُعْزٍ ، وتقول في ظر بان وعقر بان وسكران وندمان أعلاما : ظر بيان وعقر بان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أُجَيَّال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النجاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التفسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهمية ، ولا يطرد ذلك في نحو ظر بان لقولهم ظر بيان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التفسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبوعلى : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغيير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإعمال تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعنى الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من^(٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة ، وهي : أَفْعَلُ وَأَفْعَالُ وَأَفْعِلَةٌ وَفَعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتي فتحه وإسفاقه وهما حكايان متباينتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما اتزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة اه
(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون

زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ليكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرافي الظاهر، فلو لم يُبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجمال كما ذكرنا.

قال: « وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَجِءْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ، وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَلَاوَلَى حَذْفُ الْخَامِسِ، وَقِيلَ: مَا شَبَّهَ الزَّائِدَ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرَ جَلٍّ »

أقول: قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي، أي: لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير؛ لأن للأسماء ثلاث درجات: ثلاثي، ورباعي، وخماسي؛ فيصغر الثلاثي، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا، فيصغر، ولا يزداد على الرباعي: أي لا يزداد الارتقاء عليه، بل يقتصر عليه؛ فإن صغرت على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيل، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا، فتصغير الأول فُعِيل، وتصغير الثاني فُعِيل، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِيَّتٍ وَعَنَا كِيَّتٍ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي: في غير ذى تاء التأنيث، وذى ألف التأنيث، وذى الألف والنون المشبهتين بها، وذى ألف أفعال؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث، كقُدِيرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَزُنَيْدِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون -: معروف وهي مؤنثة بغير تاء. قال في اللسان:

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة ، نحو حَمْرَاءَ وَخُنْفِيسَاءَ وَمَعْيَرَاءَ^(١) في مَعْيُورَاءَ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجُعْفِرَانَ وَعُبَيْثَرَانَ بابدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجرى قبل ألف الجمع إلا فُعِيلُ كَأَجْمَالٍ ، وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجرى فُعِيلُ وَفُعَيْعِيلُ ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما يجرى .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بُرْدِي^(٢) ومُشْهَدِي في مُشْهَدِيٍّ ومُطِيلِقِي في مُنْطَلَقِي ، بابدال الياء من النون ، فيقول : لم يجرى في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فاذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلبة تصغير السلبة والسلبة بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلب وسلبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقراطس) ضرب من الذباب لساع . قال الجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهي تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاه ابن السكيت ، ويجمع الزناير ، وأرض مزبرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزبادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثقلة أن ذات عقارب وثعالب (١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبوراء : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء بمد ذلك كله ويقصر (٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردي في الصدقة والبردي - بفتح الباء - نبت معزوف ، واحده بردي ، وهذه الياء التي في بردي على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدت للدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، قسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيُّ هو فعيل ، والياء زائدة .
 قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
 بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
 وتصح المعارضة بنحو حُمَيْرَةٍ وَحَبَيْلٍ وَحُمَيْرَاءَ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
 زوائد .

وهلا ذكر المثني والمجموع نحو العيران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
 إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثني وياه وواو الجمع وألف جمع
 المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعين وكذا في المركب نحو بعلبك
 قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،
 فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
 الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
 مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
 لا يستثقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته
 فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبْعَرَى
 وسُسْبَيْلٍ ^(١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
 إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
 زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى السكثرة ، إذ يصير
 لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياساً ؟

(١) انظر كلمة قَبْعَرَى (ص ٥٩) من هذا الجزء و(ص ٥٢ س ١) أيضا
 وكلمة سُسْبَيْلٍ (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ وَاخْرَجَ ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجر منه الخماسي الأصلي حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمسكها أشد وأقوى .

قوله « وقيل ما أشبه الزائد » اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف « اليوم تنساه » وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ فحذفٌ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف « اليوم تنساه » أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَحْمَرِش جَحْمَرِش لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مَدْحَرَج دحيرج ، وقال الزنجشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف « اليوم تنساه » لکن يشابه واحدا منها في الخروج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَزِق ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله « وسمع الأخفش سفيرجل » يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سَفِيرِ جَلٍّ وَسَفَارِ جَلٍّ — بفتح الجيم فيهما — فقل الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سَفِيرِ جَلٍّ قياسا على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِرٍ ، لأن الياء ساكنة قال « وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابِ وَنَايَبٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضَى بِخِلَافِ قَائِمٍ وَثَرَاتٍ وَأَدْرَدٍ ، وَقَالُوا عُنَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ »

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولاً : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولاً ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقظ ، ونحو طي ولى ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذوائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو متلج ومتعد^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائماً وباب وناب المكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فإذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذى هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميقظ
أمدلت ياقوه واوا لسكونها إثر ضمة فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب
الياء واوا . وظى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الامر
على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فإذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفاً أو همزة . وذوائب أصلها ذائب
فكروها ا كتناف همزتين للالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً إذا فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الالف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما ألفا ثم لا مهما همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الخفية وكذلك الالف
فكروها وقوع حرف خفى بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ، فإذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لا مهما همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتباراً بآلهم أبدلت واوه ميما لأن الاسم العرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فإذا صغر ردت لامه لتمام بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميما . وقائم وبائع أصلهما قاوم وباع قلبت عينهما ألفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلها إذا لالف لزيادة فى حكم العدم ، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفاء ،

كان فيه نحو عَصَا وَفَتَى وَعَمَّ^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزَلِّ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سِهْ وَغَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وَحَمٍ ؛ فان قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسي كميّة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تُرَاثٌ وَأَدَدٌ^(٢) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدرر قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأمد تدق فتسفيها اللثة . والنور أيضا المرأة النفور من الرية ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تحل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وفقى عصو وفقى قلبت لهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من النقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عى استقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستقل الحركة عليها كما لم تستقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسي . وأدد : علم شخصي ؛ وأصله ودد قلبت

وهارٍ وناسٍ ويَرَى وأرى ونَرَى وترى وَيَضَع وتضع وخَيْرٍ وشرٍ^(١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمّار ، وواو جَدُول وأَسْوَد وعُرْوَة ومِزْوَدٍ
وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثلاثة يَأْتِ نحو
أُخْوَى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هاء ياء أيضا كقاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
وأرأى ونزأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقصة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأخوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عاوى ، وتقول : تعارت الكلاب وعاوى السكب السكب ، إذا تصايحا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه :
هل ينتفى السبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء
سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية
لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة
ما قبلهما ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على
الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة
الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو
نَيْبٌ وشَيْخٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واوا لضمة ما قبلها ، وتقصيّا من
استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع يَبُوتٌ وشَيْوخٌ
— بكسر الفاء — وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب
مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر
أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٌ^(١) — وهما شجران — : صُوبٌ وَأُوبَةٌ ،
والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صُيبٌ وأُيبَةٌ ، وتقول فى « رجلٌ
خافٌ » أى خائفٌ ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا مبهما : خُوَيْفٌ وصُوفٌ ،
بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفا وصائفا فحذفت العين ، فتكون

(١) الصاب : شجر مرء واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل :
هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع
فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرَقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُسْتَجِرًا كَانَ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

والآء - بوزن عاع - : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمريا كله
النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدنى
القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهري »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوِيرِب ، وأن يكونَ خَوْفًا وصَوَفًا
كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفرع ، فتد الألف إلى أصلها كما في
بُؤْيَب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مُوَيْقِيت ورُويحة ، لزوال الكسروا السكون ،
وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
يردها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - جَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاتِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيبويه (ص ٦٤)
منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبِيُّ بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَا مُصَابَ الْبَوَارِقِ
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
البغدادي في شرح شواهد الشافعية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
سماعة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبه بالحاء الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
كحذقة وغلبى وسغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عِيْدٌ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
 جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود ^(١)
 وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب
 أول المضعف ياء ، كما قيل قراريط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
 وسكون أولها ، كما تقول في تصغير طَيِّرٍ وَلَيٍّ : طُوَيٍّ وَلَوِيٍّ ؛ لتحرك الأولى
 في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّانٍ ورُوَيَّانٍ في تصغير طَيَّانٍ ^(٢) ورَيَّانٍ ، كما تقول
 في الجمع : طِوَاءٍ ورِوَاءٍ ، وكذا إذا حقرت قِيًّا ^(٣) وأصله قَوِيٌّ كحبر من الأرض
 القواء : أي القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
 الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطَيٍّْ ، تردها إلى الواو ، ثم قلبها ياء لانكسار
 ما قبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق
 في حَرْبَاءٍ ياء ، فتقول : حَرْبِيٍّ ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن
 الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
 وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
 لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
 كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذي لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض
 القفر الحالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض في فأذن وأقام الصلاة
 صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كَلِيمَةٌ في تصغير الآلة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّتْ الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّةٍ (٢) وهو الهمزة عند من قال ؛ إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى — وهو التراب — لم يهزمها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيديويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) تخففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيٌّ ، قال سيديويه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأَنْبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيٌّ يبياءين على حذف الثالث كما في أُخَيٌّ ، وقد جاء التنبأ

(١) قال في القاموس : «الآلاء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الخضرة واحده آلاءة والآء أيضا»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزمون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»

(٣) قال سيديويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال التنبأ قال كان مسيلمه نبي سوء (مصغرا) وتقديره انبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيِّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى السَّبِيلِ هُدًى

ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عييد وبما نقلناه من عبارة سيديويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيديويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداها ، كما يحىء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِبَ اسم رجل قلت : ذُوَّ يَثْبُ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائِبَ ذَا ثَبَّ بهمزتين ، إذ هي جمع ذُوَابَةٍ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أى في ذُوَابَةٍ ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفردة ذلك ، وليكون كأَ وادم وجوامع ، هذا ، وقال سيديويه في تصغير شاء : شَوَى ، قال : أصل شاء إما شَوَى أو شَوَوْتُ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذُوَابَةُ - بضم أوله - : الناصية أو منبته من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شنوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شنوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيديويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وهما نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولاماها ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونقر « اه ، وقول سيديويه « وإنما ذا كامرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

قَطُّ أَلْفَا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوَهةً بدليل شَوِيهة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوِي ككليب ، وقال المبرد : شَوِيٌّ من غير لفظ ^(١) شاء ، وأصل شاء شَوَهة فهو من شاة كتمر من تمر ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فترد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت مما لثلاث تحذف بإجماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتَعَد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قَوِيْمٌ ، وأَدَيِّرُ ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤَيِّرُ ، بالهمزة قبل الياء ، وَتُتَيِّعِدُ وَتُتَيِّزُ ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردَيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوية ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع لمواحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جميعا لمواحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أَقْوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذى هو محل التغيير كما كانت فى رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل فى الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها فى التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هى لضعفها كالعدم فكأن واو قَامٍ متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو فى أوتعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضى المضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضى بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء فى كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تَرَاث وتُكَلِّم وتَقْوَى ^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضى للمضارع غير عزيزة كما فى قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ائْتَدَ ياتعد ، كما يحىء فى باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قَام وفاء نحو مُتَد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعله ، فلم يُبَالَ بزوال علتين فى التصغير ، فقليل : قُوَيْم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما فى تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمى فى الأول ، فقال : قُوَيْل وبَوَيْع بترك الهمزة لنذهب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيبويه أيضا فى كتابه فى قلب العين فى اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهزمة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق مهم

وحالف الزجاج في نحو متعدد فقال في تصغيره : مُوَيْد ، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعٌ وَجُتْمَعٌ كما يجيء .

وأما نحو أدور وتور فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ؛ لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتور المموزين : أدِير بالياء المشددة ونُوِيَّر بالواو انصريحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وتهمة^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقیل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو أتعاد قوله « وأدَد »^(٢) هو أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تأوه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهيم فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اهـ . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أدد ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حير، وأد أبو قبيلة، وهو أد بن طابجة بن الياس بن مضر، يعنى أنه فى الأصل وُد بالواو المضمومة، واستنقل الابتداء بها قلبت همزة كما فى أجوه وأقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة فى الأول كانت أو فى الوسط قياس مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب «أد» وقد جاء منه الإلاد بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: «فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَا زِمَةَ، نَحْوُ ضَوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلِّ أَشْمَا وَعِيدَةٍ وَأَكِيلٍ، وَفِي سَيٍّ وَمِذَاسِمَا سُنَيْهَةٍ وَمُنَيْذٍ، وَفِي دِمٍ وَحِرٍّ دُمِيٍّ وَحَرِيحٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنِ وَاسِمٍ وَأَخْتِ وَبَنَتِ وَهَنْتِ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ»

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واواً لانضمام ما قبلها؛ فنقول فى ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير^(١)، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والناب فلا، بل تقول: قِيرَ ونَبِيبَ

قوله «والاسم على حرفين يرد محذوفه» هذا من باب ماعرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المسكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر^١ اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أد، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار: الصحيفة، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه

واوا، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار: شىء أسود يطل به السفن والابل، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعِيلَ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأصل المَحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء ، هو ، زدْت في آخرها في التصغير ياء ۞ قياساً على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين ، كدِمَ ويدِرَ وفيمَ وَحِرَ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولو زدْت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فحُتْ من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَن وَمِن وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مُنَى وَأُنَى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَعِيدَة وهذه التاء وإن كانت كالمعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصْلَة وَوَعْدَة ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي — أى فُعِيلَ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضومة إلى كلمة ، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث انفتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضاً منه كما في أخت و بنت فأنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضاً في البنية ، بل يقال أُخِيَّةُ برد اللام حفظاً لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتُ مع كونها عوضاً من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقها في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسم : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هى فاء الكلمة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح^(١)
الكافية أنه لم يتم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستّ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والمجىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بثمّ وبع فأنك تقول في المكبر : قومّ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام^(٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي ديم ورحي » لام دم ياء ، ولام حري حاء ، حذفت لاستثقال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذف العين في سيه ومُذ واللام من حر ودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عمّ وفتيّ ، وحذف الفاء في كُله شاذ ، وفي عدة قياس كما
يجيء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٤ ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغز ويرم
والتوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحيى واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبيع وقول ويبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في
الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص
الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام
لأنهما لا يجامعانه ، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامة تاء فيكون ما قبلها
ساكنًا ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ،
وذيت ، وثنتان ^(١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتبارًا وعوض عنها التاء مع قصد
الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون)
دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها ما فعل
بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنة والهنت : كناية عن الشيء
يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقعت قلت : ياهنه
وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ،
تصغيرها هنية وهنية ، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب
الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنية ، والجمع هنات
على اللفظ وهنات على الأصل . قال ابن جني : أما هنت فبدل على أن التاء فيها
بدل من الواو قولهم هنوات قال :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعٌ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمر كيت وكيت ، يكنى بذلك
عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء
وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جني :
أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا
الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ننتان فقالوا كيت
فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث
لغات ، منهم من يبينها على الفتح (طلبا للخفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيها
لها بقبل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) -

وكلتا عند سيويه (١) ، وقولهم مننت (٢) بسكون النون مثلها ، لكنها

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثنى (كجبل) يدللك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (يفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بذت ، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاها سيويه من قولهم : أستتوا ، وما حكاها أبو علي من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أستتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم أستتوا أى أجذبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنوا واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس اه »

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه . ويؤخذ بما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، وكالتاء في تكة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) مننت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَةٍ وَسُنْيَةٍ ، وتقول في منت : مُنْيَةٌ كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّةٌ وَذَيْيَّةٌ ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةٌ وَكِيَّةٌ أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال :
كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبْتَ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغرها على ضُرَيْبَةٍ ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامه نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في « فُلٍ »
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فُلٍ التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال في تصغيره فُلِي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فُلٍ في غير النداء ويقال للثوثة : يافلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخما ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيت
فلة ، وذهب الشلبيين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فُلٍ وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فُلٍ ، قال الراجز : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطْ وَرُبَّ وَبَخْ مخففات : قُطِيطْ وَرُبُّبْ وَبُخِيخْ^(١)
وتقول في تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذِيْ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مرفى أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِحِ قَابَانَ *

أى درس المنازل وليس هو قل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرت قلته فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرت قلته قلت
فلىن « اه . وقال ابن منظور فى اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بنى أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلوا وقالوا للمرأة فيمن قال يا فل أقبل يا فلان أقبلى
وبعض بنى تميم يقول يا فلانة أقبلى ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلى ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبل وللانثى يا فلانة أقبلوا وللرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلى ويا فلانة ويا فلانة أقبلن نصب فى الواحد لأنه أراد يا فلانة فنبصوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلىن (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو فى الأصل فعالان (بضم الفاء وسكون العين) حذف منواو . قال :
وتصغيره على هذا القول فلىان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصناه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لأنك تقول فى تصغيره فلىان فيرجع إليه ما نقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلىن مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات...
.. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... — والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوقاية « اه ومثل هذا فى شرح الكافية للمؤلف (ص ٢٢٣)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّت وهَاثَر ^(١) وأناس ، حذفها لاللة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه اللة غير زائدة في حال التصغير ، ولا حاجة لضرورة إلى رد المحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يَرَى وتُرَى وَأَرَى ونُرَى وَيُضَع وتُضَع وَخَيْرٌ وشَيْرٌ ؛ وحكى يوس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍ : مُرَىء كبريع ، يهمز ويكسر كعيط في مُعَط ؛ فألزمه سيديويه أن يقول في مَيِّت وناس مَيِّتٌ وأنيس ، وكان اللانزي يرد نحو يَضَع وهَاثَر إلى أصله ، نحو يُوَضِع وهو يثر .

ص ١١٧) وزاد أنه يقال في قط الطرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الطرفية المخففة على أى وجه من وجوها . وقال صاحب المغنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة منع تاء التانيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف . » ويخ : كلمة يقال عند تعظيم الشئ ، أو استحسانه وهي بسكون الخاء ويكسرهما منونة أو بغير تنوين وبتشديد ياء مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان كررتها سكنتها أونوتتها مع الكسر أونونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهدمه ، وهار البناء والجرف يهور هورا وهؤورا فهو هائر وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ؛ وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعل لإعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطَّلِعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْآمِنِينَ » اه

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَحْيَرٌ وَأَشْيَرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هويثر ، فقال سيديويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بَنُونٍ أُبَيْتُونُ ، وهو تصغير أُبْنَى مقلدا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بَنُونٍ على لفظه قلت بُبَيْتُونُ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقى على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصوبم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغوير في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْتُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدراً على وزن أفعل كأضحى فشدوده عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أبين ، وهو تصغير أبني مقدراً وهو جمع أبين كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجيء أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شدوده لكونه جمع أبين تصغير ابن يحمل همزة الوصل قطعاً ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس « اهـ . قال البغدادي (ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيديويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعشى ثم حقر أيضا فصار أبين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذفت النون للإضافة فصار أينونها ، وذهب القراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سواكن العين فأبين عنده كأدبل كما أن أبين ذلك المقدر عندهم كأدل وكان سيديويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسماً واحداً مفرداً غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١٥٠ - ١٦)

قال « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً ، وَكَذَلِكَ أَلْهَمَزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عَرِيَّةٍ وَعُصِيَّةٍ وَرُسِيَّةٍ ، وَتَصْغِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَآتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسِيًّا عَلَى الْأَنْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عِظَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَعَاوِيَةٍ وَمَعَاوِيَةٍ : عُطِيَ وَأَدِيَّةٌ وَعُوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَفِي قِيَاسِ أُخْوَى أُحَى غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أُحَى ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْدٍ أُحِيوُ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب ^(١)

وليس من باب فعل (كَقَفَلَ) أو فعل (كَجَذَعَ) — والآخر — أنه لو كان أفعال لكان لمثال القلة ولو كان له لفتح جمعه بالواو والنون وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين للمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اهـ

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير -- الأول -- الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كهروء ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجور ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب واؤه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما بالسكون - الثاني - الألف المسقبة عن وار أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما التي هي ياء التصغير بالسكون والأدغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء - الثالث - الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة وقضاة وقحاقة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير

سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف

قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو

الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعِيل ، فإنه إن كان بعدهما

حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل :

مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُفَيْعِل — بتشديد الياء — ليس من أبنية التصغير ،

وكذا تُقَيْتِل في تصغير تُقَوِّل علما بحذف الواو ، وكذا مُحَيْرٍ في تصغير احمير

بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما

مَوْقِعَ اللام من فُعِيل ، نحو أذَى في تصغير إذا علما ، وعُرْيَة في تصغير عُرْوَة ،

أو موقع العين من فُعَيْل ، كُرْسِيَّة في رسالة ، وعُجَيْر في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين

لأنهما إذن لابد من تحريكهما ، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،

وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واو وجب قلبها ياء

لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر

من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف

العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واو لأنها لو قلبت واو لاجتمعت مع

الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول

الامر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء

وقضاء وسما وعواء وزهاء . وهذا النوع تقاب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في

النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو

ياء لطرفها إثر كسرة ، وكأن المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها

بل بقلبها ياء من أول الامر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع

الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أو ياء لا قلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء^(١) والألف في نحو الضالين ودابة^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لغات الغرض المأني بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أو ياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دابة وشابة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو زال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين » اهـ وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالين الضالين ، حذف حركه اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشابة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَبِيْطِ اسْتَحَارَتْ * اهـ كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أو ياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحرهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التى لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غَزَىَّ وَعُرِيَّةً فى غَزْوٍ وَعُرْوَةٍ، وكذا غَزِيَّانَ وَعُشِيَّاءَ وَغَزِيَّةً بِياءين مشددتين، فى تصغير غَزَوَانٍ وَعَشَوَاءَ ^(١) وَغَزْوِيَّةً منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة فى المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجِيْرَ

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة « اه كلامه، تقول: ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول المعاج.

يَا دَارَ سَيِّ يَاسَلَمِيْ ثُمَّ اسَلَمِيْ * فَنَفِدُوْهُ هَامَةً هَذَا الْعَالِمَ

ومن شواهد قلبها همزة فى البأز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأَزُ دَجْنٍ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسَطَ قَاعِ سَمَلَقٍ سَلَقٍ

الجمع فقالوا: أبُوزُ وبُزَانُ كما استمر قلب الواو ياء

فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) ن سى الساس: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهابها. غزاهم غزوا

وغزوانا، عن سيويه، صحت الواو فيه كراهية الإخلال. وغزاه، اه وقوله.

صحت الواو فيه كراهية الإخلال، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب

ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب

حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين)

بفعال. والعشواء أثنى الأعشى، قال فى اللسان: « العشاء مقصور سوء البصر

بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر

وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كمى يعمى عمى) وهو

عش وأعشى والأثنى عشواء، اه ملخصا

وجزير في عجوز^(١) وجزور، وإن كانت فيه متحركة أصلية كانت كأسود ومزود، أو زائدة كجذول فالأكثر القلب، ويجوز تركه كأسيود وجذول^(٢)، لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة؛ وقال بعضهم: إنما جاز ذلك حملا على التكسير، نحو جداول وأسود، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مقيوم ومقيول كما في مقال ومقاوم

قوله « وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها » أي: الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف ياء كما مر، ويحول سبب اللام ألفا؛ إذ من جلته الألف الزائدة والفتحة التي

(١) أجمعوا على أنه يقال للمرأة المسنة: عجوز - بلاتاء - واختلفوا في أنه هل يقال لها عجوزة - بالياء - وفي أنه هل يقال للرجل عجوز أيضا، وقد حكى صاحب اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عجوز، كما حكى أنه يقال للمرأة عجوزة بالياء مع القلة. والجزور: المجزور من الابل، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث بلاتاء تقول: هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنت بذلك المذكر (٢) المزود: وعاء يجعل فيه الزاد. والأسود: أصله صفة من السواد، وقد سمي به نوع من الحيات وهو العظيم الذي فيه سواد وقد قالوا في مؤنث أسودة وقالوا في مؤنث الصفة سوداء. ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير -، والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإبدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة منتهى الجوع جاز فيها الوجهان في التصغير، وذلك كأسود الاسم وجدول فقد قيل في جمعها أسارد وجداول، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأسود وأعور وأحول وأحور إذ جاء جمعها على فعل - بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين: أما الاعلال فلأنه الأصل، وأما التصحيح فحملا للتصغير على التكسير، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاثُ ياآت والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أَحْيٍ أو تقديرًا كما في معية وثانيتها مكسورة مُدْغَم فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أَحْيٍ وَيُحْيٍ ولا في الجارى عليه نحو الْمُحْيِي ؛ وجب حذف الثالثة نَسِيًا ، كما يحى ، في باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياآت : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نَسِيًا ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما في ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياآت : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما في مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرناه قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مُعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لَمَنْ أَوْ فِي بَعْقِدٍ أَوْ بَعْدٍ (١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد الدريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراً هو وأبنة معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه ، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته و « ما » زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و « من أبيه » متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و « أو في » مثل وفي مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، « والعهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاثُ يآآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مبة مبية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معيوية » اه ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحى فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شأوية شوية وفي غاوغوى إلا أن تقول شويوية وغوبوي قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استقفاً لا تحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلته يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وزُنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيّاً ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم^(١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيّاً ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كالْمُحَيٍّ ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل الْمُحَيٍّ وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيِي ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقوله في عطاء : عَطَى ، يحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض) ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة ، وقلت في سقاية سقية وشاوشوى . وأما يونس فقله : هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب هـ . قال السيرافي : « وَرَأَيْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدَ يَبْطُلُ رَدَّ سَيُوبِهِ بِأَصَمِّ قَالَ : لِأَنَّهُ أَصَمُّ لَمْ يَذْهَبْ مِنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ حَرَكَةُ الْمِيمِ الْأُولَى فِي أَصَمِّ قَدْ أَلْقَيْتَ عَلَى الصَّادِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، لِأَنَّهُ سَيُوبِيهِ إِنَّمَا أَرَادَ الْخَفَّةَ مَعَ ثُبُوتِ الزَّائِدِ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ لَا يُوجِبُ صَرْفَهُ ، وَأَصَمُّ أَخْفَ مِنْ أَصَمِّ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ وَلَمْ يَجِبْ صَرْفُهُ وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِيتُ رَجُلًا يَبْضَعُ وَيَعْدُ لَمْ تُصَرَفْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَقَطَ حَرْفٌ مِنْ وَزْنِ الْفِعْلِ » هـ

(١) الأَرَأْسُ العَظِيمُ الرَّأْسُ . وَالْأَثَى رَأْسِي ، وَقَدْ نَفَفَ الْأَرَأْسُ بِالْقَاءِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا فَيَصِيرُ الْأَرَسُ — بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ — وَهُوَ قَبْلَ التَّخْفِيفِ وَبَعْدَهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلوصفية ووزن الفعل لإجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو على وقد مر جميع هذا فى باب غير
النصرف (١)

ومن قال أسيود قال فى معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّة ، وَغُؤَيَّوِيَّة ، وفى أحوى
أَحْيَو ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسيا .
والكلام فى صرف أحى عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا فى صرف
أَحْيَو ومنعه ، والبحث فى أن التنوين فيهما للصرف أو للعوض كما مر فى جوار
فى باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا
صغرت نحو أحوى قلت أحى بحذف الياء الأخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء
مكسورة مشددة فى غير فعل أو جار مجراه كأحى والمحى وقياس مثلها الحذف
نسيا كما يحىء فى التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع
الصرف لأنه بقى فى أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر بصرفه لتقصانه
عن الوزن بحذف الياء نسيا ، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالتأبى بدليل كسرة الراء
كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجروع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك
لا تنصرف نحو يعد ويضع علما وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو
عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحى نسيا بل يعله لإعلال أعليل وذلك لأن
فى أول الكلمة الزيادة التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله
كالجارى مجرى الفعل أعنى المحى فى الإعلال فأحى عنده كأعليل سواء فى الإعلال
ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو فى
تصغير أحوى كأسيود فى تصغير أسود كما يحىء فى التصريف ؛ ويكون فى الصرف
وتركه كأعليل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول فى نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان
مذهب سيبويه فى مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف فى شرح
الكافية (١ ص ٥١) ماملخصه : « اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرامنصرفا أو
غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخير نسيا على الأفصح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً ، إلا في نحو آحى مما فى أوله شبه حرف المضارعة ، فإن أباعرو لا يحذفها نسياً كما مر ، قال السيرافى : تقول فى عطاء : عطى ، وفى قضاء قضى ، وفى سقاية سقى ، وفى إداوة أدية ، ثم قال : فهذا لا يجوز فيه غيره ، وقال ابن خروف فى مثله : إن القياس إعلاله إعلال قاض ، لكن المسموع حذف الثالثة نسياً ، بل قال الاندلسى والجهوى : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهما منها

وكذا تحذف الياء المشددة التطرفة الواقعة بعد ياء مشددة ، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت سمروية اسم مفعول من روى قلت : مربية ، والأصل مربية ، وكذا تصغر أروية فيمن قال أنها أفعولة ، وأما من قال فُعَلِيَّةً والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجموع ، وينمى بأن الياء الساقطة فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء ، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي . وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وقال سيديويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء . واختلف فى تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافى بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء ، بخلاف نحو أحوى وأشقى ، فإنه قدم الاعلال فى مثلها أيضاً ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة ؛ لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديراً ، فهو على وزن أفعَل ، لحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل فى جوار ؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفاً بالفرعين « ا هـ

لنسبة فأنه يقول في تصغيرها (١) أُرَيْيَّةٌ بَيَّائِنٌ مُشَدَّدَتَيْنِ ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
 المنسوب إلى الْغَزَوِ قِيلَ : غَزَيِّيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ عَلَى عُايٍّ وَعُدَيٍّ
 بِيَاءٍ مُشَدَّدَتَيْنِ

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
 ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ المنسوبين إلى
 أُمَيَّةٍ وَقُصَيٍّ لِأَنَّ المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذهوالموصوف ، ألا ترى
 أن معنى عُليٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يحز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان: « والأروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الأثني
 من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي
 الأروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
 أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون أروية أفعولة . قال : والذي حكته من
 أن أراوى لأدنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
 أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع » اهـ . ثم
 قال : « قال ابن برى : أروى تنون ولاتنون ؛ فنونها احتمل أفعلا مثل أرنب
 وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ؛ فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،
 وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا
 مثل قاض) على من قال أسود وأجيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
 أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والالف للتأنيث)
 وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
 من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
 وأصلها أرييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
 والرابعة لام الكلمة ، فحذفت منها اثنتين ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية
 ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقسى ؛ لكثرة
 زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيويه لأنه جعل أروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذُنَابَاتِ المنسوب ، إذ معني قُصَوِيٌّ منسوب إلى قصي فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستئقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهَيْنِي بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْنِي زدت الياء فقلت جُهَيْنِي

قال : « وَيَزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيَّ بَغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ كَعَيْنَةٍ وَأَذَيْنَةٍ ، وَعَرِيْبٌ وَعَرِيْسٌ شَاذٌ ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعَقِيْبٍ ، وَقُدَيْدِيْمَةٍ وَرُبَيْثَةٍ شَاذٌ ، وَتُحْدَفُ أَلْفُ التَّائِنِثِ الْمَقْصُورَةِ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَخُوَيْلِيٍّ فِي جَجَجِيٍّ وَخَوَلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجُلٍ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكأنك تقول : قَدَمٌ صغيرة . بالخاق التاء في آخر الوصف ، قلت : قَدِيمَةٌ ، بالخاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونَ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رُجَيْلُونَ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرغه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زياده

الخصوص في رُجُل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالوصف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد تَوَخَّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلى، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجتزأ في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرابع وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلى طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيبٌ وَعَقِيبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنث، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للثلاثي عقربة وعقرباء معدود غير مصروف، وبصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمِيَّةٌ في سماء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة نسيّاً كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّاوٍ وَعُقَابٌ وَزَيْنَبٌ تصغير الترخيم قلت : عُنَيْقَةٌ ، وَعُقَيْبَةٌ ، وَزُنَيْبَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورصى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضَيٍّ وَعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطاق وطلق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فإذا سمي بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل^(١) ، فإذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيبويه (٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بمحاض أو طامث أو متم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاجة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» ١٥٠ وقال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْضٌ وَطَلَقٌ

وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكرو نحو شَجَرٌ وَحَجَرٌ وَزَيْدٌ ثم صغرت زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العلمية كَحَرَفٌ وَنَابٌ وَدِرْعٌ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل عُدَيْلَةً وَصُومِيَّةً ولم تراع ذلك في العلم ؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرِجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضِعَ ثانياً غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطفان وغيره من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٌ وَعَيْنٌ لم تلحق به التاء في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول : أَذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذينة وعَيْنَة علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبِذْتٍ وصغرت حذف التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض ؛ لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث « اهـ

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيدييه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نَيْبٌ لأن الناب من الأسنان مذكر^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بَطْنٌ بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فُغَلَّبَ^(٢) وكذا قال في الحرب — وهي^(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ؛ وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء » اهـ ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (ح ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها .. وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ؛ يقال : فلان ناب بني فلان : أي سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبي بكر بن السراج » اهـ وأنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (ح ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغيرها فأما قولهم . فلان حرب لي : أي معاد ؛ فذكر » اهـ . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمله على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ؛ لكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحن حَرْب ، وأتم حَرْب ،
وذكر الجرمي من الشواذ درع الحديد^(١)، والعُرسَ وهي مؤنثة^(٢)، قال :-
٣٨- إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْخَنَاطِ لَثِيْمَةً مَذْمُومَةً الْخَوَاطِ^(٣)

(١) هذا الذى ذكره المؤلف فى الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثانى أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيدة (> ١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولا ترى أن أسماءها
وصفتها الجارية بحرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلأه ، وجدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — بزنة كتاب — وإن كان قد
يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أى قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهام اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذى ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيدة كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (> ١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها فى القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الرفاف » اه

(٣) هذا الرجز لداكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْخَيْطِاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمِ الْآبَاطِ

والعرس - كعتق وكقفل - مضى شرحه ، والخناط - بائع الخنطة ، والصيغة
للسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس فى الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التى يكون الطعام فيها .

القوس (١)، وذكر غيرها العرب والذؤد والضئجى (٢) وقد شذ في الرباعي قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها، وحكى أبو حاتم أميعة في أمام، وقال: ليس بتبت، قال السيرافي: إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان: لا يخبر عنهما، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما، حتى يتبين تأنيهما بشيء من ذلك، كما تقول: لَسَعَتِ العُقْرُبَ، وعُقْرِبَ لاسعة، وهذه العُقْرُبُ؛ فأثنا

والعلج - بكسر فسكون - : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها : قال ابن سيده : « القوس التى يرمى عنها أنثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر قد حكاها سيبويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ، قال الجوهري : « القوس يذكر ريؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اهـ

(٢) العرب - بفتح تين وكفقل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد الله بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَبِهْ نُفُوسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذؤد : ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل ، قال ابن سيده (١٧ ص ٩) : « الذؤد أنثى ، وتصغيرها ذؤيد بغير هاء » وقال فى اللسان عنه : « الذؤد مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر » . وأما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحور والضحوة والضحية : ارتفاع النهار ، والضحى فوق ذلك أنثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوة » اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام نقيض وراء ، وهما يؤنثان ، ويصغران بالهاء ، قديمة وقدييمة ووريتة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعى فى التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديديم ، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكرها » اهـ

تبييناً لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٢) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : وَرَأَتْ بكذا : أى سارت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورأً بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « وَرَى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من وَرَيْتُ بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا وُرية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمية تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حُيَّيرَة في حُبَّارى ولُفَيْفَة في لُغَيْزَى (٣) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ؛ إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة

قوله « ويُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكانه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اه ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفراً ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى اليان وراء ظهره » اه

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانية - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . والغزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - : مثل اللغز - كقفيل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيد الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَى ^(١) قلت عُرَيْضٌ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلي رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدَى ^(٢) قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزَى لُعَيْفَزٍ بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفْنَجَجٍ ^(٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزَى في التصغير ؛ لأنها لا تخل ببنيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفِرٍ ، كما أنك لا تحذف من

و كرتب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغيزى ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياؤه بمنزلة الياء في خليطى والآلف الأولى في شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضى والعرضنة والعرضانة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه بمدودا والمعبوداء والمعبدة كشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم الأحمق

حَوَّلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التأنيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضاً من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَّلَايَا وَلُغَيَّزَى من ألف التأنيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيَّزَى وَحَوَّلِيْلَا لَوَقَّتْ ألف التأنيث خامسة موقع اللام في سَفِيْرٍ جَلْ ، فاحتجت إلى حذفها أيضاً ، وأما في نَحْوِ حُبَارَى فكل واحدة من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتها حذفَت تحصل البنية ، إذ لو حذفَت المتوسطة لم تكن ألف التأنيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحَبِيلَى ، ولو حذفَت ألف التأنيث قلت : حُبَيْرٌ كَحُمَيْرٍ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطَى ، تقول : حَبِنِطٌ وَحَبِيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التأنيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن مَمَّ حازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرْدِرَى ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التأنيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرَبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلْهِييَ^(٢) ، والنون للثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضرارون وضراربات ، جميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التأنيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع - قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكْ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي ك بعض الحروف الزيدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وسعيد وعجوز ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حَبَا لِي كسفارح ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حَبِيلِي وإِنَّه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حَبَا لِي

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُرَيْفَان وظُرَيْفُون وظُرَيْفَات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستقلة بل صارت المدات بسبب العلمية كمادات عَمُودٍ وَحِمَارٍ وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالكلمة المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثانية كلمتي بَعْلَبَكْ وَثُنَيْيَا عَشْرَ وَثُنَيْيَا عَشْرَ ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة ك بعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلِيْثُونَ بحذف الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر في أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكاء وبرأكاء

وَقَرِيشَاءَ^(١) إنه يحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف المدودة كالجزء من وجه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرَيْكَاءَ وَقَرِيشَاءَ مخففين ، والمبرد يشدد نحوها ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَعُولَاءَ بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جُلُولَاءَ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوكَاءَ وجُلُولَاءَ ففدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ وَمَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَاءَ التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يَنْجِي مِنَ الْفَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوَّلُ الْفَرَارِ
والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « ا ه بتصرف . والقريشاء (بفتح فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريشاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان السكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف مدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للسلبيين سنة ١٩٦ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدى عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع عير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ ٢٤٤ ٣٥)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الانفصال ، تقول : دُجِجَةٌ وَدُجِجَتَان ،
قولا واحدا كَبَعَيْلِكَ .

و إذا صغرت نحو حُبْلَوَى وَمَلْهَوَى وهو كَسَهْلَى كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى مَلْهَى وَحُبْلَى ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذفت [في] غَزَى وقاضى المنسوين إلى
غَزٍ وقَاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوَى في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعنى ألف التانيث — نحو حُبَيْلَى ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَجَيْ قَبِيلَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «وَالْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ،
نَحْوُ مُفَيْتِيحٍ وَكُرْدَيْسٍ ، وَذُو الزِّيَادَةِ تَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِ يُحذفُ أَقْلُهُمَا
فَائِدَةً كَمُطِيلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضْطَرِبٍ وَمُقْدِرٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضْأَرِبٍ
وَمُقْدِمٍ ؛ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَكَقَلْبَيْسَةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْنِطَةٍ ، وَذُو
الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقْبِعِيسٍ فِي مُقْبَعْنِيسٍ ، وَيُحذفُ زِيَادَاتُ
الرُّبَاعِيِّ كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقَشِيرٍ فِي مُقَشِيرٍ وَخَرِيْجٍ فِي أَخْرِئِجَامٍ
وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرِ فَيَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمَفِيلِمٍ فِي مُقْتَلِمٍ »

أقول : يعنى بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكُرْدُوس — وهو جماعة الخيل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فاتها في التصغير نصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفَعْلَان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلَيْنِ وَفُلَيْلِيْق في تصغير جَلُوْز ^(٢) وَفُلَيْقِ وإن لم تسكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسْرُوْل ومُشْرِيف ، تقول : مُسْرِيل ومُشْرِيف ^(٣) ، وكذا تقول في تَرْقُوْة : تَرْقِيْة ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كافى رأيت أَرِطِيْاً إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذى قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقه بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ، فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين ويح حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لنا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمى مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذى يؤكل له . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيلة العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أى ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده

(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق فى أعلى الصدر

بعدها تاء التانيث كترقية ، أو الألف المدودة كسيمياء في سيمياء ^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التانيث كعنيفيان في عنفوان ^(٢) .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء
قوله « وذو الزياتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال
غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كمقتل
وأُسود ، أو في الوسط ككوفر وجدول وخاتم وعجوز وكبير وخمار أو في
الآخر كحُبلى وزيدل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤها ؛ إذ الخاسي يحذف
حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقضران ؛ قال
أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ،
قال : والأصل في سيماء وسمى ؛ فحوت الواو من موضع الفاء فوضعت في موضع
العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ، فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيماء عقلاء وسيماء عقلاء وسيماء عقلاء (بكسر
العين وسكون الفاء في الجميع) ، ولكن مجيء سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره)
بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب
نحو سوسم ، وصفات كما في قوله تعالى « والخيال المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين »
كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكد صنيع القاموس
واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها في مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد
الواو في الثانية) : أوله أو أرل بهجته

حذف إحداها ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفها معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداها الفضلى ، فإن فضلت إحداها الأخرى حذفت المفضولة

والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كيم مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُخَمَّرٌ وكهزرة أَلَنْدَدٌ ^(١) وَأَرَنْدَجٌ وكياء يَلَنْدَدٌ وَيَرَنْدَجٌ ، فالأولى بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منها ، وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هي مطردة في جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعى ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطارئ .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالخرف الأصلي ، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوْدَنْ ^(٢) أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف في خَفَيْدَدٍ وسَمَارَةٌ وصَبَارَةٌ ^(٣) أفضل

(١) الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ : الشديد الخصومة مثل الأَلَدُ . والأَرَنْدَجُ واليَرَنْدَجُ :

السواد يسود به الخف

(٢) العَفَنْجَجُ : تقدم ذكره في (ص ٣٥٤٥) . أما الغَدَوْدَنْ فانه يقال : شاب

غَدَوْدَنْ : أى ناعم ، وشعر غَدَوْدَنْ : أى كثير ملتف طويل

(٣) الحَفِيدُ : السريع ، والظَلِيمُ الخفيف . والحَمَارَةُ (بفتح الحاء والميم مخففة

وتشديد الراء) : شدة الحر . والصَبَارَةُ : شدة البرد ، وهى بزنة الحَمَارَةُ

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه فَعَوَّعَل كَعَدَّوَدَنٍ ، فتقول : قُطِيطٍ ، أو قُطِيطِيَّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعَلَّعَل ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَخَ ، وقال : فَعَلَّعَل أكثر من فَعَوَّعَل ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَخَخَ وَبَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افمعمل كاعَدَّوَدَنٍ ، واقَلَّعَل لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعَلَّعَلًا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخحا وَبَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراءه

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لانها وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛ وبالإبدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرُولٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسِيرِل تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثُولٌ — وهو ملحق بِمَجْرَدَحُلٍ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

- (١) الصمخح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعمة
(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا *

- (٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي؛ لكونه طرفاً مع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفِيدٍ ، وأيضاً للقياس على الخماسة الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياسٌ ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدًا فانك تحذف النون قولاً واحداً؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من اللدد ، والهمزة لتصدرها تحصنت من الحذف فإذا حذفها قال سيبويه أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصَمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخماسة لا بالرابعة ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسة ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرابعة حتى يقال أَلَيْدٌ كَقَرِيدٍ ، فتقول على هذا في عَفْنَجٍ عَفْنَجٌ ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصَمٍ

وإذا صغرت أَلْبَبٌ وَحَيَوٌ ^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبَبٌ وَحَيَوٌ بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام وإن كانت الزادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداها على الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في الْقَلَنْسُوَّة ، ولوقيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الاتحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبب ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فبرمها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في ^(١) حَبْنَطِي ؛ إذ هما لللاحق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرْنِي ^(٢) ونونه ؛ إذ هما لللاحق ، بدليل عَفَرْنَاة .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا : ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فإن جمعت ألبيا قلبت : ألبب ، والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعليا « اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء ، قال في اللسان : « وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في صاحيت وهاهيت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها نحو مورك وموهب وموظب ؛ قال الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » اه

(١) الجنطى : الممتلى غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : جنطاً وحنطأة ؛ قال في اللسان : « فإن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذف النون وأبدلت من الألف ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح في تصغير حبل وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبيط ، وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن عوضت في الأول قلت حبيطى (ياء مشددة آخره) وفي الثانى تقول : حبييط » اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرنى (بفتحتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (ككبر)

وأما العِرضَى فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر
وحذف الألف الأولى في مَهَارَى ^(١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلي ، باقتلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قساوتا
وأنت مخير في حِظْظَاو ^(٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما
المهزة فبعيد زيادتها في الوسط ، كما يجيىء في باب ذى الزيادة ، قال سيديويه : أنت
مخير في حذف واو كَوَأَل ^(٣) أو إحدى اللامين ، وأما المهزة فأصلية لبعده زيادتها
في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقعها كشين جَعَمَرَش
ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفري
(بزيادة الياء المشددة عليه) وعفريقية (كقذعملة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا
كان خيئاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبؤة عفراة (كسفرجلة) ،
فدل لحق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى لابل منسوبة إلى مهرة (يفتح
الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهو ابن حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا :
مهارى ككراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب
إليها الابل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن
الحاف بن قضاعة تنسب إليهم الابل المهرية ، وباليمن لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف
إليه » اه وبعد ذلك لاحتل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ،
وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظاؤ (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى
القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير .
والحنطاؤ (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوألل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)

ومما أنت بخير فيه نحو جمادى وسماني وحبارى^(٢) كحمار

وقال سيبويه: وليس مهاري وصحاري علمين كحبارى؛ فإن الألف الأخيرة في حبارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مهاري وصحاري؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالحذف أولى

وفي ثمانية وعلائية وعفارية^(٣) رجح سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة^(٤) فهي للالحاق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: ثمينَةٌ وعفيرةٌ، يحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السر في أن سيبويه خير في تصغير لوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا للالحاق بالرباعي ثم زيادة اللام للالحاق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفة الأخير، وأما كوالل فالحرقان زيدا معا للالحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أي واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتوين) : أي جامدة لا تدمع. والسماني (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) علن الأمر (كفخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعلائية (مثل طواعية) واعتلن أيضا: أي ظهر. والعفارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفرتي

(٤) لعذافر (كملاط): الأسد والعظيم الشديد من الابل، والآنثى عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيَّئٌ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نسيّاً ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتتقلب
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال ههنا مُطَيَّئٌ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْثِل ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطايا قلت : خُطَيَّئٌ ، بالهمزة أخيراً ، لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها ^(١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورةً وأولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاماً : رسيثلاً
وعجيثراً وقبيثلاً ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفاً ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاماً
بالهمزة أيضاً مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبه لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزاً ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تنقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضاً: خطيء ، كحُمير .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الـ يادتين ، وتحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفاً لم يبالوا ببقائه ، فإن وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قوياً اعتبروا زوال سببه زوالاً له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كافى جلب ومهدد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا هنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذف في مُعْدُوْدِنِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعْيِدُنْ، وإن حذف الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعْيِدَيْنْ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدتين الباقيتين، وكأن ذلك اللين ليس فيه، تقول في تِمْلَاقُ^(١) تَمِيلِيْقُ، بالمد؛ وإنما حذف إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعُّل والتفَاعُل والتفعُّيل والتفعُّول، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتْقِيرُ ونُطْلِيْقُ، وفي احرنجام: حُرَيْجِمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخْرِيجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخْرِيجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَمِيلِيْعِلُ فهو كالتجفيف^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتلق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّهُ عَلاَقَةٌ وَحُبُّهُ تِمْلَاقٌ وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف : تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الانسان والفرس ليتقى بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال، والالف زائدة أيضا. قال في اللسان : « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف، قال ابن سيده : ولولا ذلك لوجب القضاء على تأنها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جني : سألت أبا علي عن تجفاف : أناؤه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال : نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الالف معها « اهـ، والتجفاف يفتح التاء - مصدر جرفف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للبصدر لا للالحاق

فى اَشْهَبَابِ وَاغْدِيدَانِ وَقَعْنَسَاسَ : شَهْبَيْبِ وَغْدِيدَيْنِ وَقَعْنَسَيْسَ ، وحذف
 الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
 الأصل ، وتقول فى اَعْلَوَاطٍ عُلَيْيَطٍ ^(١) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،
 وأصله عُلَيْوِيَطٌ ، وتقول فى اضْطِرَابٍ : ضُتَيْرِيْبٍ ، برد الطاء إلى أصلها من
 التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
 أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهى فاصلة بينهما ، ألا ترى
 أنك تقول حَبِطَ بالتاء ^(٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
 عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حَبِطٌ كما يجىء فى باب الإدغام
 قوله « وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا
 المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وُجد] كان أولى
 بالحذف من الأصل ، تقول فى مدحرج وفيه زائد واحد : دُحْرَج ، وفى محرجم وفيه
 اثنان : حُرَيْجِم ، وفى أحرنجام وفيه ثلاثة : حُرَيْجِم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
 وتقول فى قَمَحْدُوَةٍ وَسَلْحَفَاَةٍ : قَمَيْحْدَوَةٍ وَسَلْهَيْحَفَةٍ ^(٣) وفى مَنَجْنِيْقٍ : مُجْنِيْقٍ ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركه بلا خطام
 أو عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابى سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
 تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن
 عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أى أعرض : وجاء من باب فرح ليس غير
 بمعنى انتفخ ؛ تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الرّيح ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحدوة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناقى فوق القفا خلف الرأس
 والسلفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلفية وسلفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنَتْرِيس - وهو الشديد -
عَتْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العَتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي
خَنَشَلِيل : ^(٣) خُنْشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : ^(٤) مَنِيَجِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجهاد والغلبة والعنف والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعترس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال في اللسان « قال سيبويه : هو من العترسة التي هي الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اهـ

(٣) الخنشليل - بفتححتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضي
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اهـ ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشليل من الثلاثي زيدت فيه النون للأحق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشليل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى في مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي

(٤) المنجنيق ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضا المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمأنينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمُئِنَّةٌ وَقُشْعِرِيرَةٌ ، وتقول في عَنَكَبُوتَ : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عُنَيْكِبَيْتَ ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوزَ وَجَحْنَفَلٍ ^(١) وَعَجَنَسَ : عَضِيمِيزَ ، وَجَحْنِفَلٍ ، وَعُجْنِيسَ

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : مُسَمِّعِيلٌ وَرُبَيْهِمَ ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إَصْطَبُلَ على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن ها خاسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُتَيْرِيهَ وَأُسَيْمِيعَ كَشْمِيرِيخَ ^(٢) ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرْيَهَ وَوُسَيْمِيعَ ،

التي يستقى بها ؛ قال ابن برى : « هو رباعي الا عول ، مينه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهي مؤنثة وجمعها مناجين » اهـ ، وعلى هذا فوزن منجنون فعملول (كعضر فوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فليليل (كجمليلق) والنون الأخيرة للتكرير أيضا

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مدممة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضا - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء .

(٢) شميرخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذي عليه البسر . وهو في النخل ينزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة اليم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة اليم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استبرق^(١) فأصله أيضا أعجمي فعرّب ، وهو بالفارسية إستبر[ه] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخرج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكما بزيادة الأحرف الثلاثة تحملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدير ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخامس مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس^(٢) : قرعية وقريطب

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذف في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقدّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في اخرجنا فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندى هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطبوس - بفتح القاف أو كسرهما - اسم راء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - : الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠٥ هـ)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ السَّكَرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلْتِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةٍ فِي غُلَمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، نَحْوُ غُلَيْمُونَ وَدُورَاتٍ »

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع ^(١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس ؛ فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَكَبَ وَرَكَبَ وَمُسَافَرَ وَسَفَرًا وَرَجُلًا ^(٢) وَرَجُلًا ، تقول : رُكَيْبٌ ، وَرُجَيْلٌ ، وَسُفَيْرٌ ؛ أَوْ لَمْ يَجْزِ ، نَحْوُ قُوَيْمٍ وَتُفَيْرٍ ، فِي تَصْغِيرِ قَوْمٍ وَتَفَرٍّ . وكذا في الجنس تقول : تَمَيَّرَ وَتُفَيِّحُ .

(١) سيأتى ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال : رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أى : ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر من قوهم قوم سفر . ويقال : رجل الرجل رجلا (كسفر فرحا) فهو راجل ورجل (كعصد) ورجل (ككتف) ورجل (كمشيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ؛ إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حيثئذ : فذهب سيويوه إلى أنه اسم جمع واحد راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول سيويوه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلها إلى الواحد ، نحو رُوَيْسَكِبُونِ ومُسَيِّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء كان للمذكر ، نحو ضُوَيْرِيُونَ ، أو للمؤنث ، نحو ضُوَيْرِيَّات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ، فتصغر على لفظها ، نحو أَكَيْلِبْ وَأَجَيْمَالْ وَأَقَيْفِرَة وَغُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ، وهو ما عدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كِكِلَابْ وَأَكْلَبْ وَفُلُوسْ وَأَفْلُسْ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحد ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كُرَجِيلُونَ في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالالف والتاء مذكرا كان كَكُتَيْيَات في كُتُب ، أو مؤنثا كَقَدِيرَات في قُدُور ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِي وَحَمِي وَحُمَرٍ وَعِطَاشٍ في المذكر : جَرِيحُونَ وَأَحِيْمُقُونَ وَأَحِيْمِرُونَ وَعُطِيشَانُونَ ، وفي المؤنث : جَرِيحَاتٌ وَحُمِقَاوَاتٌ وَحُمَيْرَاوَاتٌ وَعُطِيشِيَّاتٌ ، بجميع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يميز ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض : حَوِيصَّاتٌ ، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أى الذى له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغير كِلَابًا وفلوسا على أَكَيْلِبْ وَأَفْلُسْ ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالالف والتاء ، كما فى ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فعنى عندى غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما أسماء الجوع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ، وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفهم ويشبعهم . رأس واحد ، وليس بشيء . إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعاً السلامة عندهم منها أيضاً ، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنى أيضاً ، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لما أنشدته قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْفَرْيَلَمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالآلف والتاء جمع قلة ، وقال ابن خروف : جمعاً السلامة مشتركاً بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفئات فجمع السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس إلى الصباح . يجمع على أصل كرسى ، وأصلان كبير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بعُثمان ، فيقال : أُصَيِّلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أُصَيِّلَال ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُوْدَان جمع اشْقَر وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْرَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعَبَادِيد وعَبَائِد ، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدٌ يَدُون ، وعُبَيْبٌ يَدُون ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ^(١)

قال السيرافي : إن كان أصيْلَان تصغير أصْلَان جمع أصيل فتصغيره نادر ؛ لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعل وأفعلة وفعلة وليست أصْلَان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصْلَان واحداً كرمان وقربان فتصغيره على يابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع السكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقولوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (ح ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » . وقال في باب التصغير (ح ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيه عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا قلت : عبيدات فأبأما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض الجوع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد فى التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال فى محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبَيْهَات ، وفى العاقل المذكر : حُسَيْنُون وشُبَيْهُون ، وكان أبو زيد يردّه إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو حُسَيْنُون ومُشَبِّهُون ومُحْسِنَات ومُشَبِّهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول فى تصغير سَرَائِيل : سُرَيْيَلَات ^(٢) اعتقاداً منه أنها

تحقيقه ، اهـ . ولعل الفرق بين البابين أنك فى باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفرداً لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبيدى أو عبدودى ، فأما فى التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغراً بصورة واحدة فنقول عبيدون وعبيدات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبيد هو عبيد على كل حال ، هذا ، والعباد والعبايد كما فى القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفى اللسان « قال الأصمعى : يقال : صاروا عباديد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عباديد » اهـ ، وعلى هذا يكون عبيدون للفرق من الناس وعبيدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول فى محاسن محاسنى ، وفى ملاحح ومشابهة ومذاكير وأباطيل وأحاديث : ملاحح ومشابهى ومذاكيرى وأباطيلى وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه ههنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث فى كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لاختلاف بين العلماء فى أن سـ أويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم فى أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيبويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه للصيغة خاصة بالجمع فى العربية فتلها مثل سرايل فالو احد سروال أو سرواله كما كان واحد السرايل سرنالا ، والذى يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع فى اللفظ وإن كان مستمها واحدا

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سرّوالة^(١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّويل ،

وقد شدّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهْدِيَّ هِينَا * قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَ^(٢)

والدهداه صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأبكر مصغر الأبكر جمع البكر

فكان القياس دُهِدَاهَاتٍ وَأَبْيَكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْطِفٌ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنِّي أَيْنَا ثُمَّتْ ثَنِّ بِنِّي أُخِينَا

وَجِيرَةَ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَ قَدْ رَوَيْتُ الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قُلَيْصَاتٍ الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهديين وقوله أبكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاده ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبكرات على ما قال ، وقوله « فكان القياس دهيدات »

ليس بصواب ، والقياس دهديات لأن الدهاده جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٌ وَأَرِيضَاتٌ ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالآلف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ؛ إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٌ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبكر جمع القلة لبكر كنهز وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أيكر ، كما يقال أنهر وأفيلس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأيكرات جمع أيكر تصغير أبكر مقدرًا كاضحى عند البصريين ؛ فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدّهيديين » اهـ فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبين وثين وعلى ما صار عليها من الجوع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حَمَصِيصَةٍ^(١) . تقول : أريضين ؛ منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم يجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضاً في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعاً وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علماً قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجرأ .

وأما إن سميت بسنين رجلاً أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحد ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فتزد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضاً من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءاً من العلم ، فتقول : سُنِّيُونَ رفعا ، وسنين نصباً وجرأ

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيَّين منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟ !

النون مع لزوم الباء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقُبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزاً في سنين .

(١) الحمصيص (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعني إن كان له جمع قلة فأت غدير بين الرد إليه والرد إلى واحد ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحد
قوله « مُغْلِمُون » أى فى العاقل ، « ودَوِيرَات » أى فى غيره ، وغليمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلطة وأدور ، والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بكر ، وأميمة عمرو ، ومُعِيدِيكَرْب ، وخمسة عشر ، وذهب القراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتجا بنحو أم حُبَيْن وأبى الحُصَيْن ^(١) ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْتِغَامِ الْمُخْلِيسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَانِيسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأُغَيْلَمَةٍ وَأَصْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حنين : دوية على خلفة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حنين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه. وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدوية (٢) هذا البيت نسبه فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الباء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فَنٍ وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والتغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالْتِغَامِ الْمُخْلِيسِ
والمخلص : اسم فاعل من أخلس النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلس رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قياسُ إنسانٍ أنيسين كسرٍ يحين في سرحان ؛ فزادوا الياء في التصغير شاذاً
فصار كعقيرٍ بأن كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنساناً إفعان من نسي -
كما يجيء في باب ذي الزيادة - فأنيسيان قياس عنده (١)

(١) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب
قاطبة قالوا في تصغيره : أنيسيان ، فذلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم
حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء
شاذاً على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل
بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيراً تخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما
بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقراقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول
العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنسيانا لأنه عهد إليه فئسي ، قال
أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول
ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحي (كرضى يرضى)
وقد حذفت الياء فقل إنسان قال الأزهرى : وإنسان في الأصل إنسيان
وهو فعليان من الأنس والآلف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد
الذي يلي الجلد الأعلى من الحيوان ، سمي حرصياناً لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه
أخذت الحارصة من الشجاع ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذرا . قال الجوهرى :
وتقدير إنسان فعلان ، وإتمازيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فليل رويجل .
وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على
ألسنتهم ، فإذا صغروه زدوها لأن التصغير لا يكثر » اهـ . قال ابن سيده في المختص
(ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندي مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتحميلها
وبهائها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا
فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيهِ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عُشِيَّةٌ ، تحذف ثالثة الياءات كما في مُعِيَّةٌ ،
وكان مكبر عُشَيْشِيَّةٍ عَشَاءٌ ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةً شينا مفتوحة فتدغم الشين في
الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيٍّ :
عُشَيْشِيَّانَ ، وكأنه تصغير عَشِيَّانَ ، وقد صغروا عَشِيًّا أيضاً على عَشِيَّاتٍ ، كأن
كل جزء منها عشي ؛ فَعَشِيَّاتٍ جمع عُشَيْشِيَّانَ على غير القياس ، كما أن
عشيشيانا تصغير عشي على غير القياس ^(١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنسانا ولم تحذف الياء
منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى لجمع إنسان ، شابهت النون
الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين
وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد .
أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى :-

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَبِالْأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا
من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الاثنين
بمعنى الاثنين لأن معنى الاثنينين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام
البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو
إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراخين . اهـ

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس
إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير جاء ، آخر النهار ، فإذا قلت
عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات
وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى
عشيشيان على غير القياس ، وذلك عند شنى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير
العشى عشيان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عشيانا (بفتح فسكون) والجمع
عشيانات ، ولقيته عشيشية ، وعشيشيات ، وعشيشيات ، وعشيانات ، وكل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مغير بان، ثم جمعوا فقالوا: مُغِيرٌ بَانَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مغرباً، كقولهم: بغير أصهب العنّانين^(١)

نادر، ولقيته مغير بان الشمس. ومغير بانات الشمس، وفي حديث جندب الجهنى فأثينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه، وقول المؤلف: » وكان مكبر عشيشية عشاة « بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلما صغرو وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية « اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة، ومثل هذا تماماً ما ذكره المؤلف في تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشيا أيضاً على عشيانات « غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذي هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضاً أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس « كلام غير مستقيم أيضاً، بل العشيانات جمع العشيان الذي هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ واجتمع مطابق للقياس فافهم

(١) العنّانين جمع عشون (كعصفور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عشونا فجمعوها على عنانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود.

وَأَصِيلَانِ شَاذٌ أَيْضًا ، لِكَوْنِهِ تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ،
كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ أَصِيلًا ، وَأَصِيلًا شَاذٌ عَلَى شَاذٍ ، وَالْقِيَاسُ أُصِيلَاتٌ
وَقَالُوا فِي بَنُونٍ : أُبَيْنُونُ ، وَالْقِيَاسُ بُنَيُونٌ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فِي
بَابِ الْجَمْعِ ^(١)

وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لَيْلِيَّةٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ كَمَا فِي أُبْنَيْيَانِ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ لَيْلَةٍ ، قَالَ :

٤٢ — * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَةٍ ^(٢) *

وَعَلِيَّةُ بُنَى اللَّيَالِ

(١) قَالَ الْمُؤَلَّفُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (ص ٢ ص ١٧٠) : « الشَّاذُّ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكُورِ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ كَثِيرٌ ، مِنْهَا أُبَيْنُونُ ، قَالَ :

زَعَمْتُ تُمَاضِيرُ أَنْتِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْنُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ جَمْعُ أُبَيْنٍ وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنَى مَقْدَرًا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ . سَأَصْحَى
فَشَذُوذُهُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لِلْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ جَمْعُ أُبَيْنٍ ،
وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنٍ مَقْدَرًا ، وَهُوَ جَمْعُ ابْنٍ ، كَأَدَلٍ فِي جَمْعِ دَلْوٍ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ شَاذٌ مِنْ وَجْهِينَ :
كَوْنُهُ جَمْعًا لِلْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَحِجْءُ أَفْعَلٍ فِي فَعْلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ كَأَجَلٍ
وَأَزْمَنٍ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : شَذُوذُهُ لِكَوْنِهِ جَمْعُ أُبَيْنٍ تَصْغِيرُ ابْنٍ بِجَعْلِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ
قَطْعًا . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ تَصْغِيرُ بَنَيْنَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » اهـ

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ لَمْ نَعَثِرْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَبَعْدَهُ :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذَا رَأَاهُ يَأْوِيحُهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَعْمَلُ جَمْلَةً فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ وَكُلِّ
لَيْلَةٍ حَتَّى يَرْتِي لَهُ كُلَّ مَنْ رَأَاهُ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ قَاتِلًا وَيُحْيِيهِ مَا أَشْقَاهُ ، وَ« مَا » فِي قَوْلِهِ « فِي
كُلِّ يَوْمٍ مَا » زَائِدَةٌ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤَلَّفُ الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى وَجُودِ لَيْلَةٍ الَّتِي مَعْنَى
لَيْلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي صَغُرَتْ عَلَى لَيْلِيَّةٍ بِقَلْبِ أَلْفَا يَاءٍ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْكُسْرَةِ ، فَلَمَّا أَرَادُوا
تَصْغِيرَ لَيْلَةٍ اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِتَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا أَنَّهُمْ حِينَئِذٍ أَرَادُوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : —
 ٤٣ — أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى قَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ (١)
 أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل ، فكأنه
 تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا
 فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ،
 فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أَعْلَامًا : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَلَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضْعُ ثَانٍ
 وَأَغْلَمَةٌ وَأَصْغَبِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ (٢) غَلْمَةٍ وَصِغْبَةٍ شَاذَانِ أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ
 غُلَيْمَةٌ وَصُغْبَةٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ بِهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ

تَكْسِيرُ لَيْلَةٍ اسْتَغْنَوْا بِتَكْسِيرِ لَيْلَةٍ فَقَالُوا : لَيْالٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ
 عَشْرًا) وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ أَهَالٌ فِي تَكْسِيرِ أَهْلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَكْسِيرُ أَهْلَاتٍ
 (١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ قَائِلُهُ حَبِيبُ بْنُ وَائِلٍ ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ قَطْرِيَّ بْنَ
 الْفَجَاءَةِ الْخَارِجِيَّ أَحَدَ بَنِي مَازَنَ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ (ص ٥) وَذَكَرَ
 بَعْدَهُ بَيْتًا آخَرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

لَقَدْ لَقَيْتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْهَمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
 وَقَدْ وَقَعَ فِي النَوَادِرِ رَوَايَةٌ عَجَزَ بَيْتُ الشَّاهِدِ * وَلَا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِي *
 وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ رَوَايَةً صَدَرَ الْبَيْتُ :

* أَمَا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وَأَمَّا بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْأَلْفِ . وَرَجُلًا مَعْنَاهُ رَاجِلًا ، كَمَا يَقُولُ الْعَرَبُ : جَاءَنَا
 فَلَانٌ حَافِيًا رَجُلًا : أَيْ رَاجِلًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَا أَقَاتِلُ فَارِسًا وَلَا كَمَا أَنَا رَاجِلًا
 إِلَّا وَمَعِيَ أَصْحَابِي ، فَلَقَدْ لَقَيْتُ إِذْ شَرًّا : أَيْ لَمْ أَقَاتِلْ وَحْدِي ، يُرِيدُ أَنَّهُ يَقَاتِلُ عَنْ
 دِينِهِ وَعَنْ حَسْبِهِ وَلَيْسَ تَحْتَهُ فَرَسٌ وَلَا مَعَهُ أَصْحَابٌ . وَالْعَابُ : الْعَيْبُ
 (٢) فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي رَأَيْناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (فِي جَمْعِ غَلْمَةٍ
 وَصِغْبَةٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغِرُ مِنْكَ وَدُونََ هَذَا وَفُوقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
 أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
 الذات المنعوت غالبا، بل تحقير مقام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت،
 فعنى ضوئرب ذو ضرب حقير، وقولهم أَسْيُودُ وَأَحْيَمِرُ وَأَصْغِرُ أى ليست هذه
 الألوان فيه تامة، وكذا بُزْزِيزِزْ وَعُطْطِيطِيرُ^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
 وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هُمُتَّيْلُ عَمَرُو »: أى المائلة بينهما
 قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
 « أَعْيَلِمُ مِنْكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ماوضع لموصوف
 بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
 على « يَاعُدَىَّ نَفْسَهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
 بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
 أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُونََ هَذَا، وَفُوقَهُ »، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
 قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغيره قياس؛ وعند البصريين
 هو فعل كما تقدم فى باب فى شرح للكافية، وإما جَرَّأُمُ عليه تجرده عن معنى
 الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهة معنى لأفعل التفضيل؛
 ومن ثم يُبْنِيَانِ من أصل واحد؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بزيزيز: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل
 ضرب منها. وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأَسْوَدُوا أَحْمَرَ، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « مَا أَحْسِنَهُ » راجع إلى الحسن، وهو
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيٍّ وَأُخَيٍّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله
٣٠ - يَأْمَأُ أَمِيلِحَ غَزْلَانَا (١)

أى : هن مَكِيَّحَاتُ ،
ولما كان أفعَلُ التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل ، كما يمنع
في نحو ضَوَّيَرَبَ على ما يجي .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أَحْسِنَ ؛ فإذا قلت « ما أحسن
زيداً » فالمراد تصغير زيد ، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو ؛
أمن جهة الحسن ، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛
ليبان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لِيَطَّارَيْنِ وَكُعَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيه بالعصفور (٢) ، وأما كُعَيْتٌ فقليل هو البلبل ،
وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها
فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيبويه : الجميل البلبل ، لا يتكلم به إلا مصغراً فأذا

جمعه قالوا : جلان »

وَكُتِّتْ جَمْلَانِ وَكُتَّتَانِ كَصِرْدَانِ ^(١) وَنَغْرَانِ ^(٢) تَكْسِيرُ لِكَبْرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَهِيَ الْجُمْلَةُ وَالْكُتَّتُ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنٍ مَكْبَرٍ مِنْ صِيغَةِ الْمَصْغَرِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكُتَّتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْغَرِ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرُ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، قِيلَ: وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْنِ ثَلَاثَةٍ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ، وَلَا مَنَعُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كُتِّتَا وَجُمِّلَا لَمَّا وَضَعَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظَرًا إِلَى اسْتِصْفَارِهَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُتِّتَ كَالْبَلْبِلِ مَعْنَى، وَلَا يَقْصِدُ فِي الْبَلْبِلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — انْمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ، وَصَارَا كَلَفْظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ، فَجَمْعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَعَلَ كَنُفَرٍ وَصُرْدٍ فَجَمْعَا جَمْعَهُمَا؛ فَعَلَى هَذَا كُتَّتَانِ وَجَمْلَانِ جَمْعَانِ لِلْفُظَى كُتِّتَ وَجُمِّلَ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَأَمَّا كُتِّتَ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكُتَّ وَكُتَّتَاءُ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ ^(٣)، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار. قال الأزهرى: يصيد العصافير. وفي الحديث الشريف: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع: النملة، والنحلة، والصرد، والهدهد.

(٢) النغران: جمع نغر - كصرد - وهو طائر كالعصافير حمر المناقير، ومؤنثه نغرة (كهمزة)، وأهل المدينة يسمونه البلبل، ويتصغره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبنى كان لابن طلحة الأنصارى وكان له نغر يلعب به فمات «فما فعل النغري يا أبا عمير»

(٣) قال في اللسان: «قال ابن سيده: الكتنة لون بين السواد والحمرة يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمية : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقص عن سواد الأدم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميّتا على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمت ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جملاًنا وكمّنا جمعان للمكبر أيضاً
وسُكّيت بالتخفيف مصغر سُكّيت — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كت ككرم ، كمتا وكمته وكاتة واكات (كاحمار)
والسكيت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل :

وَكُمْتَا مُدَمَّاةً كَانَ مُتَوَّهَاً جَرَى قَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

والكميت أيضاً : الخمر التي فيها سواد وحمرة » اه ملخصاً من اللسان

(١) قال في اللسان : « والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى
يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسكل
أيضاً ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذفت زائدناه » اه

وإذا صغرت مُبَيَّطراً ومُسَيَّطراً كان التصغير بلفظ المكسر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتها تصغير الترخيم قلت : بُطَيْر ، وسُطَيْر

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَهَمْزٍ فِي التَّرْخِيمِ فِي أَحْمَدَ »

أقول : اعلم أن مذهب القراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليلٌ على ما أتى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ مُحَقِّقُ جَمَلِهِ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدْجَرَجاً تصغير الترخيم قلت : دُحِجِرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ — فيما أن يكون جعل الميم واللام زائدين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعها ، كما يجيء في باب ذي الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهَهِمْ وَسُمَيْعَيْهِمْ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ١٠١) طبع بولاق « عرف جميع جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حقيقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الافراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسيمع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
 قال : « وَخُولِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ،
 وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًا وَتِيًا وَأُولِيًا وَالَّذِيًا وَالَّتِيًا
 وَالَّذِيَانِ وَالَّتِيَانِ وَالَّذِيُونَ وَالَّتِيَاتِ »

تصغير
 المبنيات

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
 أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
 فوصف [ووصف] به وثني وجمع وأنت أجرى مجراها في التصغير ، وكذا
 كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
 بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتي وتُصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به
 وأنت وثني وجمع جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرهما من
 الموصولات ، كن وما

قيل : لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء
 المتمكنة ، فلم تُضم أوائلهما ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
 لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
 مَنْ : مُنَى ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
 فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
 بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
 لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضَوِيرْب ، فصار ذِيِيًا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيِي أو ذَرِي ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
 شاذًا كما في سِه ، ورُدَّت في التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
 فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر ؛ فصار ذِيِيًا ، أو ذَوِيًا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى^(١)؛ لكون باب طوى أكثر من باب حيي ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأبنخش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيويوه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلا تنوين لبناؤه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعلة سا كن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لسكونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حييت ، ثم إما أن نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن التثنية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما نقول : لاء ، إذا سميت بـ «لا» وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاي ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل « ذاء » ذوى ويدفع ما عترض به على ذلك من حكاية سيويوه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فخرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من اليا آت في مُحَيٍّ وطُوًى تصغيرى حَيٍّ وطَيٍّ ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحريك ياء التصغير بحذفها ؛ فصار ذَيًّا .

ولم يصغر في المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لثلاثا يلتبس بالذكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجيىء في باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر في باب الوقف أن بنى تميم يلقبون ياء هذى في الوقف هاء ، فيقولون
هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لطفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء في المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردها ياء ، فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما هذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلتم إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم في تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذاك فكذا الهاء ليس لها
أصل في المذكور فكذلك هى في المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فهلا كانت الهاء للتأنيث
على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يودى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب الكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث
فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاما قائمة
وقاعدة فانما التأنيث بالتاء والهاء من تغيير الوقف ، ألا تراك تجدها تاء فى الوصل نحو
طلحتان ، وهذه طلحة ياقى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، ا كتفاء بياء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى: أُولَيَّا، والضمة في أُولَيَّا هي التي كانت في أُولَى
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أُولَيَّاء ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقَصَاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتكينة قَدَّرَتْ هزته التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
يحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أُولَى ثم تزيده الألف على آخره فيصير
أُولَيَّا فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كآلف حمار إذا قلت حُمَيْرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حُمَيْرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أُولَيَّاء
وأما الزجاج فانه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفاء ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل الهمزة على ما ادعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التنوين ألفًا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قوماً من العرب وهم طيء يقفون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت ، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
الأنثى هـ

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في الكبير

وتقول في الذى والى : اللَّذَيَّاتِ وَاللَّتِيَّاتِ بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التى بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللَّذَيَّاتِ وَاللَّتِيَّاتِ بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوّض منه

وتقول في المثني : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتِيَّيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثني ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نسيّاً فيقول في المجموع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض في المثني والمجموع نسيّاً ، كما حذف ياء الذى في المثني ، والأخفش لا يحذفها نسيّاً ، لافى المثني ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ [بفتح الياء] كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين المثني والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرده فى المصغر اللَّذَيُّونَ رفعاً وَاللَّذَيَّيْنِ نصباً وحراً وشذ فى الكبير اللَّذَيُّونَ رفعاً لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللّتيّات جمع سلامة اللّتيّات بحذف ألف العوض للسّاكنين عن تصغير اللّاتى واللّائى ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياساً لاسماعا ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللّاتى : اللّويّتا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أى اللّوائى ، وحذف ياء اللّائى لثلاثا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللّائى : اللّويّثا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لابد من الحذف لحذف الزائد أولى ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصغير اللّائى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللّويّثيّتا

وَاللَّوْ يَثِيَا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستقل الياء آن ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « دان » و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيَا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذَيَّ واللَّتَيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثابتة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويأحق بذَيَاوَتِيَا ومثنييهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذَيَاوَذَيَا لَكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَا يَكُنُ الضَّالِّ وَالسَّمِرِ * (١)

قَالَ : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمَنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَازَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر أغلبية شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

(١) انظر (ص ١٩٠ ١٥)

لاتقع لصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ومثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من « الذي » لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذي

وحيث وإذا وإذا مُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُ تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لاتقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معربا على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلّة والكثرة كالمثالة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندكما تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (ح ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيرا ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى كسفت ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك ^(١) وكفيك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم ^(٢) العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام هـ . والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكن في سوى الذي علل به سيويه عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الأعراب قد ذهبوا أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلائها على معناه وهو إلا الاستثنائية (١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعها ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٣١٩ طبع بولاق) قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، ونهايك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد هـ وفي القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفيك من رجل مثله الكاف : حسبك هـ زاد في اللسان أنك تقول : هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيد ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يحز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يحز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به المضى جاز تصغيره . قال سيويه (ج ٢ ص ١٣٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « مُضَوِّب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أضاربٌ عظيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبني ، ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضوبرب زيدا وهو ضوبرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد « اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ، ولا يختلف التحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمنعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ، ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم واللييلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستتصر الزمان لأجلها من المسار^(١)

وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم ولييلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظهر وفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيديويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذي الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والملازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعتة سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثانى المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل » فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْلِكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كافة « من المساد »

بذال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذا هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاث وأصله لائث وشائث وأصله شائك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ — بكسر التاء والكاف — وقُسيٌ بحذف ثلاثة الياءات نسيا ، وأُتَيْنِقٌ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلّت قدرته أن يعين على إكماله .

مؤسسة جواد الطابعة والتصوير ٢٧٧١٨٤ - ٢٧٦٥٢٨
حارة حريك - لبنان

Bibliotheca Alexandrina
General Organization of the Alexan-
dria Library (GOL)



